مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الأول - السنة الرابعة - نيسان / ابريل ١٩٧٦

مجلة العلوم الاجتماعية

* ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج .

* الاشتراكات :

للافراد سنويا ، دينار فى الكويت ، ديناران كويتيان أو ما يعادلها فى الوطن العربى (بالبريد الجوى) ، ثلاثة دنانير أو ما يعادلها فى سائر أنحاء العالم (بالبريد الجوى) ، وللطلبة اسعار خاصة مخفضة .

أما الاسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية فى الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الاقصى ، ولا تقل عن عشرة دنانير فى حدها الادنى .



تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الأول - السنة الرابعة - نيسان "ابريل" ١٩٧٦

فصلية اكاديمية علمية مختصة بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر مادتها بالعربية والانجليزية

العنوان: توجه جميع المراسلات والابحاث باسم سكرتير التحرير

على العنوان التالي: مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

ص.ب. ٥٤٨٦ - جامعة الكويت - الكويت - ت: ٥١١٨٨/٣٧٣/٢٥٠

المحتويات

« كلمــــة العــــدد »

قد يرى البعض فى هذا العدد القفزة النوعية المطلوبة . ولكننا ــ بمعــزل عن اى تواضــع مفتعل يقصد منه اقتناص المديح ــ نعتبر ان هذه المحاولة ما تزال دون طموحنا . وليس ذلك لأن هذا العدد لم يحقق ما ارتجوناه منه . بــل لأن سقف طموحنا يعلو ، مع اصدار كل عدد جديد . بقدر المسافة التى قطعها العدد الــذى سبقــه صعودا . ونحن لا نشعر ــ ولو للحظة واحدة ــ بالاحباط نتيجة « السباق المستحيل » هذا . ولانحن نرى فيه شكلا من اشكال «الحلقة المفرغة» . ذلك أن الطموح ، اذا ما تحدد ، تجمــد . وأن هو نأطّر ، تبخر .

لقد وعدت السكرتارية الجديدة **أولا** بوثبة حقيقية بعد أن اطمأنت الى ثبات الارض من تحت اقدامها بفضل المجهود الذى بذلته الهيئات السابقة. وكان لا بد من تحويل التراكم الايجابى السابق الى قفزة نوعية يتشكل معها للمجلة شخصية خارجية واخرى داخلية . وكان أن استقر الرأى عــلى الغلاف الحالى اطارا خارجيا يضم فى جنباته مواضيع هذا العدد ، تماما مثلما نتوقــع له أن يحتوى بين دفتيه مواد الأعداد الثلاثة القادمة على امتداد العام الاكاديمى ١٩٧٥ / ١٩٧٦ .

ومن ناحية **ثانية** ، التزمنا بما وعدنا به حول شخصية العدد الداخلية ، فقمنا بانتقاء الابحاث التى نجمع ما بين النظرية والتطبيق فى أكثر من حقل من حقول العلوم الاجتماعية .

ومن ناحية **ثالثة** ، وسعيا وراء اقتحــــام آفاق ارحب ، اضافت السكرتارية الجديدة الــى الأبواب الثابتة السابقة ، مادة مــبتكرة عكست نفسها فى هذا العدد ببابين جديدين هما « دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليــــا » و« ندوة العدد » . كما وستعكس السياســــة ذاتها نفسها مستقبلا فى ابواب اخرى جــديدة (« المناقشات » ، « وقاموس الترجمة والتعريب ») على النحو الذى سيظهر فى الاعداد القادمة .

ويعتز هذا العدد ، من ناحية **رابعة** ، بكونه يكاد يكون خلوا من الأخطاء المطبعية علاوة على توحيد طرائق عرض المواد فى نمط واحد اسوة بالمجلات المشابهة المعروفة (التقديم ، والحواشى . . . الخ) .

ومن ناحية **خامسة** ، تدخل المجلة بهذا العدد ــ ولأول مرة فى تاريخها ــ السوق . وقد تم بهذا الصدد اتخاذ الاجراءات الضرورية اللازمة لمساعدة المجلة على شق طريقها فى العالم التجارى (التوزيع ، وتنمية الاشتراكات ، والاعــلان . . . الخ) .

ومن جهة **سادسة** ، ارست المجلة لنفسها القواعد اللازمة للتعريف بها محليا فــى الكويت وعلى امتداد الوطن العربى . كما انه يتم يوميا تدعيم الجسور التى اقيمت لربط المجلة بمئــات الاساتذة العرب فى شتى انحاء المعمورة (وبالذات فى الولايات المتحدة وكندا) . وفى هذا المجال . قدمت المجلة نفسها عبر تقارير خاصة (باللغتين العربية والانجليزية) الى القراء ومــــن ضمنهم المرشحون للكتابة فيها مستقبلا .

وختاما ، اذ تطمح هذه المجلة فى أن تكون منبرا بارزا من منابر طلبة واساتذة العلـــــوم الاجتماعية ، ترحب بكل ما يردها من دراســـات وملاحظات واقتراحات علمية . أنها تفتح صفحاتها للانتقاد الهادف وتقدمه على الاطراء غير الهادف ،وتدعو قرائها فى الوقت ذاته الى مناقشـــة ما تتضمنه من أبحاث ومواضيع ومراجعـــات وتقارير خاصة بحيث يكون فى مقدورها أفراد باب جديد خاص بذلك فى الأعداد القادمة .

وليكن هذا العدد خطوة أولى فى مسيرة اكاديمية واثقة نحو أعادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكرتير التحرير

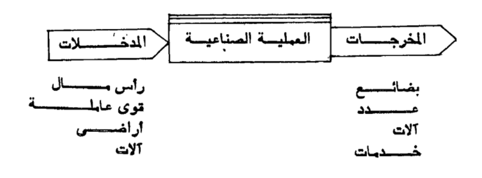
العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسئولية الادارية

د. محمد عدنان النجار *

مفهوم الانتاج :

تحظى الفعاليات الاقتصادية المختلفة باهتمام متزايد من قبل المسؤولين والعاملين والمهتمين فى الدولة والمجتمع . وقد أصبح لدى هؤلاء الاشخاص أفكارا واضحة وصحيحة حول الفعالية الاقتصادية وأهدافها • وكانت هذه من خاصية الجامعات والمعاهد المختصة وفئات قليلة من الناس حتى سنين قليلة ماضية . ولقد ادرك الجميع بأن الفعاليات الاقتصادية هى المجالات التى يعمل فيها اغلبية الناس وانها الوسيلة التى تمكن افراد المجتمع من العيش بشكل افضل فى المأكل والمجلس والمسكن والصحة والتعليم والرفاهية وتبعدهم عن أشباح القلق وعدم الضمان . كما أنها القوة القادرة على رد كيد المعتدين والظالمين وصد غزواتهم واطماعهم .

وتتكون القدرات الاقتصادية للأمة بشكل رئيسى من القدرات الانتاجية فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات . والقدرة الانتاجية ما هى فى جوهرها الا القوة التى تمكن من مزج عناصر المدخلات المختلفة من أرض وراس مال وعمال وآلات ومصنع وغيرها لتجعل من هذه المدخلات مخرجات تتمتع بقدرات اكثر على تحقيق اشباعات لدى المواطنين وافراد المجتمع بشكل بضائع وآلات وعدد وخدمات . ويوضح الشكل التالى العملية الانتاجية بشكلها البسيط :



---

* استاذ ادارة الاعمال بجامعة دمشق .

وعلى الرغم من أن المفكرين والبحاثة الاقتصاديين لا يزالون يتحدثون عن العملية الانتاجية ضمن المفهوم الصناعى أو مفهوم المصنع ، فان العملية الانتاجية تنطوى على القدرة على تحويل المدخلات الى مخرجات اكثر نفعا وقيمة سواء جرت عملية التحويل ضمن نطاق الصناعة أو التجارة أو الخدمات . فشركة لصنع الانسجة فىحلب تقوم بالعملية الانتاجية كما يقوم بها مكتب للاستثمارات العقارية فى دمشق ، طالما ان كل منهما يستخدم مدخلات معينة يتم تحويلها الى مخرجات أكثر فائدة ونفعا ٪ على الرغم من أن درجة التحويل من المواد الاولية الى المواد الصناعية يعتبر اكثر تعقيدا واختلافا وتباينا فى شركة الانسجة عنه فى مكتب الاستثمارات العقارية . وليس غريبا اذن أن يتم تطبيق نفس مبادىء الادارة السليمة فى كل منشأة انتاجية من أجل الحصول على أفضل النتائج والوصول الى الاهداف المتوخاة . كما أنه لهذا لسبب شاع استخدام عبارات مثل « ادارة الانتاج » أو « ادارة العمليات » بدلا من تسميات مثل « الادارة الصناعية » أو ادارة المصنع .ويمكن القول باختصار أن المشكلة الادارية فى الانتاج تتضمن فى جوهرها تطبيقا للمبادىء والافكار السليمة على أعمال منظمة متتابعة وعلى عمليات أساسية أينما تمت هذه العمليات فى المصنع أو المتجر أو المكتب .

اهمية العنصر الانسانى فى العملية الانتاجية

يعتبر عنصر « القوة العاملة » أو « العنصر الانسانى » العنصر الاساسى والأهم فى مدخلات العملية الانتاجية والقوة الفعالة اللازمة لتحويل عناصر المدخلات الاخرى الى مخرجات أكثر نفعا واشباعا الى جمهور المستهلكين والمستغلين والمستفيدين . وهكذا فان العنصر الانسانى الهام يساهم فى القدرات الانتاجية للامة وللمشروع وما يتبع هذه القدرات من نمو اقتصادى وزيادات فى الدخل ومستويات المعيشة .

ويتكون العنصر الانسانى من صفات الأفراد فى المهارات والقدرات والمواهب والخبرات والتعليم والتدريب والمعرفة وصفات أخرى ضرورية من اجل اداء العمل المسؤول المنتج كحب التعاون واحترام الغير والاندفاع لتحقيق المصلحة العامة (1) .

فوجود هذه الصفات بكميات مناسبة ونوعيات ملائمة والقدرة على استخدامها لتحقيق مصلحة العملية الانتاجية يساهم فى مضاعفة القدرات الانتاجية للامة ويحقق بالتالى النمو الاقتصادى المنشود .

وقد يعود السبب فى فقدان الطفل الصغير والرجل المسن لقدراتهم على العطاء والادخال فى العملية الانتاجية الى عدم حيازتها لهذه الصفات الاساسية بكميات كافية أو نوعيات ملائمة .كما أن عدم قدرة الادارة المختصة على استخدام ما يوجد من صفات لدى الافراد العاملين يضر بالمصلحة الانتاجية والربحية للمشروع أو المنظمة .ويجب التاكيد فى هذا المجال على أن الشخص الذى لا يوجد فى العمل المناسب لقدراته ومؤهلاته أو الذى لا يمكنه التلاؤم مع العوامل الموضوعية فى العمل كالآلية والتقنية ومجموعات العمل الاجتماعية وقيم المجموعة فانه يتعرض

الى استخدام جزئى لهذه الصفات الاساسية التيىتمتع بها،وتتأثر بالتالى القدرات الانتاجية والتنمية الاقتصاديـــة للأمــــــة .

ونظرا لأهمية العنصر الانسانى فى زيادة القدرات الانتاجية وتحقيق التنمية الاقتصـــادية للامة فقد أعلن الاقتصاديون حديثا بأن الطبقـــة العاملة المثقفة والمتدربة بشكل جيـــد تعتبر أهم راس مال للأمة(٢) . كما كشف البحث العلمى فى دراسة تمت فى جامعة كولومبيا فى الولايات المتحدة الامريكية عن أن الموارد الانسانية تعتبر مفتـــاح التطور الاقتصـــادى(٣) . وقد أقـــر الاقتصاديون انه فى حالة وجود عرض مرن بحيث يزداد العاملون لزيادة الاجور وبالعكس ، فانه يمكن تحقيق النمو الاقتصادى عند تحقق زيادة فى الطلب على البضـــائع والمنتجات(٤) . فمثلا عندما يزداد الطلب على السيارات من قبل جمهورالمستهلكين ، فان هـــذا يجب أن يحقق نمـــوا اقتصاديا للبلد اذا وجدت مرونة كافية فى عرض العاملين المختصين فى صناعـــة السيارات من أصحاب الصفات المؤهلة والقادرة .

وقد ادركت كثير من الدول اهمية وجود العاملين المختصين لتحقيق التنميـــة الاقتصاديـــــة خاصة فى الدول غير الصناعية* ، وادرك المسؤاون فيها بأن تطوير هؤلاء العاملين يعتبر أكثر أهمية من تطوير العوامل الطبيعية أو المساعدات الخارجية أو راس المال (٥) . فقد تبيـــــن بنتيجة الدراسات فى هذه الدول بأن العـــوامل الطبيعية من قبل العنصر البشرى يحدد أهميـــة هذه العوامل (٦) . وبالطبع لا يمكن لهـــــذهالعناصر الاخرى أن تكون فعالة ومنتجة لوحدها ، ولا بد من تجميعها واستخدامها من قبـــل القـــوة العاملة المتدربة والمتعلمة بشكل فعال ومنظم .

وعلى الرغم من أهميـــة العنصر الانســــانى فى التنمية الاقتصادية ، فـــلا بد من التحذير من أمرين . ويتعلق الامر الاول بمشكلة زيادة السكان أكثر من زيادة الانتاج الكلى للامة(٧) . فعنـــدما يكثر عـــدد السكان ويضعف تدريبهـــموتخصصهم وبالتالى قدراتهموامكانياتهم على أداء العمل المنتج ، فان النتيجة تكون أضرارا للتنمية الاقتصادية وانهيارا فى مستويات المعيشة ، الا اذا أمكن زيادة الانتاج الكلى للامة بنسبة أكبر من زيادة عدد الســـكان . وقد تعرضت الامم غير الصناعية الى النكسات العديدة فى برامجها الاقتصادية بسبب الزيادات الكبيرة للسكان بشكل امتص أى نمو حدث فى كميات الانتاج .

ويتعلق التحذير الثانى بضرورة وجود توازن بين الهدف الاقتصادى الذى يؤكد على النمـــو والتطور والموضوعية والكفاية الانتاجية وبين الهدف الانسانى الذى يؤكد على تحقيق الهـــــدوء والتوازن والتعاطف والسعادات والاشباعات للحاجات غير المادية للافراد العاملين . وتحقيـــق التوازن بين هذين الهدفين أو الاتجاهيـــن ليس من السهل الوصول اليه . فكلنا يعلم ان تحقيق

* يوجد عدة تسميات لهذه الدول مثل « الدول المتخلفة » ،و « الدول غير المتحضرة » و « الدول النامية » . وقد يكون من الانسب اطلاق تعبير « الدول غير الصناعية » على هذه الدول وتسمية الدول الاخرى « بالدول الصناعية » . فالصناعة هى العنصر الاساسى فى نهضة هذه الامم وعدم نهضة الامم الاخرى . كما أن التسمية تعتبر أكثر صحة وانطباقا على الواقع من غيرها من التسميات التى تحاول ادخال عوامل اجتماعية ودينية ومبدأية على الموضوع والتى قد لا تكون صحيحة علميا .

اشباعات لحاجات ورغبات العاملين على حساب الاهداف الاقتصادية للمنشأة يؤدى بالمؤسسة الاقتصادية الى الخسارة والفشل والتوقف عن العمل وبحركة التنمية الاقتصادية الى الشلل .كما ان التأكيد على الاقتصاد والمادة قد يجعل الحياةتبدو تافهة وعديمة القيمة وبدون محتوى اجتماعى وانسانى نبيل . ويدعو تحقيق التوازن بين هذين الهدفين الى العمل بدأب وجد فى سبيل المصلحة العامة والى النضوج والوعى والحماس فىاداء الاعمال والى النظر بموضوعية وعلمية الى المشاكل المواجهة حتى يمكن تحقيق النمو الاقتصادى الاجتماعى والانسانى فى آن واحد .

ويبدو هكذا واضحا اهمية العنصر الانسانى للامة واثره على زيادة قدراتها الانتاجية وتسارع نموها الاقتصادى . ولكن اهميته بالنسبةللمنظمة الاقتصادية ليس بهذا الوضوح خاصة ضمن المفهوم المحاسبى للمشروع الذى يؤكد فقطعلى موجودات المشروع المسجلة فى الدفاتر كالنقدية والمخزون واوراق القبض والعقارات وغيرها ، ويهمل الموجودات التى لاتسجل عادة فى دفاتر الشركة كالعنصر البشرى والمعنويات مثلا . ولكن ضمن المفهوم الادارى للمشروع فان الناس هم اهم موجودات المشروع او المنظمة . وتوجد علاقة ايجابية واضحة بين كمية ونوعية المستخدمية العاملين فى المشروع وبين انتاجيتهوربحيته (٨) . وتفرض هذه الحقيقة على الادارة الواعية ان تتأكد من حوزة المستخدم الجديد على الطاقات والمهارات والقدرات اللازمة لتنفيذ العمل وان تهيء له الظروف الموضوعيةمن اقتصادية ودينية وسياسية وحضارية واجتماعية لجعله يعمل بجد واندفاع ومسؤوليةمستخدماجميع امكانياته الجسدية والفكرية الى الحدود القصوى لتحقيق أهداف المشروع وغاياته.ومهما حاولت الادارة وبذلت فى هذا الشأن فان القيام بعمل افضل يظل دوما ممكنا . فقد بينت الابحاث والدراسات على عدم استخدام اكثر من ١٥/الى/٢٠ بالمائة وسطيا من امكانيات العامل العقلية حتى فى أكثر الدول الصناعية نموا وتطورا (٩) . كما قدر فى دراسة أخرى عدم استخدام اكثر من /١٠/ بالمائة من الطاقة العقلية لاكثر العاملين ذكاء (١٠) .

وتوجب هذه الحقائق على الادارة الواعية لأن تسعى جاهدة للاستفادة من الطاقات البشرية الكامنة وغير المستغلة عن طريق تطبيق المبادىء الادارية السليمة والسير فى طريق التخصص وتقسيم العمل وبذل الجهود لتطوير الطاقات البشرية وجعلها متلائمة مع التطورات التقنية والتبدلات السريعة وان يعمل كل شخص ضمناختصاصاته وامكانياته وكمجموعة من اجل تحقيق أهداف المشروع والأمة . وقد يكون صحيحا تبدل متطلبات الاعمال وكيفية ادائها ومؤهلات العاملين والمشرفين على اثر دخول الآلية على مقياس واسع المجالات الانتاجية .

ولكن على الرغم من ذلك ، فان العنصر الانسانى سيظل الاكثر اهمية سواء طبقت الآلية على مقياس واسع أم لم تطبق ، وسيبقى هو المحددالاهم لمركز المشروع التنافسى وقدرته على تلبية حاجات المستخدمين والمستهلكين لسلعه وانتاجهوخدماته.

وتبدو اهمية العنصر الانسانى حتى بالنسبة للفرد نفسه (١١) . فالفرد العامل يحتاج ايضا الى الشعور بقيمته واهميته كعضو نافع منتج فى النظام الاقتصادى الذى تعينه أمته . وعندما يصبح فعالا ومنتجا فى اداء عمله ، فانه سيتمكن من زيادة دخله وتحسين وضعه المادى

والمعاشى وبالتالى مركزه الاجتماعى وقيمتـــــهكشخص جدير بالاحترام والتقدير . وقد يكـــــون صحيحا مانتج عن الآلية الحديثة من اضعـــــاف لقيمة الانسان وشعوره بالعمل الخلاق ، امـــا الاعمال غير اليدوية وخاصة الأعمال المسؤولة الخلاقة ، فانها ستزداد اهمية وقيمة حتى مـــــع استخدام الآلة الى اقصى حدود الاستخدام .

العنصر الانسانى والمسؤولية الادارية

تحوى ادارة الافراد أو العلاقات الصناعية أو الانسانية أو المستخدمين على المواضيع التـــى توضح اهتمام ادارة المشروع بالعنصر الانسانى .وتنطوى هذه الادارة على تخطيط وتنظيم ورقابة مختلف الفعاليات المرتبطة بالافراد والجماعـــــات فى مجالات التعيين والتطوير والمحافظـــــــة والاستخدام بحيث يمكن تحقيق جميع اهـــــدافالمشروع بفعالية ونجاح (١٢) . وتعتبر فعاليات التخطيط والتنظيم والرقابة من الفعاليات الادارية . اما فعاليات التعيين والتطوير والمحافظـــــة والاستخدام فانها فعاليات فنية تنفيذية . وفى ادارة كل من هذه الفعاليات لابد للمسؤولين من حيازة المهارات السلوكية التى تتضمن قدرات فى التلاؤم والانسجام مع الآخرين والتمتع بصفات محببة كالوفاء والاعتبار والاخوة والصدق والاخــــلاقالحميـــدة .

وقسم ادارة الافراد ليس هو القسم الـــوحيد المسؤول عن القضايا والمشاكل التـــى تواجه العنصر الانسانى . فالمسؤولية تقع اولا على كواهل اشخاص الادارة العليا الذين يقومون بوضـــع الخطط والاهداف البعيدة والعريضة التى يجب ان تسير المؤسسة بموجبها ،وتفوض المسؤوليات والصلاحيات لمختلف المديرين بشكل يحقق التنـــاسق بين جهودهم ، ومن ثم التاكد بأن الخطـــط والبرامج يتم تنفيذها على افضل شكل بأقل الجهود والتكاليف والضيق والالم .

كما تقع المسؤواية ايضا على عاتق المدراء التنفيذيين الذين يمارسون مهامهم المختلفة فــى المؤسسة أو المشروع . فالرئيس المباشر للفـــرديعتبر المرآة التى تعكس مشاعر واهتمامــــات وسعادات الفرد العامل تجاه الشركة وسياساتهاوبرامجها . وبما ان تنفيذ فعاليات التعييــــــن والتطوير والمحافظة والاستخدام قد اصبح من التعقيد بشكل يتطلب خبرات متخصصة قد لا يتمتع بها المدراء التنفيذيون المباشرون فى أغلب الاوقات فان كثيرا من المنظمات لجأت الى وضع خبرات رجال قسم الافراد تحت تصرف المدراء التنفيذيونللاستعانة بهم فى مواجهة مشاكل الافراد الناتجة. وما يبديه خبراء قسم الافراد يجب أن يبقى بشكلتواصى واستشارات وليس بشكل أوامر ونواهى حفاظا على مبادىء وحدة القيادة والتوجيه .

أما فى المشاريع الكبيرة جدا فان الحـــاجة قد استدعت ضرورة نقل مهام ادارة العنصر البشرى الى قسم متخصص يتمتع افراده بالخبرات الكبيرة فى النواحى الانسانية والاجتماعيـــــة والحضارية . وعلى الرغم من أن هذا التطـــــور قد خفف كثيرا من مهام المدراء التنفيذيين فـــى ادارة العنصر البشرى الا انه لم ينقص مـــــن اهميتهم ودورهم فى الاتصال والتعامل مع الافراد الذين يعملون من أجل تحقيق الاهداف المقصودة .

ولادراك المسؤولية الادارية تجاه العنصر الانسانى لابد من الالتفات الى نظريتين مختلفتين توضحان تبدل المسؤولية بين الماضى والحاضر هما :

مفهوم عنصر الانتـــــاج
مفهوم العلاقات الانسانية

مفهوم عنصر الانتاج :

لم يحظ العنصر الانسانى فى الماضى بالاهمية التى بدأ يحظى بها اليوم من قبل مختلف رجال الادارة فى المنظمات الاقتصادية . فالادارة الصناعية فى بدايتها فى أوائل القرن الحالى اهتمت بتطبيق مبادىء الادارة العلمية وأساليب التخصص وتقسيم العمل التى اتى بها فريدريك تيلر وأتباعه. وكانت نظرتها الى العامل على إنه عنصر اقتصادى آخر من عناصر الانتاج يخضع لنفس الشروط والعوامل والاعتبارات التى تخضع لها عناصر الانتاج الاخرى كالآلات والادوات والمواد الاولية . ويكره الفرد العامل بطبيعته ضمن هذا المفهوم العمل كما يتهرب من المسؤولية والواجبات ويعمل من أجل الحصول على العائد المادى فقط (١٣) .ويجب لذلك اكراهه على العمل عن طريق التهديد والوعيد بالطرد من العمل او تطبيق العقوبات الاقتصادية ضده كخصم فى الراتب أو عدم الترقية او النقل أو غيرها . كما يجب دفعه على العمل ومراقبته بشكل صارم عن طريق الاشراف المباشـــر وعدم اعطائه الحرية والمسؤولية فى التصـــــرف والعمـــــل .

كان مفهوم عنصر الانتاج وما تفرع عنه من سياسات وقواعد ادارية كافيا فى فترة الثورة الصناعية وبداية القرن الحالى . فقد أمكن ضمنه معرفة سلوك الانسان والتـــأثير عليـــه ضمن الظروف الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياســـية والحضارية التى كانت سائدة فى تلك الاوقات . وقد يعود السبب فى نجاحه الى تلاؤمه مع توقعات الرؤساء والمرؤوسين فـــى العمل وخارجـــه . وبنتيجته تم استخدام طاقات العاملين الى الحدود القصوى وانتاج السلع والخدمـــات الضرورية وتحقيق التقدم الاقتصادى والفنى فى اغلب الأمم الصناعيـــة .

لم تكن نظرية « عنصر الانتاج » كافيـــة لنجاح الادارة فيما بعد على اثر التبدلات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية ونتائج الابحاث والدراسات . فقد ازداد دخل الفرد فوق حد الكفاف ولم يعد الانسان يندفع وراء الحافز المادى كما كان يفعل فى الماضى(١٤) . كما ظهرت الحاجـــة الى اشباع الرغبات الاخرى على المستويات الاعلى وايجاد الحوافز التى تؤدى هذه المهمة . وبالطبع فان اشباع هذه الحاجات لا يتم بوسائل التهديد والوعيد والاشراف المباشر وتطبيق العقـــوبات .

كما اختلفت طرق تربية الناشئة فى البيت والمدرسة . فبعد ان كانت طرق التربية تعتمد علـــى اطاعة الأوامر والتوجيهات بشكل اعمى ، اصبحت تعتمد على الثقة بالنفس وحرية التعبير والتفكير المستقل (١٥) . وبهذا الشكل بدأ الفرد يرفض أشكال السلطة فى عمله والتى كان يمكنه قبولها لو انها ما زالت مطبقة فى البيت والمدرسة .

وكان للتنظيم النقابى دوره أيضا فى استبدال مفهوم « عنصر الانتاج » . فقد أمكن بواسطة

النقابات تحدى السلطات التعسفية للادارى واصبحت قراراته عرضـــة للرقابـــة والمحاســـبة والمناقشة والتحليل من قبل ممثلى العاملين والمدافعين عنهم .

وبالاضافة الى تغير الشروط الموضوعية فى الدخل والتربية والنقابات ، فانه قد ثبت بنتيجة الأبحاث والدراسات ان اسلوب السلطة الادارى المتبع ضمن مفهوم عنصر الانتاج يؤدى فقط الـــى قيام العاملين بالحد الادنى من العمل (١٦) . فعلى الرغم من تظاهر العاملين بالانشغال والعمل أمام رؤسائهم ، فانهم فى الواقع كانوا يقاومون السلطة بكل ما أوتوا من قوة . وتلجـــأ الادارة لمواجهة هذه الحالة الى اصدار قواعد وتعليمات اخرى ،كما يلجأ العاملـــون الى التظاهر فـــى العمـــل والتسييب فى الواقع .. وهكذا دواليك . وقـــد يمكن توقع ارتفاع الحد الأدنى من العمل اذا أمكن تطبيق الاشراف الدقيق والرقابة المستمرة علـــى العامـــل .

كما وجدت نتائـــج سلبية علـــى نفسيات المستخدمين وكفاءاتهم فى تنفيذ العمل . قد يؤدى اسلوب السلطة الادارى الى ضيق نفسى ونرفزة من قبل العاملين والى ردود افعال غيـــر منطقية وتحاملات على الآخرين من داخل المؤسسة وخارجها والى امراض عصبية ومعدية (١٧) . وفى نهاية الأمر قد تؤدى كل هذه النتائج الـــى ترك العمل فـــى اقرب فرصة ممكنـــة والى حدوث اضطرابات عماليـــة .

مفهـــوم العلاقات الانسانية

ادت النتائج السلبية لتطبيقات مفهوم عنصر الانتاج الى المناداة بتطبيق العلاقات الانسانية . ويؤكد هذا العنصر على ضرورة معاملـــة الأفراد العاملين ككائنات لها جوانبهـــا الفيزيولوجيـــة والنفسية والاجتماعية والاخلاقية(١٨) . وعلى الرغم من وجود عوامل مختلفة تؤثر على كمية أو شدة هذه الجوانب لدى الانسان المعين ، فان العلاقات الانسانية تؤكد على اعتبار جميع هذه الجوانب عند معاملة العنصر الانسانى .

فالانسان فى أبسط مظاهره بحاجة الـــى مختلف المدخلات من طعام وماء وهواء وراحـــة وشروط طبيعية من أجل استمرار حياتـــه وديمومتها . وهو بحاجة أيضا الى الوقاية والأمان ضد المخاطر والعوامل التى تقعده عن العمل أو تؤدى الى وفاته . فالانسان يسعى فى تصرفاته وسلوكه الى اشباع حاجاته الجسدية ويتجنب كل ما يؤدى الى ايذائه وفقدانه لدخله وسبيل عيشه . فهو كائن له حاجاته الجسدية ويتصرف بشكل مـــادى فى بعض جوانبه .

والانسان العامل أيضا كائن له جوانبه الروحية أو النفسية . فهو يحب ويكره ويسعد ويشقى ويتحمس وينشط ويتحمل وينهار . وهو فى سلوكه وتصرفاته يسعى الـــى زيادة مشاعره فـــى السعادة والأمل ويتجنب الحالات التى يشعر فيها بالشقاء والفشل . فهو كائن له حاجاته النفسية ويتصرف بشكل عاطفى فى بعض من جوانبه .

وللانسان العامل جوانب اجتماعية أيضا . فهو يحب الاتصال والاجتماع مع الآخرين ويسعى وراء موافقة المجموعة واحترام وتقدير الأشخاص الموجودين فيها . وهو يطلب فى كثير من الأحيان

فى كثير من تصرفاته كل ما يعزز من مركزه فـي المجموعة ومن انتمائه اليها .

كما ان للانسان جوانب اخلاقية ايضا . فله فى أغلب الأحيان معتقداته الخاصة به حول ما هو خطأ وما هو صواب ، ويؤثر فى سلوكه سعيه وراء القيمة الاخلاقية التى يؤمن بها وتجنبه للقيم التى يكرهها وينفر منها . وعلى الرغم مـن أن مايسعى له الانسان قـد لا يكون صوابا أو خطـأ بالمفهوم المطلق للصواب والحـق ، فانه لمن الواضح ان للانسان جانبا أخلاقيا يؤثر فى سلوكه وتصرفاته .

وبالاضافة الى ضرورة ادراك الجوانب الفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية والاخلاقية للفـرد العامل ، فان تطبيق مفهوم العلاقات الانسانية يجب ان يؤدى الى تحقق اشباعات لهذه الجوانب من أجل وضع جميع الجهود فى خدمة المنظمة واهدافها . فقد بين البحث العلمى ان الفعالية فى استخدام الصفات الأساسية للانسان تعتمد على مدى اشباع حاجاته ورغباته(١٩). فاشباع حاجات الانسان أو الامل فى اشباعها يعطى الانسان شعورا بقيمته وذاتيته وتشكل اندفاعات لديه من أجل ديمومة تحقيق هذه الاشباعات لها . وبما ان ادارة المشروع أو المنظمة مسؤولة عن وضـع المعايير والقواعد التى تحدد سلوك الافراد العاملين فى الوصول الى الاهداف المتوخاة وتحقيق اشباعات للحاجات والرغبات (٢٠) ، فانها تلعب دورا بارزا فى عملية التشجيع والحصول على ردود الافعال المناسبة عن طريق اثارة الحوافز الملائمة (٢١) .

وللعلاقات الانسانية بعض الاسس التـي تشكل مبادئها واركانها (٢٢) . وحتى تنطبق على واقع أمتنا العربية لابد من تطويرها بحسب التجارب والخبرات والتطورات الفكرية التى تعيشها . ويمكن النظر الى الاسس الاربعة التالية للعلاقات الانسانية :

١ ـ المصلحة العامـة المتبادلة :

ترتكز العلاقات الانسانية علـى الفرضية القائلة بأن جميع الفئات العاملة فـي المشروع وخارجه لها مصالح متبادلة وتعمل باتجاه المصلحة العامة رغم وجـود مصالح واهداف خاصة لكل منها . فالمستخدمين والادارة والنقابة والحكومة كل منها قد يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة التى قد تختلف عن أهداف الفئات الأخـرى ، الا انها تلتقى جميعا عند الحاجة وتعتمد علـى تحقيق الاهداف الاخرى وليس على أساس الفشل فى الوصول اليها .

ومما ساعد على هذه النظرة نحو المصلحة العامة والمتبادلة التكاتف الاجتماعى الذى اكدت عليه النظرات الدينية والاشتراكية والعلمية بسبب الحاجة الى تعاون جميع الفئات وعدم قدرة أى منها على تحقيق الاهداف المنشودة لوحده . وقد يشكل هدف القوة الاقتصادية والقومية والمصلحة الجماعية لجميع أفراد مواطنينا الهدف الذى تلتقى عنده أهداف كل الفئات المشمولة فى المشروع الاقتصادي وخارجه .

٢ ـ السبب فى السلوك والتصرفات :

تؤمن العلاقات الانسانية ان السلوك الانسانى سلوك مسبب ، أى أن الانسان يسلك التصرف المعين لايمانه بأنه يحقق له مصالحه واهدافه . فلو تمارض أحد الافراد العاملين ، مثلا ، أو أزدادت فترات تغيبه او انخفض انتاجه ، أوخالف القواعد والانظمة او أزداد انتاجه .. الخ ، فان كل من هذه الحالات يعود الى سبب او اسباب يعتقد الفرد انها تحقق له أهدافه ومصالحه .

وبما أن سلوك الانسان وتصرفاته هى مسببة ، فان العلاقات الانسانية تؤمن بامكانية التاثير على سلوك الفرد وتصرفاته بشكل يؤدى الى تحقيق أهداف المشروع والعمل بانسجام وتعاون وانتاجية . ويمكن التاثير على سلوك الانسان عن طريق القيام بعملية التشجيع التى تؤكد على التوصل الى الاهداف المرجوة عن طريق التبيان بأن اتباع السلوك المعين يؤدى الى تحقيق الهدف والمصلحة المعينة أو انه سيؤدى الى انقاصها .

٣ ـ الاختلافات بين الافراد :

تؤمن العلاقات الانسانية بوجود اختلاف بين افراد المجتمع وان كل انسان يختلف عن غيره من الاشخاص الآخرين (٢٣) . فالفرد يولد مختلفا عن غيره ويزداد هذا الاختلاف بامتداد حياته وزيادة خبراته وثقافته ، على الرغم مما قد يظهره فى تصرفاته ومشاعره من تشابه مع الآخرين فى كثير من النواحى .

وبما ان الافراد يتميزون عن بعضهم ، فان الانسان الفرد يعتبر نقطة الاهتمام ومجال البحث والتقصى فى العلاقات الانسانية (٢٤) . لا تعنى هذه النظرة قطعا عدم الاهتمام بالمجموعة ، وانما تعنى أن المجموعة مكونة من عدد من الاشخاص وان الفرد فيها هو الذى يحرك المجموعة ويؤثر فيها ويتاثر بها . وبما أن الانسان هو حجر الاساس فى المجموعة ، فان الاهتمام به يعتبر اهتماما بالمجموعة .

٤ ـ المساواة فى المعاملة :

عى الرغم من وجود اختلافات بين الافراد فان العلاقات الانسانية تؤمن بضرورة تحقيق العدالة والمساواة فى التعامل معهم جميعا . فكل انسان عامل يؤدى مسئولياته وواجباته يجب أن ينال ما يستحق وما يلائم من تقدير واحترام واعتبار .

وفى الواقع نجد بأن احترام الانسان وتقديره يشكل سببا واساسا لوجوده على ظهر هذه الارض نظرا لتفاهة المادة فى أن تكون السبب الحقيقى فى الوجود الانسانى . ويجب التاكيد على أن القواعد الدينية والاخلاق العامة ضمن القيم العربية تشجع على احترام الفرد وتقديره . كما كشفت الابحاث العلمية عن أن الانسان الذى يؤدى مسؤولياته بنجاح وفعالية يسعى وراء احترام الآخرين وتقديرهم له (٢٥) .

وتجدر الاشارة الى ان هذه اسس للعلاقات الانسانية قد لا تظهر بوضوح فى كثير من الشعوب أو قد يفشل كثير من الاداريين فى ممارستها فى تعاملهم مع الافراد والمستخدمين فى

مؤسساتهم . وعلى الرغم من هذا الواقع فان اسس العلاقات الانسانية تعتبر المرتكزات الاساسية الملاصقة لطبيعة الانسان فى حياته الطويلة عبر الاجيال المتعاقبة وانها النبراس الذى يسعى وراءه من اجل الحياة الافضل . وقد يصعب تجاوز هذه المبادىء فى الامد الطويل من قبل القادة والاداريين فى سعيهم لتحقيق النمو والنجاح لمشاريعهم وامتهم .

خـاتمـة :

نظرا لاهمية العنصر الانسانى بالنسبة للامة والمنظمة والفرد نفسه ، فان الانسان قد أصبح مجال البحث والتقصى بالنسبة للعديد من الابحاث والدراسات ، كما تبذل الجهود والاموال الكبيرة لتطويره فكريا ومهنيا . وتقوم اليوم مراكز البحوث والدراسات بجهود كبيرة من اجل معرفة المزيد من سلوك الانسان واسباب تصرفاته لفهمه بشكل افضل واستخدام صفاته الاساسية بشكل فعال . وقد ظهرت نتائج هذه الابحاث والدراسات ضمن « المدرسة السلوكية » Behavioral School للادارة التى نمت وترعرعت كثيرا فى السنين القليلة الماضية . وكانت نتائج هذه الابحاث مجدية بالنسبة لامكانية تطبيقها الفعلى فى مجال الاعمال وتحقيق اهداف المشروع والعاملين .

ولكن مهما تعدد البحث وتشعب وبذل فى سبيله من أموال ، فانه يصعب فهم الانسان بشكل كامل ومطلق . فالانسان كائن معقد يصعب الكشف عن كل صفاته وعن ترابطها مع بعضها البعض . ولا يزال المجال واسعا لاجراء المزيد من الابحاث والدراسات .

كما قد أصبحت مؤسسات التأهيل والتثقيف والتدريب الوسيلة التى تستخدمها الامم والمشاريع الاقتصادية فى تهيئة كوادرها الفنية اللازمة . وتسعى البرامج المطبقة الى اظهار مواهب الفرد الكامنة واستغلالها بشكل مجدى وتحسين معنوياته واشعاره باهميته وقيمته فى العملية الانتاجية وتقليل الخسائر الفادحة المرتكبة فى معاملة العنصر الانسانى .

وقد لجأ المسؤولون ايضا فى الحكومات الواعية الى التكريم المادى والمعنوى للمتخصصين والمتعلمين لديها والى السعى لاستقدام الموجودين المؤهلين خارج حدودها للعمل فى مجالات التخصص المختلفة . فوجود المتخصصين المؤهلين فى مختلف المجالات ضرورى لعمليات التنمية الاقتصادية التى تسعى اليها شعوب هذه البلدان . والامة العربية احوج الامم لادراك اهمية العنصر الانسانى فى التنمية الاقتصادية واحترام العاملين فى مؤسساتها والمحافظة على المتخصصين المؤهلين فى مختلف مجالات العمل فيها .

الحـــــواشي

1. Leon C. Megginson, **Personnel: A Behavioral Approach to Administration** (Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1967).
2. Theodore W. Schultz, "Investment in Human Capital" **American Economic Review**, Vol. 51, No. 1 (March, 1961).
3. Eli Ginzberg, "Man and His Work," **California Management Review**, Vol. 5, No. 2 (Winter, 1962).
4. Ryoshin Minami, "Economic Growth and Labour Supply," **Oxford Economic Papers**, Vol. 16, No. 2 (July, 1964).
5. Frederick Harbisn and Charles A. Myers, **Education, Manpower, and Economic Growth,** (N.Y.: McGraw-Hill Book Co. Inc.; 1964).
6. Asghar Fathi, "Leadership and Resistance to Change: A Case from an Underdeveloped Area", **Rural Sociology,** Vol. 30, No. 2 (June, 1965).
7. P. H. Hauser and F. H. Harbinsen, "Human Resources and Economic Development", **Monthly Labor Review**, Vol. 86, No. 3, (March 1963.
8. Leon C. Megginson, **Personnel: A Behavioral Approach to Administration** (Illinois: Richard D. Irwin, Inc.; 1967).
9. Paul W. Athan, "Developing Reliable Human Resources", **Personnel Journal,** Vol. 43, No. 4 (April, 1964).
10. Margaret Heael, "A Look at Human Capacities", **Reprinted from the Lamp** (Summer, 1963).
11. Leon C. Megginson, **Personnel: A Behavioral Approach to Administration** (Illinois: Richard D. Irwin, Inc.; 1967).
12. Michael J. Jucius, **Personnel Management** (Illinois; Richard D. Irwin Inc., 1971).
13. Douglas McGregor, **The Human Side of Enterprise,** (N.Y.; McGraw Hill Book Co. Inc.; 1966).
14. George Strauss and Leonard R. Sayles, **Personnel: The Human Problems of Management** (N.J.: Prentice-Hall Inc.; 1967).
15. George Strauss and Leonard R. Sayles, — المرجـع السابق :
16. George Strauss and Leonard R. Sayles, — المرجـع نفسه :
17. George Strauss and Leonard R. Sayles, — المرجـع نفسه :
18. Mechael J. Jusius, **Personnel Management,** (Illinois: Richard D. Irwin Inc. 1971).

انظر المراجع التالية :

19. Frederick Hersberg, Bernard Mausner, and Barbara Synderman; **The Motivation to Work,** (N.Y.; John Wiley & Sons, 1960); M. Scott Myers, "Who Are Your Motivated Workers?" **Harvard Business Review,** Vol. 42, No. 1 (January, 1964); and Lyman Porter, "Personnel Management", **Annual Review of Psychology,** Vol. 17 (1966).
20. James V. Clark, "A Healthy Organization", **California Management Review,** Vol. 4, No. 4 (Summer, 1962).
21. A. H. Maslow, **Motivation and Personality,** (N.Y.: Harper and Brothers; 1964).

22. Keith Davis, **Human Relations At Work,** (N.Y.: MacGraw-Hill Book Co. Inc.; 1967).

23. Keith Davis, المرجـع السـابق :

24. Keith Davis, المرجـع السـابق :

25. Leon C. Megginson, **Personnel: A Behavioral Approach to Administration** (Illinois: Richard D. Irwin, Inc.; 1967).

العلاقات الانسانية في العمل

الدكتور : ربحي محمد الحسن *

الانسان اجتماعي بالطبع ، لذا فانه لا يستطيع ان يعيش في عزلة عن بقية بني البشر . وفي الواقع فانه تربطه مع غيره من الناس شبكات كثيرة من العلاقات الانسانية المتنوعة . فبين الابناء والآباء علاقات ، وبين الازواج علاقات ، وبين الاصدقاء علاقات ، وكذلك بين الموظفين في المؤسسات المختلفة علاقات .

والعلاقات الانسانية بمعناها العام تشير الى التفاعلات التي تقوم بين الافراد في جميع نواحي نشاطهم . فهي تقوم بين الرئيس ومرؤوسيه في الدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة ، وبين المدير والمدرسين في المعاهد والمدارس والجامعات وبين رئيس النادي واعضائه . وسنقتصر كلا منا في البحث على موضوع العلاقات الانسانية في العمل والتي هي جانب من جوانب العلاقات الانسانية العديدة . ويجدر بنا ان نؤكد في هذا المجال بأن العلاقات الانسانية في العمل ليست معزولة عن باقي ميادين العلاقات الانسانية . والصحيح هو ان العلاقات الانسانية في العمل تتأثر بالجوانب الاخرى من العلاقات الانسانية وتؤثر فيها ايضا . فعلاقة الموظف مع رئيسه أو زملائه في العمل قد تتأثر بعلاقته مع أفراد عائلته بل وقد تؤثر عليها أحيانا .

بعض التعاريف

من الضروري قبل التكلم عن طبيعة العلاقات الانسانية ان نحاول التمييز بين العلاقات الانسانية كأسلوب أو كميدان تطبيقي وبين العلاقات الانسانية كحركة فكرية أو نظرية في الادارة . سنتكلم أولا عن طبيعة العلاقات الانسانية كأسلوب اداري ثم نتناول حركة العلاقات الانسانية كمدرسة فكرية .

هنالك عدة تعاريف للعلاقات الانسانية في العمل وعلى سبيل المثال وليس الحصر فاننا سنورد ما يلي :

يقول الطماوي : العلاقات الانسانية هي عبارة عن النظام الوظيفي منظورا اليه من زواياه الانسانية (١) .

ويعرفها محجوب بانها تطبيق للاسس النفسية لسلوك الجماعة على الموظفين في محيط العمل ، ولها اهمية كبرى لانها تؤدي الى التكامل والتناسق بين الموظفين وبعضهم من جهة ، وبينهم وبين المنظمة أو الهيئة التي يعملون بها من جهة أخرى ، بحيث يتم العمل على أحسن وجه ويزيد

* استاذ الادارة العامة بالجامعة الاردنية .

الانتاج وترتفع الروح المعنوية للعاملين (٢) .

اما ديفز (Davis) فيؤكد بان العلاقات الانسانية تعنى تحفيز الافراد فى التنظيمات لتنمية عمل الفريق بما يشبع حاجاتهم النفسية ويحقق اهداف التنظيم الانتاجية فى نفس الوقت (٣) .

ويقدم لنا عليش تعريفا شاملا حين يقول بأن العلاقات الانسانية يقصد بها كافة الروابط والصلات التى تقوم بين ادارة المنشأة الصناعية وعمالها وبين هؤلاء العمال بعضهم البعض وكذا بينهم وبين عملهم على أساس ان المنشأة لم تعد منظمة اقتصادية هدفها الربح المادى فحسب ، بل اصبحت فى الوقت ذاته منظمة اجتماعية يعمل فيها العمال كما بينت لهم عواطفهم ومشاعرهم واحساساتهم ومشكلاتهم الخاصة (٤) .

وأخيرا . نورد تعريف الدكتورين عبد الكريم درويش وليلى تكلا وهو : العلاقات الانسانية هى ذلك النوع من علاقات العمل الذى يهتم بالنظر الى المنظمة كمجتمع بشرى يؤثر فيه ويحفزه كل ما يمكن أن يستجيب له الفرد ـ باعتباره انسانا ـ نتيجة اشباع حاجاته الاجتماعية والنفسية (٥) .

من هذه التعاريف يتضح ان العلاقات الانسانية تهتم بشكل رئيسى بالتفاعلات التى تتم بين العاملين فى المؤسسات باعتبارهم بشرا لهم مشاعر وعواطف وقيم وحاجات نفسية واجتماعية وكذلك تهتم بتحسين هذه التفاعلات بحيث ترتفع الروح المعنوية للعاملين فى المؤسسة وفى الوقت نفسه تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها أيضا . فالعلاقات الانسانية تستهدف الوصول بالعاملين الى افضل انتاج فى ظل حالات التكيف والرضى الاجتماعى والنفسى والمادى ، مع التسليم بكل ما يمكن أن يؤثر على هذا العامل من عوامل غير رشيدة وجوانب غير منطقية ، باعتباره كائنا آدميا وجدانيا وانفعاليا أكثر منه رشيدا ومنطقيا (٦) .

ومن الضرورى أن نشير هنا الى أن العلاقات الانسانية تختلف عن العلاقات العامة فى أن الاولى (العلاقات الانسانية) تهتم بما يجرى داخل المؤسسة من تفاعلات بين العاملين بعضهم بعضا وبين رؤسائهم . أما الثانية (العلاقات العامة) فهى تهتم بشكل رئيسى بعلاقات المؤسسة مع بيئتها الخارجية اى مع غيرها من المؤسسات ومع أفراد الجمهور الذين يتعاونون معها . فالعلاقات الانسانية تقوى المؤسسة من الداخل لانها تساعد فى رفع الروح المعنوية للعاملين فيها بينما تساعد العلاقات العامة فى تحصين المؤسسة من الخارج وذلك بتحسين صورتها فى اذهان الجمهور وبتقوية روابطها بالبيئة الخارجية وتدعيم موقفها . ولا شك ان نجاح المؤسسة يعتمد الى حد كبير على وجود مناخ مناسب للعلاقات الانسانية وكذلك وجود علاقات عامة طيبة بين المؤسسة وبين الجمهور .

اهمية العلاقات الانسانية

تنبثق اهمية العلاقات الانسانية عن اهمية الدور الذى يلعبه العنصر البشرى فى الادارة . فالأفراد هم دعامة المؤسسات التى يعملون فيها وهم معيار نجاحها لانه مهما كان التنظيم سليما والتخطيط حكيما ومهما كانت الاموال متوفرة فان هذه العناصر وغيرها تمثل الجانب الصامت

للمؤسسة ، والافراد هم الذين يبعثون فيها الحركة والديناميكية وهم الـذين يواجهونها نحو تحقيق أهدافها . ويعتمد نمو المؤسسة وازدهارها على نشاط الافراد العاملين فيها وعلى درجة شعورهم بالانتماء لها والحماس لدفعها الى الامام .

ولايمكن لاية منظمة كبيرة كانت أم صغيرة تعمل فى المجال الحكومى أم فى مجال الاعمال الحرة أن تقوم وتواصل عملها دون توافر الدعائم الاربع التالية :

١ ــ **الدعامة البشرية :** وهى مجموعة الافراد العاملين فى المنظمة ، وتعتبر على درجة كبيرة من الاهمية نظرا لديناميكية وحرية العنصر البشرى دائرة فى عمليات الانجاز وتحقيق التعاون الذى على أساسه تقوم المنظمة بعملها . والدعامة البشرية هى بمثابة الشرارة التى توقد النار وتبعث الحياة فى جسد المنظمة .

٢ ــ **الدعامة التنظيمية :** أى الشكل التنظيمى الذى تتخذه المنظمة والذى على أساسه توزع السلطات والمسؤوليات وتحدد الاعمال المسندة الى كل وحدة من الوحدات . والدعامة التنظيمية تلعب دورا كبيرا فى مجال الادارة . اذ بدونها تتشتت الجهود التى يبذلها العاملون ويحدث أسراف فى استخدام الموارد المادية والبشرية المحددة المتاحة للمنظمة .

٣ ــ **الدعامة القانونية :** هى الاطار والسند القانونى الذى تقوم عليه المنظمة وعلى أساسه تمارس نشاطها ومنه تستمد اختصاصاتها علاوة على انه يحدد هدفها وعلاقاتها بغيرها من المنظمات ومواردها المالية . وعلى ذلك لا يمكن لأية منظمة من المنظمات أن تباشر أى نشاط لا يدخل ضمن اختصاصاتها التى حددها القانون والا تعرضت لمنازعات واشكالات قانونية وتعثرت اعمالها واخيرا يمكن القول أن الدعامة القانونية هى التى تأتى بالمنظمة الى عالم الوجود ، اذ بدونها لن يكون هناك وجود شرعى للمنظمة .

٤ ــ **الدعامة المالية :** ان التمويل الذى يساعد المنظمة على تحقيق اهدافها . فالدعامة المالية تلعب دورا هاما فى حياة المنظمات اذ لن تتحقق سبل النجاح للمنظمة الا اذا تهيأت لها الميزانية اللازمة التى تتيح لها الفرصة لتدبير مايلزم من معدات واستخدام الخبرات والمهارات البشرية . فالمال هو فى الواقع عصب المنظمة الذى يبعث فيها الحياة (٧) .

ويبدو مما تقدم أن الدعامة البشرية هى أهم الدعامات كافة ، فهى التى تضفى الحياة على باقى الدعائم ، اذ تتولى الدعامة البشرية عملية التنظيم وهى التى تتولى استخدام الموارد المالية المتاحة وبالتالى تتولى تطبيق النصوص القانونية وتفسيرها وسد ثغراتها .

ولم تظهر اهمية العنصر البشرى بشكل واضح فى الادارة الا فى القرن العشرين بعد التحول الواضح فى علم الادارة الحديثة وبعد ظهور حركة العلاقات الانسانية . فقبل ظهور هذه الحركة كانت المدرسة التقليدية فى الادارة ومدرسة الادارة العلمية بشكل خاص تنظر الى العامل فى المؤسسة على انه احد عناصر الانتاج وانه يعمل كالآلة الصماء ــ دون مشاعر أو احاسيس . وبالتالى فانه اذا أعطى الوقود اللازم ، أى اذا اعطى أجرا معقولا ، فانه سيبذل قصارى جهده

لتحقيق اهداف المؤسسة التى يعمل فيها . فقد كان فريد ريك تايلور (Taylor) رائد حركة الادارة العلمية ، ينظر الى العامل على انه مسمارفى آلة ، وانه لا يحركه سوى العامل الاقتصادى (الاجور المادية) وانه رشيد ، بمعنى انه يحسب حساب مصلحته الشخصية على اسس اقتصادية بحتة ويختار الافضل بشكل عقلانى رشيد . من هنا جاء اهتمام هذه المدرسة بدراسات الوقت* والحركة (Time and Motion Studies) لمعرفة الحركات اللازم اداؤها والوقت المطلوب لانجاز عمل معين ، من اجل الوصول الى الطريقة الوحيدة المثلى لاداء العمل (One Best Way) ومن ثم تحديد معايير علمية ثابتة للقيام بأية مهمة .

ويؤخذ على حركة الادارة العلمية انها اهملت الجانب الانسانى فى العمل واقصرت اهتمامها على النواحى البيولوجية كالتعب والراحة والحركات الجسدية دون ان تتطرق حتى الى ذكر الحاجات النفسية والقيم والمشاعر وغيرها من الجوانب المعنوية . وكذلك فانها نظرت الى العامل الاقتصادى على انه وحده يكفى لتحفيز الموظفين وشحذ هممهم فى اداء واجباتهم ، ونسيت او تناست ان الانسان لا يعمل كالآلة وانه لا يعيش على الخبز وحده .

حركة العلاقات الانسانية

جاءت حركة العلاقات الانسانية كرد فعل للافكار التى نادت بها مدرسة الادارة العلمية . وقد اعتمدت حركة العلاقات الانسانية على نتائج التجارب العلمية التى اجريت على بعض موظفى مصنع هوثورن (Hawthorne) فى شيكاغو الذى كان يتبع شركة وسترن اليكتريك (Western Electric) وعلى راسهم التون مايو (Mayo)

بدات تجارب هوثورن فى العام ١٩٢٢ عندما قام عدد من المهندسين باجراء دراسات لمحاولة الوصول الى ايجاد علاقة بين العوامل البيئية (مثل الاضاءة ، والرطوبة ، والتهوية) وبين الكفاية الانتاجية لبعض العاملين فى مصنع هوثورن . وقد جاءت نتائج التجربة الاولية مطابقة لتوقعات الباحثين وفرضياتهم — وهى ان انتاجية العامل تزداد عند تحسين ظروف العمل كالاضاءة ولكن فى المراحل التالية للتجربة جاءت النتائج على عكس ما توقع الباحثون وهى انه عند تخفيض كثافة الاضاءة فى المصنع لم تنخفض الانتاجية بل على العكس فقد ارتفعت . وقد ادت هذه النتائج « غير المنطقية » من وجهة نظر المهندسين الصناعيين الى استدعاء علماء نفس وعلماء اجتماع من أمثال « مايو » لاعادة التجربة وتفسير نتائجها الغريبة .

وقد استمرت التجارب فعلا على ايدى هؤلاء العلماء لبضع سنين واكتشفوا اهمية اثر العوامل غير المادية والعناصر الانسانية على الروح المعنوية للعاملين وبالتالى على مستوى انتاجيتهم (٨) .

ويمكن تلخيص الافكار الرئيسية لمدرسة العلاقات الانسانية بما يلـى :

١) ان العوامل النفسية والاجتماعية المحيطة بالعاملين فى المؤسسة تؤثر على الروح المعنوية للعاملين وتزيد من حماسهم للعمل بشكل كبير ،وهى لا تقل اهمية عن الجوانب المادية كالاضاءة والتهوية والجوانب الفيسيولوجية كالتعب والراحة .

٢) انه بالاضافة للرواتب والاجور ، اى الحوافز الاقتصادية، فان سلوك العاملين فى المؤسسة يتأثر بشكل كبير بالعديد من العوامل غير الاقتصادية كالتقدير والاحترام والمشاركة فى اتخاذ القرارات وغيرها من الامور التى تساعد على اشباع حاجات الافراد النفسية والاجتماعية .

٣) انه بالاضافة للتنظيم الرسمى فى المؤسسة يتولد تنظيم غير رسمى ينبثق تلقائيا بين العاملين فيها ويساعد على اشباع حاجاتهم النفسية ويعتمد على العلاقات الشخصية خارج نطاق السلطة والاتصال الرسمية . وهذا التنظيم غير الرسمى له اهمية كبيرة فى التأثير على اتجاهات الاعضاء وفى تحديد مستوى انتاجيتهم وسلوكهم فى المؤسسة .

تختلف نظرة مدرسة العلاقات الانسانية الى العامل عن نظرة حركة الادارة العلمية ، فهى ترى العامل انسانا له مشاعر واحاسيس وقيم ومعتقدات وآراء شخصية وحاجات نفسية واجتماعية متشعبة تحدد سلوكه وتؤثر على انتاجيته وبالتالى فانها تنعكس على المؤسسة التى يعمل فيها أيضا فبينما يعتقد تايلور وزملاءه من حركة الادارة العلمية ان كفاية التنظيم مرتبطة بعناصره المادية والبدنية ، نجد ان كتاب العلاقات الانسانية يركزون على اهمية العناصر النفسية والاجتماعية غير الملموسة فى الادارة .

فالعلاقات الانسانية اذن لا تنظر الى الانسان العامل كآلة أو اداة من أدوات الانتاج بل تعتبره عضوا يشارك عن رغبة واقتناع فى تنظيم اجتماعى لتحقيق أهداف شخصية من خلال اسهامه فى تحقيق الاهداف العامة للتنظيم . وبالتالى فان المحدد الاساسى للكفاءة الانتاجية للعامل فى منطق العلاقات الانسانية ليس هو الطاقة البدنية أو المهارة الفنية بقدر ما هى طبيعة الجو الاجتماعى الذى يحيط به . كذلك نجد ان منطق العلاقات الانسانية يرى ان العامل لا يهتم بالعمل من أجل العائد المادى فحسب ، بل لانه يستمد منه اشباع الرغبات نفسية واجتماعية (٩) .

الاسس النفسية لفهم العلاقات الانسانية

ان الهدف الرئيسى للعلاقات الانسانية هو محاولة اشباع حاجات الفرد حتى ترتفع روحه المعنوية وتصبح لديه دوافع لزيادة الانتاج فى المؤسسة التى يعمل فيها . من هنا تأتى أهمية دراسة سلوك الفرد وحاجاته ودوافعه للتصرف بشكل أو بآخر .

السلوك :

يمكن تقسيم العوامل التى تؤثر على سلوك الفرد الى ثلاث مجموعات :

١) **عوامل بيئية خارجية** : وهى تشمل البيئةالاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصاديةوحتى البيئة المناخية أحيانا . فالعادات والتقاليد السائدة والنظام السياسى والاقتصادى وكذلك المناخ ــ كل هذه العوامل تؤثر على سلوك الفرد اما بشكلمباشر أو غير مباشر .
ويجب التنويه فى هذا الصدد بانه ليس فىوسع المؤسسة أن تفعل شيئا يؤدى الى تغيير هذه البيئة بشكل ملحوظ .

٢) **عوامل تنظيمية ادارية** : وهى تشمل نوعالتنظيم الذى يعمل فيه الموظف ، سياسته التوظيفية ، طريقة ممارسة السلطة ، اسلوبالاشراف ، نوع الرقابة ، طرق الاتصال، مدى مشاركة المرؤوسين فى اتخاذ القرارات ، ظروفالعمل ، وغيرها من العوامل التى سنتطرق اليها ثانية عند مناقشة موضوع دور الادارة فى خلقجو العلاقات الانسانية .

٣) **عوامل شخصية داخلية** : وتشمل حاجات الانسان ودوافعه . فحاجات الانسان تعتبر من اهم العوامل التى تؤثر على سلوكه ، ويمكنتصنيفها ـ حسب راى مازلو ــ (Maslow) الى الفئات التالية : (١٠) .

ا ــ الحاجات الفيسيولوجية :

وتشمل الحاجة الى الماء والهواء والطعاموالنوم والجنس وغيرها .

ب ــ حاجات الامن والطمانينة :

وتشمل الحاجة الى الشعور بالامن وتجنبالمخاطر والابتعاد عن التهديدات والمحافظة على الذات . فالانسان بحاجة الى مأوى وملابس وتدفئة وغيرها من وسائل الدفاع عن النفس . وفى مجال العمل الصناعى ، فانه يتكون لدى العاملحاجات لضمان استقراره فى الوظيفة ، وضمان الحصول على معاملة عادلة من رؤسائه ، وعدمالخوف من الفصل التعسفى وما شابه ذلك .

جـ ــ حاجات الانتماء والتقدير الاجتماعى :

كالحاجة الى الانضمام الى جماعات صغيرةاو اندية رياضية او تكوين صداقات او انشاء علاقات ود ومحبة من أجل ان يحقق الانسان حاجاته فى أن يحب ويحب من قبل الاخرين لان الانسان اجتماعى بالطبع .

د ــ حاجات المركز والشهرة :

وهى الحاجة الى إحترام الفرد لذاته والىتقدير الاخرين له واحترام الذات ياتى عن طريق شعور المرء بكفاءته وبقدرته على تحقيق ما يريد .وأما تقدير الآخرين فياتى عن طريق اعترافهم بقدرات الفرد والمركز والشهرة اللتين يستطيعالتوصل اليهما .

هـ ــ حاجة تحقيــق الذات :

وهى الحاجة الى استغلال المواهب الــى اقصى حد ممكن والى الوصول الى اعلى مستوى يعتقد المرء ان بامكانه الوصول اليه .

هذه الحاجات مرتبة فى سلم هرمى حسب اولويتها وشدة تأثيرهـــا على سلوك الفـــرد . فالحاجة الى الطعام (المستوى الاول) تسبق الحاجة الى الانتمــاء او الشهرة (المستويين الثالث والرابع) لان العامل لا يستطيع ان يفكر بحاجاته الاجتماعية وبطنه خاو .

أما الدوافع فهى تعبير لحاجات الانسان ،وتنبع من داخل الفرد ذاته والدافع (Motive) يختلف عن الحافز (Incentive) فى انه ينبع من الداخل . اما الحافز فان تنبيهه يأتى من الخارج فالطموح هو دافع من داخل الفرد يدفعه الــى العمل الجدى والمثابرة والكفاح . أما الجوائـــز التشجيعية فهى عبارة عن حوافز لم تأت من داخل الفرد ولكنها منبهات اتت من الخارج وحركته نحو العمل والتنافس وتعمل الحوافز كمحرك للدوافع (١٢) .

وقد بين الاستاذ بارنارد (Barnard)ان العامل الهام فى التاثير على اتجاهات الفـــرد وسلوكه هو الدوافع التى تنبع من داخله وليس الحوافز الخارجية . وعلى سبيل المثال فانه اذا اعطيت مكافأة تشجيعية لعدد من الموظفين فـــى احدى المؤسسات (حافز خارجى) فان وقعهـــا عليهم وتصورهم لاهميتها ورضاهم عنها هو الذى سيحدد ما اذا كانت تلك المكافأة مقبولة ام لا ــ اى اذا كـــانت ستصبح دافعا داخليا يحـــرك الروح المعنوية للموظف ويقويها (١٢) .

ومن النظريات المفيدة فى تفهم حوافز العمل التى تؤثر بشكل كبير على جو العلاقات الانسانية فى المؤسسة النظرية التى وضعها فريدريك هيرزبيرغ (Herzberg) والتى قسم فيها العوامل التى تؤثر على سلوك العامل الــى مجموعتين(١٣) .

الاولى : عوامل بيئيـــة :

وتشمل البيئة المادية كالانارة والتهوية ونوع الاثاث وكذلك ظروف العمل بشكل عام كالرواتب والاجازات ، وما شابه ذلك .

الثانية : الدوافـــع :

وتشمل انجاز العمل (ليرضى الموظف عن ذاتـــه !) ، الاعتراف والتقدير من قبل الزمـــلاء والرؤساء ، طبيعـــة العمل نفســه واهميتـــه ، المسؤولية الملقاة على عاتق الموظف وغيرها .

فالعوامل الاولى معوقات واثرها على السلوك سلبى فقط . فاذا كانت الانارة سيئة او الاثاث قديم جدا فان الموظف يتضايق وينزعج ولكن اذا كانت الانارة حسنة والاثاث جيد فان الموظف لا يتضايق ولا ينزعج ، وبعبارة اخرى فان الموظف لا يجد داعيا للشكوى او الشعور بالانزعاج (هذه هى الناحية السلبية) ، ولكنه لا يكون متحمسا للعمل بشكل ايجابى ، اى ان وجود هذه العوامل

على افضل حال يكفي لمنع الشكوى ولكنه لا يحقق رفعا للروح المعنوية أو شعورا بالانتماء من قبل الموظفين .

أما العوامل الثانية فهي دوافع وأثرها ايجابى على السلوك ، فاذا كان عمل الموظف هاما ويشعر بتقدير واحترام رؤسائه له فانه عندها سيصبح موظفا منتميا وسترتفع روحه المعنوية ويتأثر سلوكه ايجابيا ، هذا اذا كانت ظروف العمل والبيئة ملائمة طبعا .

مسؤولية الادارة فى خلق مناخ مناسب للعلاقات الانسانية

يمكن تلخيص دور الادارة فى خلق المناخ المناسب للعلاقات الانسانية بالنقاط التالية :

١ ـ تأمين بيئة ملائمة للعمل ويشمل ذلك البناء ودرجة التهوية فيه وكثافة الانارة ووجود جميع وسائل الراحة من اثاث ومعدات حديثة وغيرها من ظروف العمل .

٢ ـ تأمين مستوى لائق من الرواتب والاجور والزيادات السنوية بحيث تتماشى بشكل تلقائى مع الزيادة المضطردة فى تكاليف المعيشة .وكذلك اتباع سياسة مقبولة فى منح الاجازات والمكافآت التشجيعية والترقية وساعات الدوام والعمل الاضافى ووسائل الترفيه وغيرها .

٣ ـ التوفيق بين الوظيفة والفرد اى وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب فى التنظيم . فاذا وضع احد الموظفين غير المؤهلين فى منصب حساس فانه يؤثر بشكل سلبى على الروح المعنوية للموظفين فى القسم وبالتالى عى انتاجهم .

٤ ـ اشراك الموظفين فى اتخاذ القرارات خاصة تلك التى تمس عملهم وتؤثر عليهم . فالمشاركة ترفع الروح المعنوية للموظف وتجعله يشعر بالانتماء للمؤسسة ، فالناس يميلون الى دعم ما يشاركون فى وضعه عادة .

٥ ـ ديمقراطية القيادة والاشراف : تتأثر الروح المعنوية للموظفين باسلوب القيادة الذى يمارس عليهم الى حد كبير ، فقد أثبتت التجارب ان القيادة الديمقراطية المبنية على أساس التعاون والمشاركة بين الرئيس والمرؤوسين تؤدى الى خلق روح الفريق والتعاون البناء أكثر من غيرها من اساليب القيادة كالقيادة التسلطية التعسفية او القيادة غير الموجهة اللامبالية .

٦ ـ تفويض السلطة يؤدى الى رفع الروح المعنوية لان المرؤوس عندما تفوض له بعض واجبات وسلطات الرئيس يزداد اعتدادا بنفسه وثقة بها مما يدفعه الى الحماس والابتكار ومضاعفة النشاط كى يبدو اهلا لتحمل المزيد من الاعباء والواجبات .

٧ ـ الاتصال الفعال الذى يساعد على خلق مناخ جيد للعلاقات الانسانية فى المؤسسة

هو الذى يتم بواسطته نقل المعلومات بشكل دقيق وواضح وسهل بحيث يتمكن العاملون من استيعابها . وكذلك يجب مراعاة الاختلافات الفردية وضرورة التأكد من ان الكلمات تحمل نفس المعنى للمرسل والمستقبل والابتعاد عن النبرة القوية فى الكلام واللهجة الشديدة فى الكتابة .

٨ ـ الاستماع الى شكاوى العاملين ومعالجتها بشكل فعال . ان مجرد الاستماع الى ما يجول فى صدر العامل من شكاوى قد يكون كافيا فى بعض الاحيان لازالة اسباب التذمر . وفى كل الظروف ، فانه يجدر بالادارة ان تستمع الى شكاوى العاملين فى المؤسسة وان تعمل على علاجها بشكل فعال . وهذا من شانه ان يعمل كصمام امان يجنب الادارة الكثير من المشاكل فى المستقبل ويساعد على رفع الروح المعنوية فى المؤسسة ، ويخلق جوا مناسبا من العلاقات الانسانية الوطيدة التى تدعم المؤسسة وتقويها ، وترفع مستوى انتاجية العاملين فيها .

٩ ـ الرقابة تلعب دورا هاما فى التاثير على الروح المعنوية للموظف . ويمكن أن يتحول دور الرقابة السلبى الى دور ايجابى اذا تغير مفهومها من الرقابة الضيقة المحكمة التى تهدف الى اكتشاف الخطأ وانزال العقوبة بالموظف الى رقابة واسعة ايجابية يكون هدفها اكتشاف الخطأ لتصحيحه وتجنبه فى المستقبل ، وكذلك تكون رقابة على تحقيق الاهداف وليس على الاجراءات واساليب العمل .

١٠ ـ واخيرا فان على الادارة ان تخلق جوا مشجعا للعمل فى المؤسسة وان تولى جميع الموظفين الثقة والاحترام وان تعاملهم بالعدل والمساواة . فهذه الامور تعتبر من الدعائم فى العلاقات الانسانية .

وقد أورد احد الكتاب (١٤) نقلا عن احد المراجع اصطلاحا هو (Human Touch) ومعناه « اللمسة الانسانية » . وقد جمعت حروف هذا الاصطلاح الاجنبية دعائم العلاقات الانسانية ، فكل حرف من حروفه يدل على دعامة منها ، وهى على الوجه التالى :

استمع الى العامل	H — Hear him out
تفهم شعوره	U — Understand his feelings
شجع ميوله	M — Motivate his desires
قدر مجهوداته	A — Acknowledge his efforts
زوده بالمعلومات والاخبار	N — News
دربه	T — Train him
ارشده	O — Open his eyes
عامله كفرد له خصائصه ومميزاته	U — Uniqueness
اتصل به دائما	C — Contact him
احترمه	H — Honor him

نماذج نظريـــة لدراســـة العلاقات الانسانية

سنتكلم فى القسم المتبقى من هذا البحث عن بعض النماذج النظرية التى تساعد فى فهم موضوع العلاقات الانسانية فى الصناعة . وسنقتصر مناقشتنا على النماذج الاربعة التالية :

١ ـ الانظمة الاجتماعية الفنية للعالمين ايميرى وترست
Socio-Technical Systems by Emery and Trist

٢ ـ النظرية س والنظرية ص للعالم ماكريغور
Theory X and Theory Y by McGregor

٣ ـ الكفاءة الشخصية للعالم لينر
Personal Competence by Lehner

٤ ـ الشبكة الادارية للعالمين بليك وميوتون
The Managerial Grid by Blake and Mouton

الانظمـــة الاجتمـــاعية الفنيـــة

قام بوضع نموذج النظام الاجتماعى الفنى العالمان ايميرى وتريست (Emery & Trist) وغيرهم من علماء معهد تافستوك (Tavistock Institute) فى لندن فى الخمسينات من هذا القرن ، وشاع استخدامها فى الادارة العامة فى الستينات (١٥) . والفكرة الرئيسية لهـــذه المدرسة هى انه يمكن دراسة المؤسسات ، عامة كانت ام خاصة ، باعتبارها نظما اجتماعية فنية . اى انه يمكن تقسيم عناصر المؤسسة الى مجموعتين عريضتيـــن تـــتناول احداهمـــا الجوانب الاجتماعية والانسانية غير المحسوسة ، وتتناول الاخرى جوانبها الفنية والمادية الملموســة.

والجانب **الاجتماعى الانسانى** يشمل ما يلى:

ـ حاجات الافراد النفسية وتطلعاتهم واتجاهاتهم ومشاعرهم .

ـ العلاقات بين الاشخاص من مودة وكره وجذب ونفور وعداوة وصداقة .

ـ دينامية الجماعات الصغيرة وروحها المعنوية .

ـ التنظيم غير الرسمى والذى يشمل العلاقات والاتصالات التـــى تنبع تلقـــائيا بين الافـــراد والجماعات خارج نطاق السلطة الرسمى .

ـ التفاعلات بين المؤســـة وبين عملائها والمؤسسات الاخرى والبيئة الاجتماعية الواسعة .

ـ وغيرها من النواحى الانسانية المعنوية غير الملموســـة .

اما الجانب **الفنى المادى** فيشمل :

ـ الاجهزة والمعدات والالات المستخدمة فى المؤســـة .

ـ المساحة الجغرافيـــة .

ـ التقنيـــة .

ـ تصميم المكان او البناء المقام عليـــه .

ـ عمليـات الانتـاج .
ـ تدفـق العمـل .
ـ الهيكل التنظيمى الرسمى .
ـ تصنيف الوظائف .
ـ توزيـع المهـام .
ـ تحديد مواعيـد الدوام والمناوبات .
ـ وغيرها من متطلبات العمل المادية والفنية .

فاذا كان من الممكن تقويـة الجانب المادى الفنى وتحسينه عن طريق زيادة موارد المؤسسـة وشراء آلات ومعدات حديثة وتنظيم العلاقات الرسمية بشكل أحسن ، فان تحسين الجانب الانسانى المعنوى ليس بهذه السهولة . وعلى سبيل المثال فانه اذا تعطلت احدى الالات الكاتبة عن العمل فانه يمكن اصلاحها بسهولة اذا عرف سبب الخراب وهذا عادة يسهل اكتشافه على ايدى الفنيين . اما اذا انخفضت الروح المعنوية للعاملين فـى المؤسسة فانـه ليس مـن السهل « اصلاحها » لسببين : الاول انه ليس من السهل معرفة سبب انخفاض الروح المعنوية لان لها ابعـادا معنوية غير ملموسة وغير مرئية وثانيا لانه لا يوجد فـى علم الاجتماع مهندسون اجتماعيون او آلات يمكن استخدامها لاصلاح الخلل الاجتماعى بنفس الطريقة التى يصلح بها الفنى الآلة الكاتبة .

٢ ـ النظريـة س والنظرية ص Theory X and Theory Y

قام بوضع هذا الاطار النظرى العالم الامريكى دوجلاس ماكريغور (McGregor) (١٦) ويعتقد هذا العالم انه من الممكن دراسة سلوك القادة الاداريين وطريقة معاملتهم لمرؤوسيهم عن طريق معرفة الافتراضات التى يحملونها عن الاشخاص وعن العمل . وقد اطلق على المجموعة الاولى من الافتراضات اسم « النظرية س » أو « Theory X » واهم افتراضاتها ما يلى :

١) الانسان العادى يكره العمل بطبيعتـه ويحاول تجنبه اذا استطاع اى انه كسول .

٢) بسبب كره الناس للعمل وكسلهم فانـه من الضرورى اجبارهم على العمل وفرض رقابـة مشددة عليهم وتوجيههم بشكل دقيق وتهديدهم بالعقاب لكى يقوموا ببذل الجهد الكافى لتحقيق أهداف المؤسسـة .

٣) الانسان العادى يفضل ان يوجه ، وهو يتجنب تحمل المسؤولية ، وطموحه قليل ، وجـل غايته هو تحقيق الامن والاستقرار .

أما النظرية « ص » أو « Theory Y » فان أهم افتراضاتها هى :

١ ـ ان بذل الجهد البدنى والعقلى فـى العمل من الامور الطبيعية التى يحبها الانسان كما يحب اللعب أو الراحة .

٢ ـ ليست الرقابة والقهر والتهديد باستخدام العقوبات هى الوسائل الوحيدة لتحقيق اهداف

المؤسسة . فالانسان يمارس انضباطا ذاتيا وتوجيها داخليا اذا شعر بالانتماء للمؤسسة التى يعمل فيها .

٣ ـ ان درجة التزام العامل بتحقيق الاهداف تعتمد على نوع المكافآت والتقدير الذى سيحصل عليه عند تحقيق الاهداف .

٤ ـ فى الظروف المناسبة يتعلم الانسان العادى كيف يتحمل المسؤولية بل وكيف يبحث عنها

٥ ـ ان المقدرة على اظهار سعة الخيال والخلق ، والابداع فى مواجهة مشاكل المؤسسة ليست قصرا على انسان دون سواه بل هى موزعة بين جميع الناس .

٦ ـ تحت ظروف الحياة الصناعية الحديثة فان الطاقات الذهنية للانسان العادى مستغلة بشكل جزئى فقط .

وبديهى ان العلاقات الانسانية الجيدة قريبة جدا من الافتراضات التى تقوم عليها النظرية ص (Theory Y) من حيث ثقتها فى الموظف العادى ورغبته فى العمل وقدرته على تحمل المسؤولية وحل المشاكل . وهى بعيدة كل البعد عن افتراضات النظرية س (Theory x) والتى تعتبر الموظف كسولا ولا يقوم بعمله الا اذا اجبر وروقب ووجه بشكل مباشر .

وجدير بالذكر ان الفرضيات التى تقوم عليها حركة الادارة العلمية شبيهة بفرضيات « النظرية س » الى حد كبير ، وكذلك فان الفرضيات التى تقوم عليها حركة العلاقات الانسانية شبيهة بفرضيات « النظرية ص » الى حد كبير أيضا .

٣ ـ الكفاءة الشخصية : Personal Competence

قام جورج لينر (George Lehner) وهو طبيب نفسانى ورئيس كلية علم النفس فى جامعة كاليفورنيا فى لوس انجلوس ، قام بوضع هذا الاطار النظرى لدراسة ظاهرة النمو عند الافراد خاصة فى ميدان الادارة (١٨) . ويقول هذا العالم ان كفاءة المرء هى فى الواقع محصلة لعاملين أساسيين هما :

١) مهاراته الفنية وهى مهاراته الهندسية اذا كان مهندسا والطبية اذا كان طبيبا .

٢) مهاراته الانسانية وهى قدراته على التعامل مع الناس بشكل حسن يقربه منهم ويجذبهم له

وعلى سبيل المثال فان نجاح المهندس يعتمد على عاملين : أولهما مهاراته الهندسية وهذا هو الجانب الفنى الذى لولاه لما كان مهندسا وثانيهما هو مهاراته الانسانية اى حنكته فى التعامل مع الناس . وهذا الجانب بعيد جدا عن الجانب الفنى لانه يتعلق بعلاقات المهندس كانسان مع غيره من الناس . فقد يكون المهندس ناجحا كمهندس وفاشلا كانسان ، وبالتالى فانه لن ينجح فى عمله لانه لا يعمل فى فراغ ولا يتعامل مع الآلات والمواد الطبيعية فقط . بل هنالك جانب انسانى لوظيفته وهم البشر الذين يتعامل معهم والذين لا يستطيع أن يطبق عليهم نظريته الهندسية وآلاته وأجهزته الميكانيكية الدقيقة . فالذبذبات الانسانية والمشاعر والعواطف لا تخضع للقياس الهندسى الآلى . من هنا تأتى أهمية العلاقات الانسانية الجيدة .

٤ ـ الشبكة الادارية : The Managerial Grid

قام كل من بليك (Blake) وميوتون (Mouton) بوضع هذا النموذج النظرى لدراسة سلوك القادة الاداريين وفقا للمعيارين التاليين : (١٨) .

الاول : اهتمام القائد بالانتاج .

الثانى : اهتمام القائد بالناس .

وقد وضع الكاتبان نماذج لاساليب القيادة الادارية كما يلى :

(١ر١) : النمط الذى يكون فيه اهتمام الادارى بالانتاج وبالناس فى أدنى المستويات . فالجهد المبذول فى انجاز العمل هو اقل جهد ممكن والاهتمام بالجانب الانسانى منخفض جدا بحيث يكاد يكفى للحفاظ على ديمومة العضوية فى المؤسسة وبالتالى فان الانتاج يكون منخفضا وكذلك الروح المعنوية تكون متدنية ، وهذا اسوأ انماط القيادة .

(٩ر١) النمط الذى يصل فيه الاهتمام بالانتاج اشده بينما يبقى فيه الاهتمام بالجانب الانسانى قليل جدا ولا يتعدى تذليل العقبات التى تقف فى سبيل زيادة الانتاج . وبالتالى فان الروح المعنوية للعاملين تكون منخفضة على الرغم من ان مستوى الانتاج يكون مرتفعا . وهذا النمط الدكتاتورى التسلطى غير مرغوب فيه .

(١ر٩) اهتمام قليل بانجاز عمل المؤسسة واهتمام كبير جدا بالعلاقات الانسانية حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة العمل . وبالتالى فان الجو الانسانى يكون متسامحا والموظفون يكونون سعداء ولكن الانتاج منخفض جدا . وهذا النمط غير مرغوب فيه أيضا .

(٥ر٥) وهذا النمط الذى يكون فيه الاهتمام موزعا بين تحقيق معدل الانتاج الضرورى والحفاظ على المستوى المقبول للروح المعنوية . وفيه يحاول القائد الادارى أن يوازى بين متطلبات العمل والعلاقات الانسانية الطيبة ، فالانجاز متوسط والروح المعنوية متوسطة ايضا .

(٩ر٩) : وهذا الاسلوب الادارى يوجه اهتماما بالغا الى الانتاج والى النواحى الانسانية فى نفس الوقت . ففى هذه الحالة يتم تحقيق افضل مستوى ممكن من الانتاج وفى نفس الوقت تكون الروح المعنوية للعاملين على افضل حالاتها ، فالموظفون يعاملون على اساس الثقة والاحترام مما يجعلهم يشعرون بالانتماء للمؤسسة . وهذا افضل انماط القيادة .

هذه الانماط الادارية مفيدة جدا فى دراسة العلاقات الانسانية فى الادارة . فالادارى الناجح هو بلا شك الذى يستطيع ان ينجز اعلى مستويات الانتاج ويحافظ على افضل وضع للعلاقات الانسانية فى **نفس الوقت** ، أى هو الذى يتمتع باسلوب ادارى (٩ر٩) .

من الضرورى أن نؤكد هنا ان الاهتمام بالعلاقات الانسانية والتركيز على حاجات الموظفين ومشاعرهم وروحهم المعنوية يجب ان لا يتم على حساب مصلحة العمل والا فان المؤسسة لا تتمكن من تحقيق اهدافها وبالتالى فانها لا تتمكن من البقاء ناهيك عن الازدهار والتقدم .

الشكل رقم (١)
(الشبكة الادارية)

٩	(١ر٩)			(٩ر٩)
			الاهتمام بالناس	
٥		(٥ر٥)		
١	(١ر١)			(٩ر١)
	١		٥	(٩)

١ ٥

الاهتمام بالانتاج

الخلاصة

اذا كان العنصر البشرى هو الدعامة الاساسية فى كل التنظيمات الادارية مهما اختلفت احجامها وتنوعت اهدافها ، فانه من الخطأ الكبير ان تقوم العلاقات بين الموظفين بعضهم بعضا وبين الموظفين ورؤسائهم ومرؤوسيهم على اساس السلطة الرسمية والقوانين الصارمة والأوامر الجافة . فالقيادة الادارية الناجحة هى التى تستطيع ان تبعث الحياة فى كافة ارجاء التنظيم وهى التى تستطيع أن تحول الهياكل الجامدة الى تفاعلات ديناميكية ، وهى التى تستطيع أن تقضى على مظاهر القلق والشكوى وتستبدلها بمشاعر انتماء وحماس للمؤسسة . ولا يتم ذلك الا اذا نظرت القيادة الادارية للموظف على انه انسان له مشاعر وقيم وحاجات انسانية لا يجوز اغفالها أو التغاضى عنها أو حتى التقليل من شأنها .

من الضرورى أن نشير الى بعض المفاهيم الخاطئة للعلاقات الانسانية فى الصناعة . ومن هذه المفاهيم ما يلى :

- ان العلاقات الانسانية تعنى ملاطفة العمال ومجاملتهم كالابتسام لهم ومصافحتهم .
- ان العلاقات الانسانية تعنى تلبية جميع حاجات العمال .
- ان العلاقات الانسانية تعنى ارضاء جميع العمال ولو كان ذلك على حساب مصلحة العمل .
- ان العلاقات الانسانية تعنى تخفيف عبء العمل عن العمال والتغاضى عن القصور .
- ان العلاقات الانسانية تعنى عدم التدخل فى شؤون العمال .
- ان العلاقات الانسانية تعنى النية الحسنة وطيبة القلب من جانب المسؤولين .
- ان العلاقات الانسانية عملية بسيطة لا تحتاج الى تدريب ودراسة (١٩) .

وغير ذلك من العبارات البسيطة المضللة التى تسىء فهم العلاقات الانسانية على حقيقتها . والصحيح هو ان العلاقات الانسانية تهتم بالجوانب الانسانية من العمل ، ولكن ليس بالشكل المبسط الوارد ذكره فى أعلاه . فموضوع العلاقات الانسانية متشعب ويشمل العديد من الجوانب المعنوية التى تؤثر على الروح المعنوية للعامل بالاضافة الى الجوانب المادية والاقتصادية .

والعلاقات الانسانية الناجحة لا تقوم الا اذا طبقت قواعد العدالة والمساواة فى كافة شؤون التوظيف من تعيين وترقية وتوزيع مهام ومكافآت واستماع الى الشكاوى ومعالجة المنازعات . فالتحدث عن روح الفريق ورفع الروح المعنوية للعاملين يصبح من قبيل الخرافات اذ لم يصاحبه احترام للعامل وثقة فى قدراته ومشاركة فعلية له فى اتخاذ القرارات . وبشكل خاص القرارات التى تؤثر على عمله . فالعامل انسان ، والانسان هو الدعامة الاساسية فى كل المؤسسات ولا شك فى انه سر عظمتها أو سبب فشلها .

الهـــــوامش

١ ــ سليمان الطماوى ، **مبادىء علم الادارة العـــامة** (القاهرة : دار الفكر العـــربى ، ١٩٦٠) ، ص ٢٠ .

٢ ــ على عبد العليم محجــوب ، **الادارة العامة وتنميــةالمجتمــع** (القاهرة : سرس الليان ، ١٩٦٢) ، ص ٦٥ .

٣ ــ راجـــــع :

Keith Davis, **Human Relations at Work** (New Work: McGraw-Hill Book Company, 1967), P. 5.

٤ ــ محمد ماهر عليش ، **العـــلاقات الانســـــانية فى الصناعـــة** (القاهرة : مكتبـــة عين شـمس) ص ، ٤ .

٥ ــ عبد الكريم درويش وليلى تكلا ، **أصـــــول الادارة العـــامة** ، الطبعة الثانية (القاهرة : مكتبة الانجـــــلو المصرية ، ١٩٧٢) ، ص ٨٣ .

٦ ــ **المرجـــع نفســــه** .

٧ ــ ناجى البصـــام ، « العلاقات الانسانية ودورهـــا فى انجـــاز العمل الادارى » ، **مجـــلة العـــلوم الادارية** ، (نيســـان ١٩٧١) ، ص ص ٢٣٥ ــ ٢٣٦ .

٨ ــ عبـــد الكريم درويش وليلى تكلا ، **مرجـــع ســـابق** ، ص ٧٣ ــ ٨٨ .

٩ ــ حنـــا ناتيش : **العلاقات الانسانية فى العمـــل** » (عمان : معهد الادارة العامة ، بحث أعد لغايات التدريس فى دورات الادارة العامة فى المعهد ، آذار ١٩٧٣) . ص ١٢

١٠ ــ راجـــــع :

Abraham Maslow, **Motivation and Personality** (New York: Harper and Brothers, 1954).

١١ ــ راجـــــع :

Chester I. Barnard, **The Functions of Executive** (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1968).

١٢ ــ راجـــــع :

Frederick Herzberg, **Work and the Nature of Man** (Cleveland, Ohio: The World Publishing Company, 1966).

١٣ ــ سلامة الشواف ، « محاضرات من التنظيم والادارة » ، (مذكرات معهد الخدمة الاجتماعية الثانوية بالرياض ، ١٩٦٥) ، ص ص ٩٥ ــ ٩٦ .

١٤ ــ راجـــــع :

Fred E. Emery and Eric L. Trist, "Socio-Technical Systems," **Management Sciences: Models and Techniques**, ed. by C. West Churchman and Michel Verhulst, Vol. 2 (Elmsford, New York: Pergamon Press, 1960) Pp. 83-97.

١٥ ــ راجـــــع :

Douglas McGregor, **The Human Side of Enterprise** (New York: McGraw-Hill Book Company, 1960), Pp. 33-48.

١٦ ــ راجـــــع :

George Lehner, "Human Relations Laboratory," Los Angeles, California, March 5-7, 1973.

١٧ ــ راجـــــع :

Robert R. Blake and Jane S. Mouton, **The Managerial Grid** (Houston, Texas: Gulf Publishing Company, 1964), P. 10.

١٨ ــ انظر بعض العبارات المشابهة التى وردت فى المرجع التـــــالى :

على السلمى ، **العلاقات الانسانية** ، **النظـــرية والتطبق** ، (القاهرة : المنظمة العربية للعلوم الادارية ، رقم ٢٠ أيار ١٩٧٠) ص ص ١٤ ــ ١٥ .

الانقسام التحديثي التقليدي في لبنان والكويت

د. توفيق فرح ود. فيصل السالم

تعتبر التقليدية والعصرية فى ادبيات التحديث عموما مسألتين منفصلتين كل واحدة منهما قائمة بحد ذاتها . ويقترح نقاد هذا المعتقد ان الحالة ليست هكذا بالضرورة . وستبرهن هذه الدراسة ان لبنانيين وكويتيين متحدثين (Modernized) لا زالوا يحتفظون بقيم تقليدية . ونحن نشك فى أن التحديث ليس مسألة اما/او ، وأن نظرية التحديث المتعارف عليها نظرية مضللة .

أثر التحديث على الفرد :

تكشف معاينة ادبيات التحديث عن اتجاه عام بين عدد من العلماء يفترض أن لعملية التحديث اثراً مؤذيا على الفرد فى مجتمع متغير ، كما تكشف عن معتقد مؤداه ان عملية التحديث تنتزع الفرد من محيطه الرعوى التقليدى (١) . وحجة انصار ذلك ان « الطبيعة المتغيرة للروابط الاجتماعية والثقافية تشير الى تعديلات مواكبة لما يحدده الناس كجماعة لهم ، وما يستهدفونه فى مطالبهم ، وما يتطلعون اليه لاتخاذ قرارات نافذة . »

ولقد وصف علماء السياسة باسهاب عملية هجر الوسائل القديمة الى وسائل حديثة . كما استخدمت نماذج متعددة منها نظرية الاتصالات ، ونظرية المعلومات ، ونظرية الشخصية ، ومفاهيم اخرى لتبيان عملية التغيير الجارية فى « تحديث الأفراد » . ويعرض لوشيان باى (Lucian Pye) ربما أفضل صورة معروفة لهذه الحجة ، كما يلى : ـ

« يكاد الناس فى المجتمعات الانتقالية ان لا يتقبلوا شيئا مسلما به ، اذ ينتشر بينهم فى كل جانب وباء الشك وانماط من السلوك غير المتوقعة . »

وترتكز كل علاقة فى عالمهم المتغير وغريب الأطوار على اسس غامضة تبدو وكأنها تشتمل على وضعية لا محدودة للخير والشر . انهم غير متأكدين مما يريدونه من اية علاقة ، لذا تراهم غير واثقين قط فيما اذا كان ما يحصلون عليه هو ما يجب أم لا . وتصبح مفاهيم الصداقة والعداوة ضبابية .وقبل ذلك كله ، فان الفرد الذى لا يستطيع الثقة بنفسه لا يستطيع الثقة بالآخرين(٤) . »

ومن ثم يوضح « باى » الطبيعة « الشظوية » (Fragmentary) لعملية التطبع (Socialization Process) فى تحديث المجتمعات . حيث يقترح انه يمكن لمقومات التطبع الأساسية أن تغرس قيما مناقضة لمقومات التطبع الثانوية مما يؤدى الى حصيلة غير متوافقة

* مدرسا العلوم السياسية بجامعة الكويت .

تقود بالتالي الى انماط من السلوك غير متناسقةوروابط مجتمعية ضعيفة . هذا وتجعل مثل هذه الروابط المجتمعية المجتمع يشهد صراعات بارزة ولكن دون تدمير اساس استقرارية النظام .

وفيما يتعلق بالنتائج السياسية لعمليةالتحديث فان دافيد ابتر (David Apter) يبحث فى ذلك على أسس مماثلة لما أورده (باى) حيث يحدد التاثيرات التالية :

١ ــ « تبدأ المعايير الاندماجية للنظام السابــقبالضعف ، وبذلك يتسع نطاق المدلول الاجتماعى ويضيق نطاق القيم المالوفة » .

٢ ــ كما تنشأ هناك « أدوار أكثر تعقيدا يلزم تدبرأمرها » .

٣ ــ وأخيرا ، « هنالك حالة من الطموح الأكثر والتنبؤ الأقل فى النشاط الاجتماعى ، مما يتسبب فى زيادة شك الأفراد بأنفسهم وفى الاستجابات المتوقعة للآخرين » (٥) .

والسبب فى المشكلات والصراعات السياسية المترافقة مع التحديث هو تنافر الأدوار الثلاثة الموصوفة بــ : (١) التقليدية ، (٢) التكيفية (أدوار جديدة جزئيا) ، (٣) الصناعية (جديدة) . ويوضح ابتر ذلك بما يلى :

« فى الممارسة تتكون مادة السياسة التحديثية لدرجة كبيرة نتيجة التنافر بين هذه الأدوار الثلاثة . ويظل الجهد لتسويتها وتلطيفها صعبابشكل خاص فى غياب آلية ديناميكية موضوعية كتلك الموجودة فى البلدان الصناعية . أما تعديل وإعادة ترتيب هذه الأدوار ، واختيار الاولوية بينها ، وإعادة المطابقة لتوفير حلول ممكنة لمشاكل التنافر بينها فانها تشكل جوانب ذات اهمية استراتيجية فى صياغة السياسة المتبعة . وتشكل المطالب المرفوعة من الجماعات السياســية المتنافسة بما تمثله كل منها لقطاع معين من مجموع النظام الطبقى ، الوسائل التى يتحول بسببهــا سوء اندماج الأدوار الى صراع سياسى » (٦) .

وتجدر الملاحظة بانه تم الافتراض بأن التعرضلمناحى التحديث ، والتى يسميها جويل ميجــدال Joel Migdal « التماس الثقافى » ، سيقود الناس حتما الى هجر أو الرغبة فى هجر ما هو تقليدى لصالح ما هو جديد . وبعبارة أخرى فان التماس بين الانماط القديمة والانماط الجــديدة سيؤدى الى انتصار الجديد منها : « انه حقــا كيف يمكنك ان تحافظ على مواصلة بقــائهم فى المزرعة بعد أن شاهدوا باريس » .

ان التماس الحضارى لا يحدث التغيير وحسب بل يؤطره فى اتجاه محدد وذلك لصالــح التحديث . ويتكون الافتراض (The Postulate) الذى يؤكد على أن التعرض الى أو التماس مع الانماط الجديدة هى أسباب التغيير ، من ثلاثةعناصر هى :

(١) فوائد التحديث تفوق كثيرا فوائد التقليدية .

(٢) تحرر الفرد من القيود المؤسساتية الصارمة ، التى يمكن أن تمنعه من اتخاذ قرار حر .

(٣) ان الافراد الذين يختارون الجديد عقلانيون ومتفائلون ، بينما أولئك الأفراد الذين لا يتقبلون الجديد انما يفشلون فى ذلك بفعل قيم « خاطئة » أو لا عقلانية .

ويوضح « دانيال ليرنر » (Daniel Lerner) ابرز نماذج التماس الثقافى كمالا

وتعقيدا ، وذلك فى كتابه The Passing of Traditional Society من خلال عرض « شخصية متحركة » ، تقبل التغيير وتصبح متحدثة (٨) . ان صاحب هذه « الشخصية المتحركة » له قدرة على التعرف على مظاهر جديدة فى بيئته (٩) . ويرى « ليرنر » امكانية انتاج الشخصيات المتحركة من خلال التوسع فى الاتصالات الانسانية (١٠) . فرغم ان هذا التوسع قد حدث فى البداية عن طريق السفر المتزايد ، فان وسائط الاتصال الحديثة لا تشترط ضرورة الانتقال الجسدى . بل ان وسائط الاتصال تعزز « الانتقال الذهنى للتجارب المنجزة وهى فى الحقيقة افضل من السفر ، لان التعرض لها يعطى الشخص حسا اكثر تنظيماتجاه الكل . » (١١) وبعد ان يصل المجتمع الى حد معين من التمدن ، بما فى ذلك التعليم ووسائل الاعلام الجماهيرية ، ومؤسسات المشاركة ، فانه يصبح قادرا على تعريض عدد كبير من افراد القطاع التقليدى الى التماس المباشر مع الجديد ومن ثم يتيح لهم الفرصة للتحول لشخصيات متحركة(١٢).

هنا تجب ملاحظة واضعى « نظرية انتشار التجديد » الذين شددوا على اهمية الاتصالات فى تحديد نوعية الشخص الذى يتغير . وتحدد « ايفريت روجرز » (Everett Rogers) ، وهى من قادة انصار نظرية انتشار التجديد ، الظروف التى يرجح ان الفرد فى ظلها سيهجر ما هو تقليدى لصالح الحديث (١٣) . ويشار لهذا فى ادبيات التحديث بتعبير التفاؤل . وعلى الرغم من ان هذه الخصائص لا تبدو مختلفة عن تلك التى حددها « ليرنر » فان ما يثير الانتباه كون الاخير وروجرز يشعران ان عملية التغيير اساسا واحدة دون فجوات صارمة ، ويشاركهما فى الرأى نفسه ابتر وباى . ومن هنا جاء استعمال مصطلح « الانتشار » .

باختصار ، يمنح التماس الثقافى ، سواء كان شخصيا او بالتعرض نتيجة وسائط الاتصال ، الشخص القدرة والشغف والطاقة على معالجة المعلومات اللازمة للارتباط شخصيا باشكال للحياة بديلة (١٤) . وقلما يشك الباحثون فى التحديث ان الشخص ، بموازنة انماطه والتزاماته الحالية بتلك العصرية ، سيتقبل ما هو عصرى . ومع ذلك ، يوجد بحث يركز الانتباه على بعض حالات لا ينتهى فيها التماس بين القديم والحديث لصالح الجديد . وعلاوة على ذلك ، فان « الظروف الموضوعية للتماس الثقافى العالى لم تستتبعها التغييرات المسلكية الواسعة الانتشار المترافقة مع عملية التحديث » (١٥) . ومن امثلة هذه الحالات ما يلى :

فى قرية هوالكان البيروفية (Peruvian Village of Hualcan) نسبة كبيرة من الرجال يتركون تلك القرية الآندية (Andean) للعمل سنويا فى المستوطنات الزراعية — الصناعية الحديثة على ساحل البيرو . هذه المستوطنات قدمت لاولئك الرجال عالما ثقافيا غريبا ، ومع ذلك ، وحسب قول « وليام ستاين » (William Stein) ، فان هذا التماس كان « لاعلاقيا ثقافيا (Acculturationally Irrelavant) . وبالتأكيد حصلت تغييرات فى حياة القرية ، ولكن الرجال لم يتبنوا بالكامل النمط الذى صادفوه (١٨) . وفى دراسة عن القرية اللبنانية « بوارج » (Buarij) كشفت « آن فوللر » (Ann Fuller) عن نتائج مشابهة اذ انه على الرغم من الرحيل السنوى من القرية للعمل فى مكان آخر فى لبنان ، فان ثبات المواقف والمؤسسات والسلوك لم يتغير (١٩) . وتشمل امثلة اخرى حالة الابناء ذوى التعليم الجامعى فى مقاطعة جوانبوت فى اوتار برادش (The Jaunput District of Uttar Pradesh)

فى الهند حيث ما زال آباؤهم يرتبون لهم زواجهم. وكثير منهم يعود للعيش فى منازل مشتركة(٢٠). كذلك ، لاحظ العلماء الاجتماعيون أنه فى اميريكااللاتينية ايضا ثمة ديمومة لانماط السلوك القروى، اجتماعيا وسياسيا ، بين الناس الذين تركوا القرية ليعيشوا فى الاحياء الشعبية المحيطة بالمدينة(٢١).

هذه الحالات دفعتنا لافتراض أن المتحدثين اللبنانيين والكويتيين احتفظوا بقيم تقليدية . ان شخصا متحدثا يمكنه فك حـزمة التحـديث(Modernization Package) واكتساب فقط ما يختاره من تلك المواقف المحدثة . لذلك فقد استنتجنا وباختصار أن نظريـة التحديث الانقسامى التقليدية خاطئة .

المعطيـات والمنهـج :

تم اختبار الفرضية المسجلة أعلاه فى منطقة الحمراء فى بيروت فى خريف ١٩٧٤ ، وفى الكويت فى العام اللاحق ، فى عينتيين من المتحدثين فى لبنان والكويت. وقد عرف الفرد المتحدث بالشخص الذى يحصل على ٧٠ بالمائة أو أكثر حسب نظام « انكليز للعصرية » . وقبل ذلك ، جرت مراجعة للدراسات السابقة التى تمت فى لبنان والكويت بحثا عن دراسة أو أكثر منها يمكن أن تعطـى الخطوط الدالة (طريقة اختيار العينات ، نوعية الأسئلة ، الخ) لزيادة عول (Reliability) البحث . ومن هذه الدراسات دراسة (تيموتى هنيسى) (Timothy Hennessy) وزمـلاؤه الذين قاموا بدراسة عينة متحدثة مستعملين طريقتى (دافيد ماكليلاند) (David McClelland) و (دانيال ليرنر) على التوالى . (٢٢) وتكونت عينتهم « الهادفة » من أربعة قرى قرب بيروت. ولكن بما انهم لم يسموا تلك القرى التي درسوها ، كان من المسـتحيل تكرار طرقهم لاختيـار العينات وانجاز الدراسة فى المواقع ذاتها .

وقد قام الاساتده جبرا ، وبركات ، وملیكان ، ودياب ، وجيمس بروثرو (James Prothro) بأبحاث تجريبية فى لبنان (٢٣) . ولقد اجرت (برجيت راهبيك بيدرسين) Brigette Rahbeck Pedersen) مقابلات مع ٥٨ شخصا من عمال المصانع اللبنانيين(٢٤) . وتركز بحث الاسـتاذ حريق على النخبة البرلمانية (٢٥) . وكان الاستاذفيكتور أيوب معنيا بالعائلة كوحدة اجتماعية(٢٦). وكذلك كان الاستاذ سميح فرسون معنيا بالمظاهر السياسية والاقتصادية للعـلاقات العـائلية الحميمـة (٢٧) .

بالاضافة لذلك تمت مراجعة كافة ابحاث الاستاذ سمير خلف : **البقاء فى مجتمع متغير(٢٨)** ، « **التصنيع والصراع الصناعى فى لبنان** » (٢٩)« **الاتحادات العمالية اللبنانية : بعض المقومـات التركيبية المقارنة** » (٣٠) و « **التحديث التكيفى فى لبنان** »(٣١). وربما كان اهم مرجع من وجهة نظر هذه الدراسة هو **حمراء بيروت : حـالة تمدين متسارعة**(٣٢) الذى شارك فى تأليفه (بيركونغستاد) (Perkongstad).

---

* acculturation = التثاقف : تبادل ثقافى بين شعوب مختلفة ، وبخاصة تعديلات تطرأ على ثقافة بدائيـة نتيجة لاحتكاكها بمجتمع اكثر تقدما — المترجم .

بالاضافة فقد راجعنا ما كتبه الدكتوران محمد عبدالقادر ومحمد الرميحى فى مواضع تشابه موضوع هذا البحث (٣٣) .

تركيب الاستفتاء واختيار العينات :

كانت الاسئلة ثلاث فئات :

١ ـ الاسئلة من ١ ـ ١٠ كانت نظام انكليز (Inkeles Associate's short Form 5)

٢ ـ الاسئلة ١١ ـ ١٧ ، مصاغة لاستدراج اجوبة حول الحالة الاجتماعية والدين ، مقتبسة عن : (G. Bingham Powell Jr. Gabriel Almond and Sedney Verba —

٣ ـ الاسئلة ١٨ ـ ٢١ ، مصممة لاجتذاب اجابات تعنى بالولاء للوطن ، والعائلة ، والحزب السياسى ، مقتبسة عن مليكيان ودياب ، وبروثرو ومليكيان ، وكننغهام .

ولقد تم معظم العمل الميدانى التمهيدى والاختبار الاولى للاستفتاء فى صيف ١٩٧٤ فى لبنان وتكونت العينة من مائة شخص .وتمت المقابلة الاولية على مرحلتين.

كان يحدد أولا موعد مع من ستجرى مقابلته،ويقدم حينها امتحان « انكليز » فاذا أحرز علامة (٧٠) بالمئة ، يجرى تحديد مقابلة اضافية لطرح باقى الاستفتاء . ولما أتضح ان هذا النهج يستهلك الوقت واحيانا يثير من تجرى مقابلته ، تم دمج المقابلتين فى جلسة واحدة لمدة ١٥ ـ ٣٠ دقيقة. وتكونت العينة فى الكويت من مائة طالب فى جامعة الكويت كلية التجارة . وقد تم الاستفتاء فى خريف ١٩٧٥ .

وبناء عليه ، شفرت (Coded) كافة الاستفتاءات المنجزة ، ونقلت الاجوبة الى بطاقات تثقيب ، وعولجت المعطيات بواسطة العقل الالكترونى .

نتائج البحث :

فى عينة من المتحدثين اللبنانيين والكويتيين كالتى لدينا (حيث على كل فرد تسجيل درجة ٧٠٪ أو اكثر حسب نظام « انكليز للعصرية ») ، تظهرفورا ديمومة اكيدة لقيم تقليدية . وكما يبين (الجدول ١) فان ٦٨٪ من محدثينا اللبنانيين مازالوا ينشدون النصيحة الابوية عندما يواجهون مشكلة، و ٨٤٪ يوافقون أن ليس هناك أحط من الشخص الذى لا يشعر بالحب العميق والاحترام والاهتمام تجاه أبويه (الجدول ٢) ، و ٦٦٪ من عينتنا على استعداد للتخلى عن دينهم قبل التخلى عن عائلاتهم اذا فرض عليهم الاختيار (الجدول ٣) . ويظهر (الجدول٤) أن ٦٨٪من عينتنا مستعدون للتخلى عن بلدهم قبل التخلى عن دينهم . والولاء للدولة القومية ضعيف جدا بالمقارنة مع الولاء للدين أو العائلة . وتتسلسل الولاءات ضمن القطاع المتحدث فى لبنان على النحو التالى : العائلة ، الدين، الوطن . وهذه النتائج تتفق مع نتائج مماثلة عرضها مليكيان ودياب قبل ١٨ سنة . أما فى الكويت فتسلسل الولاءات ضمن القطاع المتحدث على هذا النحو : الدين ، العائلة ، والوطن .

الجـــدول ١
موقف المجيب تجاه والديه :
(نصيحـــة الوالدين)

السؤال : « عندما تواجهنى مشكلة ، ابحث عن النصيحة من امى وابى » .

	يـــوافق	يخـــالف
لبنانيـــون	٦٨٪	٣٢٪
كويتيـــون	٦١٪	٣٩٪

الجـــدول ٢
موقف المجيب تجاه والديه :
(استمرارية المواقف التقليدية)

السؤال : « لا يوجد احط من الشخص الذىلا يشعر بالحب العميق والاحترام والاهتمـــام تجاه والديه » .

	يـــوافق	يخـــالف
لبنانيـــون	٨٤٪	١٦٪
كويتيـــون	٩٠٪	١٠٪

الجــدول ٣
موقف المجيب تجاه الدين والعائلة :
(استمرارية المواقف التقليدية)

السؤال : « لتاكيد الولاء لوطنك ، اذا (أ) ارغمت على التخلى عن دينك بشكل دائم او (ب) ارغمت على التخلى عن عائلتك وعدم رؤيتهم ثانية ، ايهما تختار ؟ » .

	يــــوافق	يخـــــالف
لبنانيـــــون	٦٦٪	٣٤٪
كويتيـــــون	٣٠٪	٧٠٪

الجــدول ٤
موقف المجيب تجاه الدين والنفى :
(استمرارية المــواقف التقليدية)

السؤال : « للانضمام الى حزب سياسي معين ، اذا (أ) ارغمت على التخلى عن دينك بشكل دائم ، أو (ب) ارغمت على النفى من بلادك ، ايهماتختار ؟ » .

	يـــــوافق	يخـــــالف
لبنانيـــــون	٣٢٪	٦٨٪
كويتيـــــون	٢٢٪	٨٨٪

وهكذا تبدو نتائجنا المبينة فى الجداول ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ وكأنها متنافرة (ناس محدثون يظهرون قيما تقليدية) . ويمكن ايجاد تفسير جزئى بمراجعة ادبيات علم السياسة :

من الواضح أن هناك تشوشا كبيرا حول المفهومين المتمايزين للتحريك الاجتماعي (Social Mobilization) والتحديث (Modernization) . « التحريك الاجتماعي هو تفكك الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية القديمة . بينما التحديث هو التبنى الفعلى لالتزامات وانماط جديدة مؤدية الى استعمال مستويات جديدة من التقنية والتمايز البنيوى . » (٣٣) ويسهل بهذا التفسير فهم سبب الخلط القائم بين المفهومين — لماذا هجر القديم (التحريك الاجتماعي) اذا لم يكن لتبنى الجديد فى وقت واحد ؟ وهكذا ، من الصعب فهم حالات كهذه ، حيث يحتفظ اللبناني والكويتى المتحدث بطرق تقليدية .

وتتشابه نتائجنا عن المتحدثين اللبنانيين ، مثلا ، مع نتائج جون جوليك (John Gulick) الذى وجد فى دراسته عن اللبنانيين أن « النتائج الانتروبولوجية تشير الى أن التمدين بذاته ليس بالضرورة مدمرا للثقافات التقليدية » (٣٤) . ووصل سمير خلف وبيركنوغستاد الى نتائج مشابهة فى دراستهم عن تمدن بيروت :

« .. اذ كان المقصود بالسكان المتمدنين تماما شعبا لم يعد خاضعا لجاذبية المناطق النائية عن المدينة ، او حيث تقلصت العلاقات الريفية لمهاجريه المتمدنين الى نسبة لا تذكر ، فيصبح واضحا عدم وجود مثل هذه البروليتاريا او البورجوازية المتمدنة بالكامل فى بيروت . **المهاجر المتمدن لا تنفصم علاقته ((القبلية)) حقا . بهذا المعنى ، يجب عدم تعريف عملية التمدن بانها ذوبان العلاقات والادوار الريفية والامتلاك التدريجى لانماط الحياة المدنية . كما اشير سابقا ، فان الانقسام الريفى — المدنى — حتى عندما ينظر اليه كمتصل — يتضمن متواصلية خاطئة . ومثل ((القروى — المتمدن)) ، سكان الحمراء يمكن ان يكونوا فى المدينة ولكنهم ليسوا من المدينة ، بينما آخرون — خاصة جماعات الضواحى من الطبقة الوسطى والعليا المتبرعمة — يمكن ان يكونوا من المدينة ولكنهم ليسوا فيها .** » (٣٥) (التشديد لنا) .

وتنسجم استنتاجات جبرا مع استنتاجاتنا . كذلك لا تختلف استنتاجاتنا مع استنتاج مايكل هدسون (Michael Hudson) الذى يصرح :

« ولا يبدو معقولا النقاش انه لكون لبنان ينتقل ، بخط مستقيم ، من مجتمع تقليدى الى آخر حديث ، فان شعبه فى محنة نفسية وهو بالتالى متفجر سياسيا . على العكس ، فان اللبنانيين يظهرون طاقة — مدهشة لدارس التطور السياسى — لاعتناق التقاليد والعصرية معا بنتائج نفسية ذات اهمية دنيا سياسيا . **فى لبنان التحديث لا يعنى تدمير القديم ولكن ببساطة اضافة الجديد** » (التشديد لنا) .

أما بالنسبة لنتائجنا بما يخص القطاع المتحدث من الكويتيين فانه من المؤسف عدم توفر دراسات عن القطاع المحدث فى الكويت تمكننا من مقارنة نتائجنا بها .

الاستنتاجات :

اجرى بحثنا فى الحمراء ، وهى جزء خاص جدا من بيروت يسوده التعليم العالى وتقطنه قمة الطبقة الوسطى . أما فى الكويت فقد فرزنا كويتيين محدثين من بين طلبة جامعة الكويت . وبالاضافة لذلك ، تكونت عينتنا من أولئك الذين حصلوا درجة ٧٠٪ أو اكثر حسب نظام « انكليز» للتحديث . مع ذلك ، فقد وجدنا بوضوح استمرار القيم التقليدية فى عينة مختارة من اللبنانيين والكويتيين المحدثين جدا . على هذا الاساس نستنتج أن فرضيتنا قد ثبتت ، وان نظرية التجديث الانتسابى التقليدية خاطئة فى حالة لبنان والكويت .

وعليه فان خواص العصرية ليست بالضرورة رزمة ، وهى بالاخرى خواص أفرادية يتم امتصاصها انتقائيا .

الملحق « ٢ »
المقياس الادنى لعصرية الفرد
الشكل المختصر ه (Shortform 5)

(الاسئلة ١ ـ ١٠)

للذي يجـري المقـابلات :

أ ـ يوضع تحت الاجوبة « الصحيحة » خط .

ب ـ البنود المهللة تمثل مصطلحات عربية موازية لتعابير انكليزية .

ج ـ كما تعلم ، الاسئلة ١ ـ ١٠ هى نظام « انكليز » المختصر . والجواب « الصحيح » لكل سؤال هو أول بدائل الاجوبة فى الاستفتاء . يرجى التقليل من الايحاءات والارشادات فيما يتعلق بالاجوبة التى نريدها . حذار من تاثيرك كمقابل .

المقـــــابلة :

١ ـ هل أصبحت مرة (فكرت كثيرا بذلك) كثير الاهتمام (متورطا) باية موضوعات عامة (مثل ...) الى الحد الذى أردت فعلا أن تفعل شيئا بهذا الصدد ؟؟

دائمـــــا بعض مرات أبــدا

٢ ـ اذا كانت الدراسة متيسرة بسهولة (لا توجد عقبات)كم من الدراسة (قراءة وكتابة) تعتقد أن اطفال (أبناء) الناس امثالك يجب أن يحصلوا ؟

سنوات دنيا الى سنوات عليـــا .

٣ ـ اخذ صبيان فى الثانية عشرة من العمر بعض الوقت من عملهم فى حقول الـــذرة (بساتين البرتقال أو الزيتون) فى محاولة لتصور طريقة لزراعة الكمية نفسها من الـــذرة (البرتقال/الزيتون) بساعات عمل أقل .

أ ـ قال والد احدهما : « هذا أمر جدير بالتفكير . اخبرونى بافكاركم عن كيف يجب أن نغير طرقنا لزراعة الذرة (البرتقال/الزيتون) » .

ب ـ قال والد الاخر : « طريقة زراعة الذرة (البرتقال/الزيتون) هى كما فعلناه دائما . والحديث عن التغييـــر سيضيع الوقت ولايساعد . » .

اى الوالدين نطق اكثر حكمة ؟

يوافق على التصريح لا يوافق على التصريح (بالاشارة للأب) .

٤ ـ ماذا يجب أن يؤهل الرجل لتبوء مركز رفيع ؟

أ ـ الانحدار من خلفية عائلية (صحيحة ، مميزة أو عـــالية) .

ب ـ الاخلاص للطرق القديمة و (الموقرة) المقدسة مع الزمن .

ج ـ أن يكون الاكثر شعبية بين الناس .

د ـ التعليم العالي والمعرفة الخاصة .

الثقافة الشعبية العائلة التقاليد

٥ ـ ما هو الاهم لمستقبل (هذه البلد) ؟

أ ـ العمل الدؤوب للشعب .

ب ـ التخطيط الجيد من قبل الحكومة .

ج ـ عـون اللـــه .

د ـ الحظ السعيد .

العمل تخطيط الحكومة الله الحظ

٦ ـ الرجال المتعلمون (البحاثة ، العلماء » فى الجامعات يدرسون أشياء مثل ماذا يقرر كون الطفل صبيا أم بنتا وكيف تصبح البذرة نبتة . هل تعتقد أن هذه التحقيقات (الدراسات) هى :

أ ـ كلها جيدة جدا (مفيدة)

ب ـ كلها جيدة نوعا ما (مفيدة)

ج ـ كلها مضرة نوعا ما

د ـ كلها مضرة جدا

جيدة سيئة

٧ ـ أ ـ بعض الناس يقولون أن من الضرورى للرجل وزوجته أن يحددا النسل ليتمكنوا من العناية أفضل بما هو لديهم الآن .

ب ـ آخرون يقولون أن من الخطأ أن يتقصد (اراديا) الرجل وزوجته الحد من عدد الأطفال المولودين . مع أى الرأيين تتفق أكثر ؟

ضرورى خطأ

٨ ـ أى التالى (حسب نوع الأخبار) يهمك أكثر ؟

أ ـ احداث العالم .

ب ـ الوطن (لبنان/العالم العربى)

ج ـ مدينتك أو قريتك .

د ـ الرياضة .

هـ ـ الأحداث الدينية (الثقافية) أو المهرجانات (الشعائر) .

العالم الوطن القرية الرياضة الدين

٩ ـ اذا كنت ستلتقى شخصا يعيش فى بلد اخر بعيد (آلاف الكيلو مترات) ، هل يمكنك فهم طريقته فى التفكير ؟

نعم لا

١٠ ـ هل تظن ان الرجل يمكن أن يكون جيدا حقا بدون أن يكون له أى دين ؟

نعم لا

ملاحظة : اذا اجاب المقابل ٧ من ١٠ أسئلة « صحيحة » (٧٠٪ أو أكثر) تابع المقابلة .

١١ ـ . . سؤالك من ديانتك ؟

مسيحى غير مسيحى

١٢ ـ مستوى التعليم ؟

لا شىء ابتدائى ثانوى جامعى .

خريج/مدرسة مهنية

١٣ ـ هل أنت متزوج ؟

نعم لا

١٤ ـ العمر

٢٠ ـ ٢٤ ٢٥ ـ ٢٩ ٣٠ ـ ٣٩ ٤٠ ـ ٤٩

١٥ ـ المهنة ؟

تاجر كبير مهنى تاجر صغير

حرفى عامل كاتب موظف أو ادارى

١٦ ــ الدخل الشهــري ؟

١٠٠ ــ ٤٩٩ ٥٠٠ ــ ٩٩٩ ١٠٠٠ ــ ١٢٩٩

١٣٠٠ ــ ١٥٩٩

١٧ ــ الجنس .. ؟

ذكــر انثــى

١٨ ــ عندما تواجهنى مشكلة ، ابحث عن النصيحة من امى وابى : موافق مخــالف

١٩ ــ لا يوجد احط من الشخص الذى لا يشعر بالحب العميق والاحترام والاهتمام تجــاه والديه .

مـــوافق مخـــالف

٢٠ ــ لتأكيد الولاء لوطنك ، اذا (أ) ارغمت على التخلى عن دينك بشكل دائم فى السر والعلن أو (ب) ارغمت على التخلى عن عائلتك وعدم رؤيتهم ثانية ، أيها تختار ؟

(أ) (ب)

٢١ ــ للانضمام الى حزب سياسى معين ، اذا

(أ) ارغمت على التخلى عن دينك بشكل دائم ، فى السروالعلن ، أو (ب) ارغمت على النفى من بلادك ، أيها تختار ؟

الهـــــوامش

Walker Conner, "Nation Building or Nation Destroying" **World Politics, XXVI** (April 1972): 319-55.

والذى يورد قائمة مستفيضة بالعلماء السياسيين الذين يربطون التغير الاجتماعي بالتكامل ، وينتقد عدم وجود أبحاث ،
من علاقة التغير بالتحلل ، وهو محق فى نقـد هذا النقص ، ولكنه لا يورد بعض الاعمال ، فانظر مثلا ،

Robert Melson and Howard Wolpe, "Moderni-zation and the Politics of Communalism: A theoretical Perspective," **American Political Science Review, LXIV** (December 1970): 112-30.

Clifford Geertz, "The Integrative Revolution: Priomordial Sentiments and Civil Politics in the New States," **Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa,** ed. Clifford Geertz (Glencoe, Ill.: N.P., 1963, PP. 105-57.

Joel S. Migdal, "Why Change? Toward a New Theory of Change Among Individuals in the Process of Modernization," **World Politics**, Vol. XXVI, No. 2 (January 1974), 189.

(٣) المصـــدر ذاته .

Lucian W. Pye, **Politics, Personality and Nation Building: Burma's Search for Identity** (New Haven: N.P., 1963), PP. 54-55.

David Apter, "Political Systems and Developmental Change," **The Methodology of Comparative Research,** eds. Robert T. Holt and John E. Turner (New York: The Free Press, 1972), PF. 158-59.

David Apter, **The Politics of Modernization** (Chicago: The University of Chicago Press, 1965), PP. 123, 124.

(٧) Migdal المصدر ذاته ، ص ١٩٠

Daniel Ierner, **The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East** (New York: The Free Press, 1958), P. 49.

من اجل اعادة تحليل كتاب **Lerner** انظر

Lee Sigelman, "eaLrners Hodel of Modernization, A Re-analysis," **Journal of Developing Areas, Vol. 8 (July 1974), PP. 525-36.**

(٩) **Lerner** المصـ ر السابق ، ص ٥٠ .

(١٠) **Lerner** المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(١١) **Migdal** ، المصدر ذاته ، ص ١٩٢

(١٢) المصدر السابق ذاته .

Everett Rogers, **Modernization Among Peasants: The Impact of Communication** (New York: n.p. 1969), P. 292.

(١٤) **Migdal** ، المصدر السابق ص ١٣ .

(١٥) المصـــدر ذاته .

(١٦) المصـــدر ذاته ، ص ١٩٥ .

William W. Stein, **Hualcan: Life in the Highlands of Peru** (Thaca, N.Y.,: Cornell University Press, 1961).

(١٨) **Migdal** ، المصدر ذاته ، ص ١٩٥ .

Anne H. Fuller, Buarij: **Portrait of a Lebanese Muslim Village** (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), P. 97.

(٢٠) Migdal ، المصدر ذاته ، ص ١٩٥ .

Wayne Cornelius, "Urbanization as an Agent of Latin American Instability: The Case of Mexico," **American Political Science Review, LXII** (September 1969): 845-54; also, Joan Nelson, "The Urban Poor: Disruption or Political Integration in Third World Cities?" **World Politics, XXII** (April 1970): 393-414.

Timothy M. Hennessey, et al, "Lebanese Consociational Delocracy: Sources of Transformation."

بحث مقدم الى الاجتماع السنوى لجمعية دراسات الشرق الاوسط ، كـولومبس ، اوهايو ، ٥ تشـرين ثانى ١٩٧٠ ، ص ١ — ٢٧ .

Joseph Jabbra, "Political Orientations of Lebanese College Freshmen: A Survey."

رسالة دكتوراه ، الجامعة الكاثوليكية ، ١٩٧٠ .

كذلك انظر : حليم بركات ، « العوامل الاجتماعية المؤثرة على مواقف الطلبة الجامعيين فى لبنان تجاه حركـة المقاومة الفلسطينية » ، مجلة « دراسات فلسطينية » **Journal of Palestine Studies**

الجزء الاول ، العـدد الاول (خريف ١٩٧١) ، ص ٨٧ — ١١٢ .

E. Terry Protho and Levon Melikian, "Social Distance and Social Change in the Near East," **Sociology and Social Research**, Vol. 37, No. 1 (September, October 1952) PP. 3-11.

Levon Melikian and Lutfy Diab," Group Affiliations of University Students in the Arab Middle East," **The Journal of Social Psychology, 49** (1959): 145-59.

Brigitte Rahbek Pederson, "The Political Conssciousness of Lebanese Works: An Analysis Based 58 Interviews from Two Lebanese Factories in May, 1972, Copenhagen University, Institute of Cultural Sociology (Mimeographed).

(٢٥) ايليا حريق ، « **من يحكم لبنـان ؟** » (بيروت : النهار ، ١٩٧٢) .

Victor Ayoub, "Conflict Resolution and Social Reorganisation in a Lebanese Village," **Peoples and Cultures of the Middle East**, Vol. i, Louise Sweet (New York: The Natural History Press, 1970).

Samih Farsoun, "Family Structure and Societyin Modern Lebanon," **Peoples and Cultures of the Middle East**, Vol. 2 ed. Louise Sweet (New York: The Natural History Library, 1970).

Samir Khalaf, **Prostitution in a Changing Society**: A Sociological Survey of Legal Prostitution in Lebanon (Beirut: Khayats, 1965).

Samir Khalaf, "Industrialization and Industrial Conflict in Lebanon," **International Journal of Comparative Sociology**, Vol. VIII, No. 1967), PP. 89-98.

Samir Khalaf, "Lebanese Labour Unions: Some Comparative Structural Features," **Middle East Economic Papers** (Beirut: American University, 1968).

Samir Khalaf, "Adaptive Modernization: The Case for Lebanon," (Beirut: American University, Department of Sociology and Anthropology, 1968). (Mimieographed).

Samir Khalaf and Per Kongstad, **Hamra of Beirut: A Case of Rapid Modernization.** Leiden : E. J. Brill, 1973).

(٣٣) الدراسة متوفرة من خلال مكتبة الكونغرس ، وثيقة رقم ٩١٢٣ ، فى واشنطن ، وهى متوفرة على شـكل ميكروفيلم ، وهو الشكل الذى استعمل فى مراجعتها . وحديثا نشرت دراسة انكليز . انظر :

Alex Inkeles and David H. Smith, **Becoming Modern: Individual Changes in Six Developing Countries** (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1974).

يقارب عدد الباحثين الذين اعتمدوا نظام انكليز لقياس العصرية نحو الخمسين . ومن أكثر الدراسات اثارة للاهتمام :

Ineke Cunningham, **Modernity and Academic P. erformance: A Study of Students in a Puerto Rican High School.** Puerto Rico: University of Puerto Rico Press), formerly a Ph.D. dissertation, 1972.

استعمل القياس المختصر للعصرية لقياس علاقة العصرية بالاداء الاكاديمي للطلبة وآبائهم . واستعمل Wayne A. Cornelius, Jr. مواد من الاستفتاء في دراسة الهجرة في المكسيك (١٩٧١) . واستعمل Stephen K. Klineberg

الاداة نفسها لدراسة التونسيين البالغين وآبائهم الواقعين تحت تأثير التحديث (١٩٧١) . وكذلك Herbert Leiderman

Donald B. Holsinger في دراسة التطبع الاجتماعي للاطفال في كينيا (١٩٦٩) ، و

لقياس المواقف العصرية بين طلبة المدارس الابتدائية في البرازيل (١٩٧٢) . وفي دراسة اقل اكاديمية ، استعمل Alfred Bennett, Jr.

الطريقة نفسها لقياس عصرية مواقف مديري الشركات في الفيليبين (١٩٦٩) . واخيرا استعملها David McClelland و Gary Bergthold في قياسهم اثر

مدرسي وحدات السلام على الطلبة في أثيوبيا (١٩٦٨) . كل هؤلاء موردين في كتاب :

Alex Inkeles and David Smith, **Becoming Modern**, P. 364.

Karl W. Deutsch, "Social Mobilization and Poli-tical Development," **American Political Science Review**, LV (September 1961); 493-514.

John Gulick, **Social Structure and Culture Change in a Lebanese Village** (New York: Wenner-Gren, 1955), P. 93.

Samir Khalaf and Per Kougstad, **Hamra of Beirut: A Case of Rapid Urbanization** (Leiden: E. J. Brill, 1973), P. 135.

الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية

د. اسكندر النجار *

لقد شهد الربع المنصرم من القرن الحالى تطورات عديدة على الصعيدين السياسى والاقتصادى . فعلى الصعيد السياسى ظهرت نتيجة الصراع بين المعسكرين الاشتراكى والراسمالى كتلة ثالثة تتمثل فى دول عدم الانحياز . كما اصبحت مقاومة الاستعمار وتحرير الدول المستعمرة هدفا ومطلبا تنادى به هيئة الامم المتحدة ؛ وبذا انحسر الاستعمار عن العديد من الدول . كما لجأت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى الى الوفاق كسياسة بدلا من المجابهة**.

اما على الصعيد الاقتصادى فقد ظهرت فئة رابعة ، اذ قسمت مجموعة الدول النامية الى دول نفطية ودول غير نفطية . واهمية ذلك لا تكمن فى التقسيم فقط بل فى الأهمية الاقتصادية ـ بالذات ـ لهذا التقسيم . فالوزن الاقتصادى الذى كانت تتمتع به الولايات فى المجال العالمى قد تقلص نسبيا بعد استعادة الدول الاوروبية الصناعية واليابان لكياناتها الاقتصادية . كما أن الدول النامية التى كانت شبه مهملة دوليا أصبحت تحتل مكانا ملموسا فى الضمير العالمى من حيث ازدياد الوعى بمشاكلها الاقتصادية . كما احتلت الدول النفطية منها مكانا خاصا فى الاقتصاد الدولى (١) . وقد واكب هذه التطورات وتخللها بخط مواز ـ ان جاز التعبير ـ نمو متسارع للشركات متعددة الجنسيةاو الدولية (***) ، التى انتشرت فى جسم الاقتصاد العالمى وفى كياناته المختلفة بحيثاصبحت عنصرا اساسيا فى العلاقات الاقتصادية الدولية لا يقل وزنا من حيث ابعاده عن التبادل الاقتصادى التقليدى بين الدول .

وقد تباينت الآراء حول دور هذه الشركات واهميتها فى المجتمع الدولى . فالبعض يرى فيها وسيلة فعالة لتنمية الموارد الاقتصادية وتوثيق العلاقات الاقتصادية ومن ثم العلاقات السياسية دوليا ، بينما آراء معارضة تعتقد بأنها وسيلة وان كان ظاهرها اقتصاديا انما تهدف

---

* الاستاذ بقسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت .

** لقد حصلت ايضا احداث اخرى منها على سبيل المثال ازمة مصدق وتاميم شركات النفط فى ايران ، انتهاء الحرب الكورية ، والحرب الفيتنامية ، والازمة الكوبية ، الحروب العربية ـ الاسرائيلية وملابساتها السياسية والاقتصادية .

(***)الشركات متعددة الجنسية أو الشركات الدولية اسمان مختلفان لشىء واحد . وهناك العديد من التعاريف لهذا النوع من الشركات.والتعريف الذى يمكن ان يتفق عليه مع بعض التحفظ وسنتقيد به هنا هو « الشركة او المؤسسة أو المشروع الذى يملك أو يسيطر على اصول ، او مصانع ، او مناجم ، او مكاتب مبيعات الخ . فى دولتين او اكثر عن طريق فروع او مؤسسات تابعة او مشاريع مشتركة » .

راجع : مجموعة التعاريف التى اوردتها هيئة الامم فى دراستها :

Multinational Corporation in World Development, New York, 1973.

لاخضاع اقتصاد الدول النامية بالذات ، وربطه وزيادة تبعيته ليس فقط اقتصاديا بل أيضا سياسيا بالدول الصناعية ، الرأسمالية (٢) .والحقيقة لا يمكننا القول جازمين بأن الشركة متعددة الجنسية تقوم بهذا الدور فقط او ذاك ، اذ ان ذلك يعتمد على عوامل عديدة . فالشركات متعددة الجنسية تختلف من حيث حجمها وطبيعة نشاطها ، ومن حيث انتشارها ومن حيث استراتيجيتها ، ومن حيث فاعليتها السياسية ، وان كانت تتفق من حيث كون الربح هدفا اساسيا لها ، كما ان اثرها يختلف من دولة لاخرى حسب مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعى الذى تجتازها تلك الدول .

ان كل هذه الامور يجب اخذها بعين الاعتبار لدى الحكم على هذه الشركات . ونحن هنا فى هذا البحث لسنا بصدد الحكم على الشركات متعددة الجنسية بقدر ما نحن بصدد معرفة الدور الذى يمكن ان تقوم به لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية . وسعيا لتحقيق ذلك فقد قسمنا البحث الى ثلاث اجزاء متصلة ، متكاملة تعرض وتناقش فى الجزء الاول منها الشركات متعددة الجنسية من حيث خصائصها ، صفاتها، تطورها وملكيتها ، اجمالىاستثماراتها المباشرة وتوزيع هذه الاستثمارات بين النشاطات الاقتصادية المختلفة فى الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية ثم نمط ملكيتها .

ويناقش الجزء الثانى دور هذه الشركات فى عملية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية والآثار المختلفة التى يمكن أن تنجم عن الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات فى الدول النامية . ونختتم بمحاولة لاختصار الشقة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن لدور الشركات الدولية فى الدول النامية من خلال مرآة عالم متطور .

انأى عمل او سياسة تجاه الشركات متعددة الجنسية لن تؤدى الفائدة المرجوة منها الا اذا تعمقنا فى فهم طبيعة هذه الشركات .

تتجه الشركات للاستثمار فى الخارج لاسباب واهداف عدة منها واهمها الربح بالاضافة الى الرغبة فى توسيع رقعة السوق والسيطرة على نصيب اكبر من السوق العالمى وذلك لضمان استمرار النمو والاستفادة من وفورات الانتاج الكبير وتقليل المخاطر . وعامل آخر كان أساس نشأة الشركات متعددة الجنسية الا وهو تأمين مصادر المواد الخام والاولية .

فقد وضع رجال الاعمال الاوربيون والامريكيون فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر أساس الكثير من الشركات الدولية الكبرى فى حقل استخراج وتصنيع المواد الاولية . أما فى حقل الصناعات التحويلية فكان المحرك للاستثمارات الاجنبية المباشرة فى البداية هو حماية اسواق صادراتها التى هددتها شركات دولية اخرى او المنافسة المحلية فى الدول الام . وقد تطورت الاسباب فى المراحل اللاحقة فأصبحت الرغبة فى الاستفادة من تكاليف الانتاج المنخفضة فى الدول الاخرى ، أو الاستفادة من القوة الشرائية المرتفعة فى أسواق الدول المتقدمة اقتصاديا على الأخص ، أو الاستفادة من الموقع كمنطلق للتصدير ، أو الرغبة فى الحصول أو الاستفادة من توفر التكنولوجيا المتقدمة كما هو الحال بالنسبة للشركات الاوروبية فى الولايات المتحدة .

تغلب على الشركات متعددة الجنسية العديد من الصفات والخصائص التى تميزها عادة عن

غيرها من الشركات . اذ تتميز بكبر الحجم وضخامة اجمالى المبيعات السنوية (*) . كما تغلب عليها الصبغة الاحتكارية حيث يسيطر القليل من هذه الشركات على عمليات الانتاج والتوزيع والشراء ، كما فى قطاع النفط على سبيل المثال . وتملك هذه الشركات أو تسيطر على العديد من الفروع فى كل من الدول النامية والمتقدمة اقتصاديا . حيث تتركز فى الاخيرة منها ، فمثلا ثمانى من أكبر الشركات متعددة الجنسية فى العالم امريكية ، كما أن الولايات المتحدة وحدها كانت تملك او تسيطر سنة ١٩٦٩ على ثلث اجمالى الفروع الاجنبية فى العالم البالغ عددها ٢٧٣٠٠ فرعا ، وهذا يقارب اجمالى عدد الفروع الذى كانت تملكه او تسيطر عليه بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا مجتمعة (**) . هذا ويتفاوت حجم هذه الفروع حسب طبيعة النشاط الاقتصادى وايضا حسب موقع هذا النشاط اى فى دولة نامية او متقدمة اقتصاديا . فالجدول التالى (رقم ١) يبين أن حجم الفروع فى قطاع المواد الطبيعية يبلغ ثلاثة او أربعة أمثاله فى الصناعات التحويلية .

---

* لقد تجاوز اجمالى المبيعات السنوية لكل من الشركات الدولية الاربع الكبرى عشرة بلايين دولار . وهذا الرقم يفوق الناتج الاجمالى القومى للعديد من الدول .

** تملك او تسيطر هذه الدول على حوالى ٤٥٪ من اجمالى الفروع الاجنبية فى العالم ، وبذا تبلغ النسبة الاجمالية لنصيب هذه الدول من الفروع بالاضافة للولايات المتحدة ٧٥٪ من اجمالى الفروع الاجنبية فى العالم يترتب على ذلك بالطبع تركز الاستثمارات الدولية فى أيدى هذه الدول ، وخاصة الولايات المتحدة اذ يبلغ نصيب الولايات المتحدة من اجمالى الاستثمارات الاجنبية المباشرة (٥٠٪) ، بينما يبلغ اجمالى نصيب بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا (٣٠٪) .

جدول رقم — ١ —

الشركات الدولية الامريكية : متوسط حجم الفروع الاجنبية حسب النشاط الاقتصادى والمنطقة ١٩٦٦ (بالالف دولار)

القطاع	اجمالى العالم	الدول النامية	الدول المتقدمة
المناجم والتعدين	٨ر٣٣٠	٧ر٦٦٨	٨ر٩٠٩
النفط	٨ر٧٤٦	٨ر٩٨١	٨ر٤٨٦
الصناعة التحويلية	٢ر٣٦١	١ر٣٩٩	٢ر٧٦١
المرافق العامة	٢ر١٦٥	٢ر٦٤٦	١ر٣٩٧
التجارة	١ر١١٤	١ر٢١٩	١ر٠٧٠
اخرى	٠ر٨١٨	٠ر٤٧٧	١ر٠٤٠

المصدر :
United Nations, Mutlinational Corporations in World Development, ST/ECA/100 New York, 1973, P. 141.

اما فى قطاعى النفط والتجارة فيزيد حجم الفروع فى المتوسط بعض الشىء فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة بينما يبلغ حجم الفروع فى قطاع الصناعة التحويلية فى الدول النامية ، نصفها فى الدول المتقدمة وذلك بعكس حجم الفروع فى المرافق العامة التى تبلغ فى الدول النامية ضعفها فى الدول المتقـدمة .

لقد كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فترة نمو متسارع للشركات متعددة الجنسـية فقد ارتفع عدد الفروع الامريكية خلال السنوات ١٩٥٠ — ١٩٦٦ من ٧٠٠٠ فـرع الى ٢٣٠٠٠ فرعا ، وكذلك بالنسبة لبريطانيا انما بمعدل اقل فقد تضاعف عدد فروعها بحيث اصبح حـوالى ١٩٢٠ فرعا . وبالمثل بالنسبة لليابان وفرنسا والمانيا الغربية ، اذ تضاعف عدد فروع الاخيرتين فبلغ ٢٠٢٣ فرعا و ٢٩١٦ فرعا لكل منهما على التوالى . وقد واكب هذا النمو نمو فى تدفق راس المال للاستثمار المباشر ، اذ ارتفع المبلغ الاجمالى السنوى للاستثمارات المباشرة الاجنبيـة لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، من حوالى ثلاثة بلايين دولار الى ما يقـارب ثمانية بلايين دولار خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧١ . وقد انعكس ذلك على القيمة الدفترية لاجمالى الاستثمار المباشر خلال الفترة ذاتها ، فقد ارتفع اجمالى الاستثمار المباشر للولايات المتحـدة من ٣٣ بليون دولار الى ٨٦ بليون دولار ، ومن ١٢ بليـون دولار بالنسبة لبريطانيـا . اما بالنسبة لليابان فقد ارتفع من اقل من ٣٠٠ مليـون دولار الى ٤ر٥ بليون دولار ، ومن ٧٣٠ مليون دولار الى ٣ر٧ بليون دولار بالنسبة لالمانيا الغربية . وقد ارتفع اجمالى الاستثمار المباشـر للشركات متعددة الجنسية مجتمعة من ١٠٨ بليون دولارسـنة ١٩٦٧ الى ١٦٥ بليـون دولار سـنة ١٩٧١ ((٤)) .

هذا ويلاحظ انه على الرغم من انتشار فروع الشركات الدولية عالميا الا أن هناك تباينا فى مناطق تركزها . فالدول المتقدمة تستأثر بحوالى ٧٤٪ من اجمالى الفروع أما الباقى فموزع بين المناطق النامية كالتالى : ٧٪ افريقيا ، ١٢٪ نصف الكرة الغربى و ٦٪ آسيا . ويلاحظ من الجدول رقم (٢) ايضـا أن هذه النسبة تتراوح بين ٤ر١٤٪ لدولـة كسـويسرا الى ٥٠٪ للبرتغال . كما ترتفع بالنسبة لفرنسا عنها بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة والمانيا الغربية التى تملك فيما بينها اكبر عدد من الفروع . وهذا الانتشار او التوزيع بين المناطق المختلفـة فى الدول النامية يعكس لحد كبير العلاقات التاريخيةوالاستعمارية لدول كبريطانيا وفرنسا والبرتغال واسبانيا وبلجيكا وهولندا على سبيل المثال . وينعكس هذا التوزيع على نصيب كل من الدول المتقدمة والدول النامية من اجمالى الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات ، اذ يبين لنا الجدول رقم(٣) أن ثلثى اجمالى هذه الاستثمارات يتركز فى الدول المتقدمة . ويرجع ذلك لعوامل عدة منها ارتفاع المستوى الاقتصـادى والقـدرة الاستيعابية بالاضافة الى تشابه الهياكل المؤسسية والاجتماعيـة فيها .

جـــدول رقم ــ ٢ ــ
الشـــركات الدوليـــــة لبعض الدول المتقـــدمة اقتصـــاديا
عــــدد الفـــــروع وتوزيعهـــا حسب المناطق ١٩٦٨ او ١٩٦٩
التوزيع النسبي للفروع حســب المنـــاطق (٪)

الدولة الام *	الحد الادنى للفروع (**)	الدول المتقدمة اقتصاديا ٪	الدول النامية ٪	افريقيا ٪	امريكا الوسطى والجنوبية ٪	آسيا ٪
الولايات المتحدة	٩ر٦٩١	٧٤ر٧	٢٥ر٣	٨ر٤	٧٢ر٨	١٨ر٨
بريطانيـــــا	٧ر١١٦	٦٨ر٢	٣١ر٨		٢٨ر٥	٣١ر٥
المانيا الغربيـــة	٢ر٩١٦	٨٢ر٢	١٧ر٨	٤٠ر٠	٤٩ر٩	٢٨ر٣
فرنســـــا	٢ر٢٢٣	٥٩ر٧	٤٠ر٣	٢١ر٨	٢٤ر١	٩ر٢
سويســـــرا	١ر٤٥٦	٨٥ر٧	١٤ر٤	٦٦ر٦	٦٠ر٣	٢٣ر٩
الســــويد	١ر١٥٩	٨٣ر٤	١٦ر٦	١٥ر٨	٦٦ر٧	٢٢ر٩
هولنـــــدا	١ر١١٨	٧٢ر٦	٢٧ر٤	١٠ر٤	٤٧ر٤	٢٤ر٨
بلجيكـــــا	٥٩٤	٦٩ر٧	٣٠ر٣	٢٧ر٨	٢١ر٧	٨ر٩
ايطاليـــــا	٤٥٩	٦٧ر٣	٣٢ر٧	٦٩ر٤	٥٦ر٠	١٤ر٠
الدنمـــــرك	٣٥٤	٨٤ر٨	١٥ر٢	٣٠ر٠	٣٥ر٢	٣٧ر٠
النرويـــج	٢٢٠	٨٤ر٦	١٥ر٥	٢٧ر٨	٢٦ر٥	٢٦ر٥
النمســــــا	١٠٥	٨١ر٠	١٩ر٠	٤٧ر١	٥٠ر٠	٤٥ر٠
لوكسمبرج	٥٥	٨٥ر٥	١٤ر٥	١ر٥	٦٢ر٥	—
اسبانيـــــا	٢٦	٧٣ر١	٢٦ر٩	٣٧ر٥	٨٥ر٧	—
البرتغـــــال	٨	٥٠ر٠	٥٠ر٠	٧٥ر٠	٢٥ر٠	—
المجمـــــوع	٢٧ر٣٠٠	٧٣ر٦	٢٦ر٤	٢٩ر٣	٤٧ر٩	٢٢ر٨

المصـــــدر : United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/ 190, P. 147.

* رتبت الدول ترتيبـــا تنازليا حسب عـــدد الحد الادنى للفـــــروع .

** احتسب الحـــد الادنى على اســاس أن للشركة الدوليـــة فرعا واحـــدا فقط في الدولة المضيفة ، على الرغم من انه قد يكون لها اكثر من فرع في تلك الدولة .

جـــدول رقم ـ ٣ ـ
اجمـــالى الاستثمار الاجنبى المباشر حســـب دول المصـــدر ومنـــاطق الاســـتثمار ١٩٦٧ ـ مليـــون دولار والنسبة المئوية
الـــدول الناميـــــة

دول المصدر (*)	الاجمالى العالمى للقيمـــة الدفترية(**)	اجمالى القيمة الدفترية	افريقيا %	امـــريكا الوسطى %	امـــريكا الجنوبية %	الشرق الاوسط %	آسيا %	الاجمالى %
الولايات المتحدة	٥٩ر٤٨٦	١٦ر٧٠٣	٢ر٣	٧ر٤	١٢ر٤	٣ر٠	٣ر٠	٢٨ر١
بريطـــانيا	١٧ر٥٢١	٦ر٥٨٢	١١ر٣	٤ر٧	٥ر٠	٤ر٨	١١ر٨	٣٧ر٦
فرنســـا	٦ر٠٠٠	٢ر٦٨٩	٢٨ر٨	١ر٠	٦ر٨	٢ر٧	٥ر٥	٤٤ر٨
هولنـــدا	٢ر٢٥٠	١ر٦٩٤	١٤ر٤	٨ر٢	٣٣ر٦	٧ر٧	١١ر٤	٧٥ر٣
كنـــدا	٣ر٧٢٨	١ر٤٥٣	١ر٥	١٣ر٣	٢٢ر٧	٠ر٢	١ر٣	٣٩ر٠
المانيا الغربية	٣ر٠١٥	١ر٠١٨	٤ر٦	٣ر٤	٢٢ر٨	٠ر٨	٢ر٢	٣٣ر٨
اليـــابان	١ر٤٥٨	٧٠٠	ر٩	٦ر٩	٢٠ر٩	٥ر٨	١٣ر٥	٤٨ر٠
ايطاليـــا	٢ر١١٠	٦٩٦	١١ر٧	١ر٠	١٧ر٦	١ر٢	١ر٤	٣٢ر٠
بلجيـــكا	٢ر٠٤٠	٦١٣	٢٣ر٦	—	٥ر٥	٠ر١	٠ر٨	٣٠ر٠
ســـويسرا	٤ر٢٥٠	٥٦٥	١ر٤	٣ر٤	٦ر٧	٠ر١	١ر٧	١٣ر٣
الســـويد	١ر٥١٤	١٨٠	٥ر٣	٠ر٨	٤ر٦	—	١ر٢	١١ر٩
استراليـــا	٣٨٠	١٠٠	—	—	—	—	٢٦ر٣	٢٦ر٣
البرتغـــال	٢٠٠	٩٩	غ م	غ م	٣ر٠	غ م	غ م	٤٩ر٥
الدنمـــرك	١٩٠	٢٩	٨ر٧	١ر٥	١ر٢	١ر٠	٢ر٧	١٥ر٣
النرويـــج	٦٠	٩	٥ر٠	—	١٠ر٠	—	—	١٥ر٠
النمســـا	٣٠	٥	—	—	١٦ر٧	—	—	١٦ر٧
المجمـــوع	**١٠٤ر٢٣٢**	**٣٣ر١٣٥**	**٦ر٣**	**٦ر١**	**١١ر٦**	**٣ر٠**	**٤ر٨**	**٣١ر٨**

المصـــدر : United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/ 190, P. 148.

* رتبت الدول ترتيبـــا تنازليا حسب قيمة اجمالى الاستثمار فى الدول الناميـــة .

** لا تشمل دول المعســـكر الاشتراكى .

جــــدول رقــم ــ ٤ ــ

اجمالــى الاستثمار الاجنبــى المباشــر موزعـــا حسب المنـــاطق حسب القطاعات سنة ١٩٦٦ (مليون دولارونسب مئويـــة) منطقـــة الاســـتثمار

القطـــــاع	اجمـــالى العـــالم (*)		الدول المتقدمة اقتصـــاديا		الدول النامية		الـــدول النامية ٪ مـــن اجمـــالى العـــالم
	القيمـــة	٪	القيمـــة	٪	القيمـــة	٪	
النفـــــط	٢٥ر٩٤٢	٢٨ر٩	١٤ر٠٥٠	٢٣ر٦	١١ر٨٩٢	٣٩ر٧	٤٥ر٨
المناجم والتمـــدين	٥ر٩٢٣	٦ر٦	٣ر١٢٢	٥ر٢	٢ر٨٠١	٩ر٣	٤٧ر٣
الصناعة التحويلية	٣٦ر٢٤٦	٤٠ر٥	٢٨ر١٩٩	٤٧ر٣	٨ر٠٤٧	٢٦ر٩	٢٢ر٢
اخـــــرى	٢١ر٤٧٢	٢٤ر٠	١٤ر٢٤٢	٢٣ر٩	٧ر٢٣٠	٢٤ر١	٣٣ر٧
المجمـــوع	**٨٩ر٥٨٣**	**١٠.**	**٥٩ر٦١٣**	**١٠٠**	**٢٩ر٩٧٠**	**١٠٠**	**٣٣ر٥**

المصـــــدر United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/190, P. 149.

* لا تشمل دول المعسكر الاشتراكى .

أما الثلث المتبقى فتستحوذ عليـه الدول النامية . وقد حصلت الدول النامية فى نصف الكرة الغربى على ١٨ ٪ مـن اجمالى هـذه الاستثمارات ، بينما استحوذت أفريقيا على ٦٪ وآسيا ٥ ٪ وقد كان نصيب الشرق الاوسط ٣٪ فقط . هذا ويلاحظ احتلال الشركات الدوليـة الامريكية مكان الصدارة فيما يتعلق بالاستثمار المباشر سواء كان ذلك فى الـدول النامية او المتقدمة اذ يباع اكثر من ثلاثة أمثاله بالنسبة للدولة الثانية بريطانيا ، واكثر من تسعة أمثال الاستثمار المباشر للشركات الدولية الفرنسية التى تحتل المرتبة الثالثة .

أما من حيث توزيع الاستثمار المباشر بين القطاعات الاقتصادية فنجد ان الصناعة التحويلية تحتل مكان الصدارة فى الـدول المتقدمة اذ تستحوذ كما يوضح الجدول رقم (٤) على ٤٧٪ من الاجمالى يليها قطاع النفط ٢٤٪ والتعدين ٥٪ ثم نشاطات اخرى ٢٤٪ وهذا التوزيع مغاير للتوزيع فى الدول النامية اذ يستوعب قطـاع النفط ٤٠ ٪ من اجمالى الاستثمارات الدوليـة المباشرة ، ويستحوذ التعدين والمناجم على ٢٧٪ . اما الصناعة التحويلية فتحتل مكانا اقل اهمية فى الدول النامية منه فى الدول المتقدمة اذ تبلغ نسبتها حوالى ١٠٪ فقط وتتـوزع الرصـيد نشاطات اخرى . هذا ويتركز الاستثمار المباشر فى ايدى القليل من الدول المتقدمة ، فمثـلا ٨٠٪ من اجمالى الاستثمارات المباشرة فى قطاعى النفط والصناعة التحويلية تستحوذ عليهـا شركات أمريكية وبريطانية . كما يلاحظ فى الجدول رقم (٥) التباين الواضح فى توزيع الاستثمارات المباشرة بين القطاعات المختلفة . فحين نجـد تشابها بين توزيع الاستثمارات الامريكيـة والبريطانية الدولية ، ٣٣٪ فى النشـاطات الاستخراجية و ٤٠٪ فى الصناعة التحويلية ، نجد اختلافا فى التوزيع بين اليابان والمانيا الغربية .فبينما تتركز استثمارات الاولى فى التجارة والصناعة الاستخراجية ، تتركز استثمارات الثانيـة فى الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة كالكيماويات والمنتجات الكهربائية ووسائل النقل . ولـدى مقارنتها باستثمارات الولايات المتحدة أو بريطانيا فى حقل النفط نجد انهـا تكاد لا تذكر اذ تبلغ حوالى ٣ ٪ فى النفط و ٥ ٪ فى التعدين وتتميز الاستثمارات الصناعية الامريكية وبدرجـة اقل البريطانية بالتكنولوجيا المتقدمة اذ تبلغ نسبة الاسـتثمارات المباشرة للشركات الامريكيـة والبريطانية فى الصناعـات الكيمـاوية والمكائن والمعدات والمنتجات الكهربائية ٥٠٪ و ٦٠٪ من اجمالى استثمارات كل منهما على التوالى . وقد اكسبت القدرة التكنولوجية للشركات الامريكية فى صناعتى الكيماويات والسيارات مركـزا مسيطرا فى هذين الحقلين . وقد ازداد نشاط الشركات متعددة الجنسية مؤخرا فى قطـاع الخدمات خصوصا الاعمال المصرفية والسياحة والاستثمارات الدولية . وقد نمى قطاع المصارف بالذات نموا ملحوظا اذ ارتفع اجمالى عدد الفروع الاجنبية للمصـارف الامريكيـة من ٣٠٣ الى ١٠٠٩ فرعا خلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٢ ،بينما انشأت المصارف اليابانية سنة ١٩٧٢ فقط ٢٥ فرعا وبلغ عدد الفروع البريطانية ١٩٢ فرعـا والالمانية ١٠٣ فرعا وفرنسا ٩١ فرعا . هذا وتمثل الودائع الاجنبية نسبة متزايدة من اجمالى ودائع المصارف الامريكية الدولية .

فمثلا بالنسبة للمصارف الامريكية الدولية المقيمة فى نيويورك ارتفعت نسبة الودائع الاجنبية

جـدول رقـم ـ ٥ ـ

اجمالـى الاستثمار الاجنبى المباشـر لبعض الـدول
موزعا حسب القطاعات والصناعـة ١٩٦٥ و ١٩٧٠ (مليـون دولار ونسب مئـوية)

القطـاع والصناعـة	المانيا الغربية سنة ١٩٧٠ القيمة	المانيا الغربية سنة ١٩٧٠ ٪	اليـابان سنة ١٩٧٠ القيمة	اليـابان سنة ١٩٧٠ ٪	بريطانيـا سنة ١٩٦٥ القيمة	بريطانيـا سنة ١٩٦٥ ٪	الولايات المتحدة سنة ١٩٧٠ القيمة	الولايات المتحدة سنة ١٩٧٠ ٪
اجمالي القطاعات	٥ر٧٧٥	١٠٠	٣ر٥٩٦	١٠٠	١٦ر٧٩٧	١٠٠	٧٨ر٠٩٠	١٠٠
المناجم والتعدين	٢٦٠	٤ر٥	١ر١٢٧	٣١ر٣	٧٦٠	٤ر٥	٦ر١٣٧	٧ر٩
النفـط	١٦٤	٢ر٨			٣ر٨٥٣	٢٢ر٩	٢١ر٧٩٠	٢٧ر٩
اخـرى	٩٠٨	١٥ر٧	١ر٥٠٦	٤١ر٩	٦ر٢٩٠	٣٧ر٤	١٧ر٩٣٢	٢٣ر٠
الصناعة التحويلية	٤ر٤٤٣	٧٦ر٩	٩٦٣	٢٦ر٨	٥ر٨٩٤	٣٥ر١	٣٢ر٢٣١	٤١ر٣
اجمـالى الصناعة التحويلية	٤ر٤٤٣	١٠٠	٩٦٣	١٠٠	٥ر٨٩٤	١٠٠	٣٢ر٢٣١	١٠٠
المنتجات الغذائية	٢٣٤	٥ر٣	٦١	٦ر٣	٥٨٣	٩ر٩	٢ر٦٨٠	٨ر٣
النسـيج	١١٠	٢ر٥	١٩٠	١٩ر٧	٩٨	١ر٧	—	—
الاخشاب ولب الورق	٦٣	١ر٤	٢١٢	٢٢ر٠	ر١٢٩	٢ر٢	—	—
كيمـاويات	١ر٥٨٩	٣٥ر٨	ر٦٠	٦ر٢	ر٥٩٤	١٠ر١	٦ر٢٧٢	١٩ر٥
الفولاذ ومعادن اخرى	٤٣٦	٩ر٨	٣٨ر٠	١٤ر٣	ر٣٧٧	٦ر٤	٣ر٥٧٦	١١ر١
مكـائن	٤٢٨	٩ر٦	ر٦٧	٧ر٠	٩٤٣ر٠	ر١٦	٤ر٠١٢	١٢ر٤
منتجات كهربائية	٦٧٧	١٥ر٢	ر٧١	٧ر٤	ر٥١٩	٨ر٨	٢ر٦٠٦	٨ر١
وسائل نقـل	٥٦٣	١٢ر٧	ر١٠٣	١٠ر٧	ر٨٥٠	١٤ر٤	٥ر٨٧١	١٨ر٢
اخـرى	٣٤٣	٧ر٧	ر٦١	٦ر٣	١ر٨٠١	٣٠ر٥	٧ر٢١٤	٢٢ر٤

المصـدر : United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/ 190, P. 151.

الى المحلية من ٥ر٨ ٪ الى ٣ر٣٣ ٪ الى ٥ر٦٥٪ فى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ على التوالى . (٥) .

اما من حيث الملكية فتتمتع الشركات الدولية عموما بسيطرة فعالة على فروعها وذلك من خلال ملكيتها الكاملة لتلك الفروع أو ملكية اغلب الاسهم او من مركز اقلية . فمثلا تسيطر الشركات الدولية والامريكية والبريطانية سيطرة كاملة أو غالبة على ٨٠ ٪ و ٧٥ ٪ من اجمالى فروع كل منهما على التوالى ، وبالمثل فان ٩٠ ٪ من اجمالى الاستثمار المباشر لتلك الشركات كانت فى فروع تملك على الاقل غالبية اسهمها . وهذه الرغبة فى السيطرة تبدو وكأنها ظاهرة عامة للشركات الدولية فيما عدا اليابان حيث نسبة كبيرة من الاستثمارات المباشرة الاجنبية لشركاتها الدولية تتمثل فى شركات أو فروع اجنبية تحتل فيها مركز الاقلية . ويرجع ذلك فى الغالب الى اختلاف طبيعة اسلوب السيطرة بالاضافة الى التوزيع الجغرافى للاستثمارات . فمثلا تركز نشاط الشركات اليابانية الدولية فى التجارة والصناعة الخفيفة يوحى بأن فروعا تتسم بصغر الحجم ومبلغ الاستثمار قد يفى بالغرض ، اضف الى ذلك ان معظم هذه الفروع تقع فى دول نامية ، الامر الذى يجب معه تفادى اثارة المشاعر الوطنية وحساسية تلك الدول ضد الاستثمار الاجنبى (٦) .

لقد كان للثورة العلمية فى ميادين التكنولوجيا والادارة والتسويق والتوزيع الدور الاساسى — لحد بعيد — فى النمو الاقتصادى الذى يشاهده هذا العصر . ولا نكون مغالين اذا اعتبرنا الشركات الدولية عنصرا اساسيا فى هذه الثورة اذ تعمل دائبة على تنمية طاقاتها وقدراتها فى العلوم التكنولوجية والادارية والتسويقية والتوزيعية عالميا ، وبالتالى لها دور كبير فى النمو الاقتصادى على الصعيد العالمى*. ولذا فمن الطبيعى ان تكون هذه الشركات مصدرا تلجأ اليه الدول النامية فى محاولة الحصول على ما قد تحتاجه فى عملية التنمية سواء كان خبرات ادارية ، أو تكنولوجية أو مهارات فنية او رأسمال أو خدمات تسويقية او استثمار مباشر .

ينبغى علينا قبل ان نحكم على دور هذه الشركات فى عملية التنمية ان نوضح ان هدفها الاساسى ومحور استراتيجيتها هو الربح وليس من سياستها او اهدافها الاصيلة التنمية الاقتصادية. ولذا فعلى الرغم من حاجة الدول النامية للقرارات والامكانيات المختلفة لهذه الشركات فاننا نلاحظ أنه باستثناء تلك الشركات التي تعمل في النشاطات الاستخراجية فان الشركات متعددة الجنسية لا تنجذب الى جميع الدول النامية بدون تمييز ، اذ لا بد من توافر مواصفات معينة لها القابلية على الاتساع حيث متوسط دخل الفرد مرتفع وحيث تتوفر المهارات العمالية العالية وحيث الاوضاع السياسية مستقرة بالاضافة الى وجود الهياكل الاساسية والمرافق الاخرى التى يتطلبها قيام المشاريع الدولية .وهذا يوضح لحد كبير ، كما لا حظنا فى الجزء الاول ، اتجاه معظم هذه الشركات الى الدول المتقدمة اقتصاديا . ولذا نجد الكثير من الدول النامية فى محاولتها لجذب الشركات الدولية تقدم لها العديد من التسهيلات كالاعفاء من الضرائب لمدد

* بلغ اجمالى القيمة المضافة للشركات الدولية سنة ١٩٧١ (٥٠٠) بليون دولار أى ما يعادل ٢٠ ٪ من الناتج الاجمالى القومى للعالم .
راجع :

مختلفة ، والحماية الجمركية ، واعانات التصدير والحد من المنافسة الداخلية وغيرها من التسهيلات ** .

ونقطة اخرى نود أن نؤكدها قبل مناقشةآثار الشركات الدولية على عملية التنمية وهى انه نظرا لاختلاف وتعدد أنواع هذه الشركاتفان المهارات والقدرات التى توفرها الشركات التى تعمل فى حقل الصناعات الاستخراجية تختلف عن تلك التى تقدمها الشركات التى تعمل فى الصناعات التحويلية . كما أن أسلوب معاملةفروع هذه الشركات مختلف . فالبعض يخضع فروعهم الى استراتيجية دولية شاملة ، من حيثربط سائر الفروع من حيث الانتاج والتسويق والتمويل بينما يعامل البعض الآخر من الشركاتفروعه كوحدات مستقلة تماما (٧) . ومن جهة اخرى فان ردود فعل الدول المضيفة تجاه هذهالشركات متفاوتة . فالدول النامية المتقدمة نسبيا والتى تملك صناعة وطنية قوية يختلفموقفها من الاستثمار الاجنبى عن دولة فقيرة نسبيا . وعلى الرغم من التفاوت فى طبيعة وحجم الشركات ، فان هناك جوانب للنشاط الدولى يمكن تعميمها على الشركات الدولية مهما كانتطبيعة هذا النشاط . وهذه الجوانب هامة وعامة لمعظم الدول المضيفة ولمعظم الشركات الدوليةبحيث تستحق الاهتمام ، ولذا سنناقشها فيما يلى . وسيكون التركيز على الشركات الدوليةكمنتجين صناعيين فى القطاعات الاستخراجية والتحويلية فى الدول النامية .

ان الشركات الدولية ، بصفة عامة ، تقدمللدول المضيفة رزمة أو مجموعة موارد وقدرات دون أن تتخلى عن ملكيتها أو السيطرة عليها .ومن ثم فان اثر أو آثار الشركات الدولية يتوقف على طبيعة محتوى او مكونات الرزمة أو المجموعةواستراتيجية الشركات الدولية من ناحية ، وعلى المناخ التى تمارس فيه الشركات الدولية عملياتهامن ناحية اخرى . فمثلا يؤدى رأس المال الاجنبى الى تنمية موارد الدولة المضيفة وازالة العجز فىالصرف الاجنبى . لكنه يترتب على ذلك خروج راس مال من الدولة المضيفة على شكل أرباحورسوم ، أو قد يؤدى الى انخفاض الصادرات نتيجة زيادة الدخل بحيث يزيد من استهلاكسلعة الصادرات أو قد يؤدى الى زيادة اجمالى الواردات . وكل ذلك من شأنه زيادة الجانب المدين من ميزان المدفوعات مما قد يترتب عليه حدوث العجز فيه مرة أخرى . هذا وتشير احدى دراسات هيئة الامم الى ان صافى حركة رأس المال بين الشركات الدولية والدول النامية فى غير صالح الدول النامية . حيث أن عوائد الاستثمارات الاجنبية فى الدول النامية تفوق اجمالى الاستثمارات الاجنبية الواردة (٨) .

ومن ناحية أخرى فان التكنولوجيا الحديثة التى قدتكون احدىمكونات الرزمة ، قد تؤدى الىتحسين استخدام الموارد وزيادة الانتاجية ، لكنها قد لا تكون من النوع المناسب لحاجة الدولة المضيفة التى تقتضى زيادة فرص التوظف والتخفيف من حدة البطالة . كما أن المهارات الادارية والتسويقية قد تؤدى الى زيادة الانتاجية وتوفير السلع لكنها قد تؤدى ايضا الى تحويل الموارد من حيث الحاجة اليها ماسة الى حيث يمكن أن تكون أكثر ربحا (٩) . هذا بالنسبة للعناصر الملموسة أو المحسوسة التى قد تحتوى عليهاالرزمة . الا ان الآثار التى تنطوى عليها العناصر

** ان مثل هذه التسهيلات التى تقدم فى المراحل الاولى من قدوم الشركة الدوية تصبح مصدر مشاكل عادة فى المراحل اللاحقة بين الشركة الدولية والدول المضيفة .

غير المحسوسة التي قد تحتوي عليها الرزمة ، ان جاز التعبير ، هى التى نتجت عنها الآثار بعيدة المدى . فالرزمة مثلا لا تستمد اهميتها فقط من العناصر التى تشتمل عليها بل ايضا من كونها منفذا لراس المال والتكنولوجيا والمهارات المتنوعة وشبكة الاسواق العالمية التى تسيطر عليها الشركات الدولية . كما انه لا ينبغى اعتبار الزيادة فى الدخل القومى فقط بل ايضا امكانية التأثير على اتجاه عملية التنمية . هذا وقد تخدم الشركات الدولية كرسل حضارة وعملاء لربط الدول النامية بالاقتصاد العالمى ، الا انهم بذلك يضعون الدول النامية فى موقف يزيد من تبعية هذه الدول واعتمادها على الاقتصاد العالمى(١٠).

ومن ناحية اخرى فان الدفعات التى تسببها الشركات الدولية للقطاعات الانتاجية لا توفر دائما أساسا لنمو اقتصادى مطرد واقتصاد قوى . ان القطاعات الاجنبية المعزولة ــ خصوصا فى القطاعات الاستخراجية ــ تكون الصلة لحد كبير منعدمة بينها وبين باقى القطاعات الاقتصادية فى الدولة . فيكون بذلك دورها محدودا من حيث تنشيط أو اقامة صناعات اخرى وبالتالى لا يكون لها أثر ظاهر فى رفع مستوى الكفايات المحلية على الرغم من ضخامة استثماراتها واستخدامها لمختلف المهارات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة فى مراحل الانتاج ولتوزيع المختلفة (*) . كما أن تقييد المنافسة التى يستفيد منها المشروع الاجنبى لن تكون فى مصلحة الدولة المضيفة فى مراحل لاحقة . كما ان محاولة الدولة المضيفة زيادة الضرائب أو تقنين تحويل الصرف الاجنبى للخارج قد تقاومه الشركات الدولية وذلك برفع أسعار الواردات أو تخفيض اسعار الصادرات . هذا وقد تحاول الدولة المضيفة التغلب على هذه المشاكل وذلك باصرارها على المشاركة فى عملية تقرير سياسة واهداف الفرع المحلى للشركة الدولية . الا أن مثل هذا الاجراء لا يؤثر دائما على جهاز السيطرة للشركة الدولية . وان فقدت الشركة السيطرة على احد فروعها فان الفرع قد يفقد بعض المزايا التى كانت تحصل عليها الدولة المضيفة والتى تتمثل فى زيادة الدخل ، وتوفير الصرف الاجنبى ، وحصيلة الضرائب على سبيل المثال (**) .

ومن الآثار الاخرى التى يجب اخذها بعين الاعتبار توزيع الدخل فى الدولة المضيفة .

ز يادة الدخل المترتبة على نشاط الشركات الدولية وارتفاع معدل النمو الاقتصادى لا يعنى بالضرورة تحسنا فى توزيع الدخل بل قد يؤدى الى ازدياد التفاوت فى الدخول . وبذا تستفيد قلة مميزة فى الدولة من معظم زيادة الدخل . كما أن نشاطات التسويق التى تقوم بها الشركات الدولية قد تكون مركزة على سلع تستهلك عادة فى الدولة المتقدمة وبالتالى تكون موجهة لذوى

* ترجع محدودية الإثر لعدة أسباب منها اسلوب الانتاج الراسمالى الكثيف الذى يترتب عليه انخفاض نسبة العمل بالنسبة لراس المال فى العملية الانتاجية ثم لاستراتيجية الشركات الدولية التى تعمد فى اغلب الحالات الى الاكتفاء باستخراج المواد الاولية وتصديرها رأسا بدون تصنيع فى الدولة المضيفة .

** لقد لجأت شركات النفط الدولية فى العراق الى مثل هذا الاسلوب نتيجة خلافها مع الحكومة العراقية . انما لا يجب اعتبار ذلك قاعدة عامة فمن الشركات الدولية من يحاول التكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة للدولة المضيفة بحيث يتجاوب مع الوضع الجديد ويبقى على علاقته مع الدول المضيفة بصورة او باخرى .

الدخول المرتفعة فى الدول النامية ومن ثم تشجع عادات استهلاكية فوق امكانيات الدول الفقيرة منها ولا تتوافق واستراتيجية التنمية فى تلك الدول (١١) .

ان الآثار غير الاقتصادية لنشاط الشركات الدولية لا تقل وزنا عن الآثار الاقتصادية . فالمؤسسات الاجتماعية والتقاليد والقيم الحضارية تكون معرضة ومفتوحة للتاثر بتقاليد وقيم الشركات الوافدة خصوصا اذا كانت المرحلة الحضارية التى تعيشها الدولة المضيفة بدائية بالنسبة للمرحلة التى تعيشها الدولة الام . فتقاليد الادارة الحديثة ، على سبيل المثال التى تصر على الكفاية الانتاجية قد تعتبر لا انسانية فى بعض المجتمعات التقليدية . كما أن الشخصية الحضارية ذاتها والهيكل الاجتماعى بأسره فى الدولة النامية قد يكون فى خطر خصوصا اذا حاولت الشركات الدولية أن تفرض أنظمتها وتقاليدها الاجتماعية على الدولة المضيفة . مما يترتب عليه غالبا مقاومة لوجود الشركات الدولية (١٢) . كما أن الآثار السياسية التى تترتب على وجود الشركات الدولية غالبا تكون على جانب كبير من الاهمية . فالشركة الدولية قد تسعى ليكون لها دور سياسى مباشر فى الدول المضيفة لضمان استمرارية التمتع بالامتيازات المتاحة لها ، كما انها قد تستغل كوسيلة للضغط على الدول المضيفة من قبل الدولة الأم وفى نفس الوقت قد تكون موضع تهديد من قبل الدولة المضيفة يراد به الدولة الأم ، أو قد تتسبب هى فى مجابهة مباشرة بين الدولة المضيفة والدولة الأم (*) .

ان ما تقدم يمثل بعض العوامل الاساسية التى تساهم فى تكوين وتشكيل آثار الشركات الدولية على عملية التنمية والتى تكون أيضا مصدرا للخلاف بين الشركات الدولية والدول المضيفة . وهذا بدوره يستدعى من الدول النامية ، نظرا لندرة مواردها الاقتصادية ، أن توزع هذه الموارد بكفاءة حسب الاولويات فى الاجلين القصير والطويل . ولذا فمن الضرورى وضع الخطط التى توضح هذه الاولويات وبالتالى أهداف التنمية . ومن ثم فان السعى لاستقدام الشركات الدولية يكون للمساعدة على تحقيق هذه الاهداف وبذلك لن يكون هناك تعارض بين نشاط الشركة الدولية واستراتيجية وأهداف التنمية الوطنية . ومن شأن ذلك ايضا الحد من أسباب قيام الخلاف بين الطرفين .

ان الدور الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسية فى عملية التنمية فى المرحلة الراهنة لا يزال محدودا جدا ، على الرغم من اهميته النسبية بالنسبة للدول النامية . فقد استوعبت الدول النامية ثلث اجمالى الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات البالغة ١٦٥ بليون دولار بينما لا يمثل اجمالى انتاجها القومى سوى سدس اجمالى الناتج القومى العالمى ـ باستثناء الدول الاشتراكية . وهذا المعيار لايمكن اعتباره مقياسا منطقيا أو موضوعيا اذا أخذنا بعين الاعتبار

---

* الامثلة على مثل هذه الحالات كثيرة فى تاريخ الشركات الدولية ، أهمها من ناحية تقليدية شركة الهند الشرقية ، وشركة الفواكه المتحدة فى أمريكا الوسطى والجنوبية ، وشركة النيترات الامريكية فى شيلى ، بالاضافة الى الازمات الدولية التى نجمت عن تأميم شركات النفط فى ايران وشركة قناة السويس .
راجع :

الحجم السكانى لهذه الدول ومستوى الدخل ومتطلبات تحقيق أهداف التنمية المتوخاة ، اذ عندها يصبح مبلغ الخمسة وخمسين بليون دولار نسبيا رقما هامشيا . ومن ناحية أخرى اذا راجعنا توزيع الاستثمارات المباشرة الدولية فى الدول النامية نجد انها تتركز فى النشاطات الاستخراجية حيث تستوعب هذه النشاطات ٥٠ ٪ من اجمالى الاستثمارات (*) . ويتميز الانتاج فى هذه النشاطات بكثافة راس المال وبالتالى انخفاض نسبة العمل فيها ، ومن ثم فان تأثيرها على التوظف والعمالة ولو انه ايجابى لكنه محدود جدا . وأيضا بسبب استراتيجية الشركات الدولية فان النشاطات الاستخراجية لا يترتب على قيامها ، عادة ، نشاطات اقتصادية متصلة وذلك لانحصار النشاط فى استخراج الموارد وتصديرها ، وبذا تكون مساهمتها محصورة لحد كبير فى التأثير على الصادرات ومن ثم توفير الموارد المالية للدولة المضيفة . وحتى بالنسبة لصافى راس المال بين الدولة المضيفة والشركات الدولية فالارقام الواردة فى الجدول التالى تشير الى انه فى صالح الشركات الدولية وبالطبع فى غير صالح الدول المضيفة سواء كانت نفطية أو غير نفطية . فقد ارتفع صافى ما استلمته الشركات الدولية من ٧ر١٨٤٣ مليون دولار سنة ١٩٦٥ الى ١ر٣٧٢٩ مليون دولار سنة ١٩٧٠ . وكان مصدر معظم هذه الزيادة من الدول النامية النفطية اذ ارتفع صافى تسربات رأس المال فيها من ٦ر١٨٠٩ مليون دولار الى ٣٣٤١ خلال الفترة ذاتها . أما الدول غير النفطية فمع ان الزيادة فى صافى التسربات كانت أقل منها فى الدول النفطية الا أن نسبة الزيادة كانت أكبر بكثير منها فى الاولى اذ ارتفع صافى التسربات بنسبة ١٠٠ ٪ ، من ١ر٣٤ مليون دولار الى ١ر٣٨٨ مليون دولار . الامر الذى من شأنه أن يضع الدول النامية فى عداد مصدرى رأس المال . وهذا تناقض غريب اذا اعتبرنا ان من المشاكل الاساسية للدول النامية هو الافتقار الى رأس المال . ومن الطبيعى أن يثير هذا الوضع ان عاجلا أو آجلا تأثيره على الدول النامية ومن ثم يستمر الخلاف بين الطرفين .

ان الشركات متعددة الجنسية فى الآونة الاخيرة الراهنة ، فى موقف لا تحسد عليه ، اذ انها ليست موضع نقد الدول المضيفة فقط بل أيضا الدول الأم وبعض وكالات هيئة الامم المتحدة (**) . فالمجتمع يبدو انه قد أحس فى هذه الفترة بمشاكل الدول النامية ، ولذا اتخذت التوصيات لحث الدول المتقدمة على تغيير سياساتها الاقتصادية تجاه الدول النامية وتقديم العون لها ، كما حثت الدول النامية على التعاون فيما بينها ، وأكدت على حق هذه الدول فى السيطرة والسيادة على مواردها الاقتصادية والحد من نشاط الشركات الدولية بل وتأميمها اذا كان ذلك يخدم مصالحها الاقتصادية (١٣) .

---

* راجع الجداول الواردة فى الجزء الاول للتعرف على توزيع الاستثمار الدولى المباشر بين النشاطات المختلفة ومتوسط حجم المؤسسات التى تعمل فى تلك النشاطات ومقارنتها بتلك السائدة فى الدول المتقدمة .

** لقد كانت الشركات الدولية الامريكية موضع تحقيق خصوصا فيما يتعلق بالاسعار والضرائب ومؤخرا بصدد العمولات أو المساعدات المالية التى كانت تدفع للعملاء الاجانب أو بعض المسؤولين الامريكيين .

جـــــدول رقـــم ـ ٦ ـ

الاستثمارات الدولية المباشرة والعوائد الناجمة عن اجمالى الاستثمارات المتراكمة فى بعض الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠

(بملايين الدولارات)

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الدول النامية (المجموع)						
الاستثمار الاجنبى المباشر	١٣٤٢ر٤	١٢١٥ر٤	١٠٧٤	١٣٧٢	١٥١٣ر٦	١٦١٢ر٧
عوائد الاستثمار الاجنبى	٣١٨٦ر١	٤٠٦٣ر٩	٤٢٤٦ر٢	٤٩٨٢ر٦	٥١٥٥ر٨	٥٣٤١ر٨
الرصيد	-١٨٤٣ر٧	-٢٨٤٨ر٥	-٣١٧٢ر٢	-٣٦١٠ر٦	-٣٦٤٢ر٢	-٣٧٢٩ر١
الدول النامية (غ النفطية)						
الاستثمار الاجنبى المباشر	٩٠٦ر٨	٨٤١ر٤	٨٦٩	٩٧٥	١١٢٧ر٦	١٢٩٠ر٧
عوائد الاستثمار الاجنبى	٩٤٠ر٩	١٢٤٧ر٩	١٣٨٠ر٢	١٥٨٨ر٦	١٧٢٠ر٨	١٦٧٨ر٨
الرصيد	-٣٤ر١	-٤٠٦ر٥	-٦٩١ر٢	-٦١٣ر٦	-٥٩٣ر٢	-٣٨٨ر١
الدول النامية (النفطية)						
الاستثمار الاجنبى المباشر	٤٣٥ر٦	٣٧٤	٣٨٥	٣٩٧	٣٨٦	٣٢٢
عوائد الاستثمار الاجنبى	٢٢٤٥ر٢	٢٨١٦	٢٨٦٦	٣٣٩٤	٣٣٤٥	٣٦٦٣
الرصيد	-١٨٠٩ر٦	-٢٤٤٢	-٢٤٨١	-٢٩٩٧	-٣٠٤٩	-٣٣٤١

المصدر ـ من الجدول رقم ٤٢ فى تقرير هيئة الامم .

United Nations, **Multinational Corporations in World Development**, ST/ECA/190.

لكن لم هذا الانقلاب على الشركات الدولية وباى حق ؟ ان الشركات الدولية تسيطر على طاقات وامكانيات عملاقة لو وجهت لمساعدة الدول النامية لكان لها شأن لا يستهان به فى هذا المجال . ويبدو ان الحكم على الشركات الدولية قد استند على هذا المنطق لحد ما . والواقع بالطبع غير هذا . فدور الشركات الدولية محدود جدا فى مجال تنمية الدول النامية ، بل ان استجابتها للمطالب التجارية فى الدول المتقدمة اكثر من تجاوبها مع مطالب واهداف التنمية فى الدول النامية . وهذا الوضع ــ من وجهة نظر موضوعية ــ له ما يبرره اذا اخذنا بعين الاعتبار ان تنمية الدول النامية لم تكن ابدا هدفا من أهداف هذه الشركات اذا كان ولا يزال الربح هدفها ومحركها الاساسى . لا اعتقد ان هذا الامر غير وارد بالنسبة للدول النامية . بل انه من الاسباب الاساسية التى تجعلها تعتقد بأن الشركة الدولية مدينة لها وخصوصا تلك المستغلة للثروات الطبيعية كالنفط والمواد الاولية الاخرى . والسبب يكمن فى تاريخ هذه الشركات من جهة وفى خصائصها واستراتيجيتها من جهة اخرى . ان معظم هذه الشركات قد حصلت على امتيازات فى فترات كانت الكفة الراجحة فى جانبها غالبا بسبب كون معظم تلك الدول المضيفة رازحة تحت نير الاستعمار أو بدائية غير قادرة على استغلال مواردها الطبيعية بحيث كانت شروط الامتياز فى صالح هذه الشركات . ومن ناحية أخرى الصبغة الاحتكارية التى تطغى على هذه الشركات وبالتالى الاساليب الاحتكارية التى تمارسها للتأثير على الانتاج والاسعار (*) . اضف الى ذلك ان هذه الشركات لم تحاول أن تتكيف مع الظروف والتطورات التى تعيشها الدول المضيفة . بل على العكس كانت مصدر تحد لها ، كما حدث مع الدول النفطية . الامر الذى حدى بالدول المنتجة والمصدرة للنفط الى تكوين منظمة الاوبك التى كان من أهدافها الاساسية الحيلولة دون تخفيض الشركات الدولية النفطية للاسعار دون التشاور مسبقا مع الدول المضيفة . وقد تلا ذلك حركات تأميم ومشاركة أو شراء لاصول الشركات النفطية الدولية فى الدول المضيفة . ويبدو ان المناخ العام فى غير مصلحة الشركات الدولية من حيث الاستثمار المباشر فى النشاطات الاستخراجية ، اذ انه نظرا لاهمية النفط والمواد الاولية الاخرى بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة فان الحكومات اصبحت اطرافا منظمة للعلاقات التجارية فيما يتعلق بهذه السلع على الاخص . ومن شأن ذلك تقليل دور الشركات الدولية فى هذا المجال . لكن هذا يجب الا يعنى ان دور الشركات الدولية قد انتهى بل على العكس يجب دعمها ، اذ انها مصدر غنى بطاقات وامكانيات هائلة ، لكن ضمن حدود وقيود دولية اذا امكن . وبالطبع لا يمكن أن نتوقع من مثل هذه المشاريع الا تقوم على الربح ، لكنه ربح مقترن بمسئولية دولية ** . وبالطبع لا يتوقع ان يتحمل المشروع

---

* هناك اسباب عديدة اخرى ذكرناها فى الجزء السابق اهمها التبعية الاقتصادية والسياسية ، والتعارض مع السيادة الوطنية وعدم توافق الشركات الدولية وأهداف التنمية بالاضافة الى التدخل بالشؤون السياسية للدولة المضيفة .

** ان هذا يتطلب بالطبع اقامة هيئة دولية للرقابة على اعمال الشركات الدولية .

الدولي العبء باكمله ، اذ ان على الدول المضيفةان تشارك ايضا وذلك بالقيام باعداد خطط تحدد بموجبها استراتيجية واهداف التنمية حتى لا يكون هناك تعارض بين هذه الاهداف واهداف الشركة الدولية . ولا اريد ان ابدو هنا وكأني اقول بـأن اعتماد هذه الدول في التنمية يجب ان يكون على الشركات الدولية . ان الشركات الدولية عنصرهام هذا صحيح ، لكن على الدول الناميـة ان تحاول جهدها أن تعتمد على مصادرها الذاتيةفي المقام الاول وان تحاول التعاون فيما بينهـا لتنمية مواردها الاقتصادية ، وبالطبع لا يمكن انتعزل نفسها عن الدول المتقدمة اقتصاديا .

الحواشي

راجـع :

(1) **U.N. Declaration on the Establishment of a New International Economic Order.** May 9, 1974.

راجـع :

(2) Raymond Vernon, **Sovereignty at Bay: The Multinational Spread of United States Enter prises** (New York, 1971). Johnson H. J.; "The Multinational Corporation as an Agency of Economic Davelopment: Some exploratory observations," In B. Ward, L. d'Anjou and J. D. Runnals, eds. **The Widening Gap: Development in the 1970s** (New York, 1971).

راجـع :

(3) Fredrick T. Knickerbocker, **Oligopolistic Reaction and Multinational Enterprise** (Boston, 1973).

راجـع :

(4) United Nations, **Multinational Corporations in World Development**, ST/ECA/190, New York, 1973, PP. 138, 139, 143, 146.

حيث اسقينا المعلومات الرقمية من الجداول الواردة فى تلك الصفحات .

راجـع :

(5) Frank Mastrapasqua, **U.S. Expansion Via Foreign Branching: Monetary Policy Implications (New York)** PP. 23-25.

راجـع :

(6) I. M. Stopferd, and L. T. Wells, **Managing the Multinational Enterprises** (New York, Basic Books, 1972).
United Nations; **Multinational Corporations in World Development**, ST/ECA/190, PP. 152-155.

راجـع :

(7) M. Z. Brooke and H. L. Remmers, **The Strategy of Multinational Enterprise** (London, Longman, 1970).

راجـع :

(8) United Nations; **Multinational Corporations in World Development**, PP. 192-193 (Table 42).

راجـع :

(9) UNCTAD, **Private Foreign Investment in Relation to Development** (New York, 1973).

(10) R. Vernon; **The Economic and Political Consequences of Multinational Enterprise: An Anthology (Boston, 1972).**

راجـع :

(11) R. Vernon; **The Economic and Political Consequences of Multinational Enterprise: An Anthology, op. Cit.**

راجـع :

(12) Raul Perbish, **Toward a New Trade Policy for Development** (United Nations, 1964).

راجـع :

(13) UNIDO; **Lima Declaration and Plan of Action on Industrial Development And Co-operation** (Lima, Peru, March 1975).

شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري

د . منذر عبد السلام *

تكون الشركات المتعددة الجنسيات شكلابارزا من اشكال التعاون الاقتصادى الذى لعب دورا كبيرا فى تجميع المدخرات من دول متعددةبغية تكوين راس المال الذى تتطلبه الاستحداثات الاقتصادية التى لم يعد يكفيها اليوم ما يستطيعبلد واحد أن يستقطعه من دخله اليومى لاغراض الاستثمار . وحتى فى البلدان التى حبتها الطبيعةبموارد غزيرة ، فان البحث عن أسواق جديدة من ناحية وتوفر عوامل انتاج رخيصة من ناحية أخرىيكون حافزا كافيا لاندفاع هذه البلدان نحو تكوين شركات متعددة الجنسيات . غير ان هذه الشركات وان تماثلت فى كثير من الاحيان انظمتها القانونية ، تختلف من حيث الاهداف والغايات . فالشركات المتعددة الجنسيات التى تكونت فى الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان ساهمتالى حد بعيد فى تطوير الانتاج وادخال المبتكرات العلمية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة علىنطاق لم يسبق له مثيل .

وقد شهد العديد من الصناعات كصناعةالسيارات والاجهزة الالكترونية والكهربائية والصناعات الكيماوية وصناعات متعددة أخرى ،تطورا منقطع النظير بفضل الشركات المتعددة الجنسيات . الا اننا نعرف شكلا آخر من هذاالنوع من الشركات تأسس بمساهمة عدد من الدول المتقدمة لا لغرض التعاون الاقتصادى فيمابينها فحسب وانما لاستغلال ثروات البلدان الاخرى . وتعتبر شركات النفط ، التى كانت اليتاريخ قريب تهيمن على الموارد النفطية العربية ابرز مثال فى هذا المجال .

ولم يبق قطاع النقل البحرى بمعزل عن هذاالتطور فقد عرف هو الاخر نماذج متعددة من الشركات المتعددة الجنسيات . ويمكن تعريفشركة الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات بأنها مشروع مشترك بين بلدين أو أكثر ويتولى نقل البضائع أو الاشخاص أو الاثنين معا عن طريق البحر .

وبما ان العالم يقسم اليوم الى عالم متقدموآخر نامى ، فان شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات يمكن أن تقوم بين مجموعة من البلدان النامية أو بين عدد من هذه الاخيرة ومجموعة من البلدان المتقدمة . والواقع ان تعريف هذا النوعمن الشركات يرتكز على معيارين أساسيين هما : معيارا الملكية والادارة (١) .

وفى شركات الملاحة البحرية الحديثة ، كماهو الحال فى العديد من القطاعات الاقتصادية الاخرى ، لم يعد الجمع بين هاتين الوظيفتينممكنا . فالملكية تعود لعدد من المساهمين الذين يكونون أفرادا أو مؤسسات خاصة أو قطاعا عاماأما الادارة فيتولاها فنيون لا ينتمون بالضرورة الى صفة المالكين وانما يكونون فئة مؤهلة بنعتها الاقتصاد الحديث بالتكنوقراط .

* العضو الفنى بجامعة الكويت .

غير انه ينبغى التركيز على معيار الملكية وذلك لان كثيرا من البلدان النامية تعهـد ادارة شركاتها الملاحية الى شركات اجنبية بسبب الافتقار الى الاطر الكفوءة .

ومما تجدر الاشارة اليه هنا هو ان انشاءشركة ملاحية بحرية متعددة الجنسيات تقوم بين بلدان نامية واخرى متقدمة قد يتمخض عن سيطرة هذه الاخيرة على المشروع . لذا ينبغى أن تضمن البلدان النامية حصة تمكنها من توجيه الشركـــةنحو خدمة مصالحها وذلك عن طريق تملك القسم الاكبر من الاسهم او ضمان حقوق خاصة فـــىالتصويت .

ان اول قضية تطرح لدى دراسة موضوعمعين هى التساؤل عن مزايا ومنافع هذا الموضوع. ولهذا سيتناول الجزء الاول من هذا البحث مزاياالشركة الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات ، بحيث نركز بالدرجة الاولى على منافع شركاتالملاحة التى تقوم بين البلدان النامية ، ثم نتعرض بعد ذلك الى ما يمكن ان يتحقق من مكاسب نتيجةالتعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فى حقل المشاريع الملاحية البحرية المشتركة . وقـــدوجدنا من المفيد أن يختتم هذا الجزء بالتعرض لبعض النماذج لشركات الملاحة البحرية المتعددةالجنسيات فى العالم .

وقد خصص الجزء الثانى من هذا البحثلدراسة أهم مشكلات الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات . وسوف يتضمن هذا الجزءبعض الملاحظات التى تساهم فى تذليل العقبات التي قد تعترض طريق التعاون فى مجال الملاحةالبحرية .

أما الجزء الثالث فقد كرس لاستعراض مشاريع التعاون العربى فى مجال الملاحة البحرية وتقيم حصيلة الجهود التى بذلت الى الان بهدفالتوصل الى تكوين مشاريع ملاحية مشتركة .

اولا : ــ مزايا الشركات الملاحية البحريةالمتعددة الجنسيات (٢) :

اذا استطعنا ان نستبعد النعرات القطريةوبعض الاعتبارات السياسية يمكننا أن نجد فى الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات مزايا لا يستطيع البلد النامى أن يحققهـــا بامكاناته الذاتية . غير انه يجب التنويه من الان بأن هذهالمزايا تختلف باختلاف مجال نشاط الشركة الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات . فقد تبرز هذه المزايافى الخطوط الملاحية المنظمة ولا تظهر بالوضوح ذاته فى خدمات السفن الجوالة ، وقد تختلف منحيث الاهمية بين الناقـــلات العادية والبواخـــر المتخصصة . لذلك ينبغى أن نقوم اولا بدراسةتحليلية للتكاليف والعوائد فى كل حقل من حقول الخدمات البحرية (٣) . ومن ناحية أخرى فانتحقيق هذه المزايا يعتمد الى حد كبير على عاملين أساسيين : ــ

١ ــ رغبة البلدان المساهمة فى انجـــاحالمشروع واستعدادها لتقديم التنازلات اللازمة لانجاح اى مشروع مشترك .

٢ ــ ايجاد ادارة كفؤة مسلحة بالصلاحياتالتى تمكنها من اتخاذ القرار اللازم فـــى الوقت المناسب .

بعد هذه الملاحظات يمكننا التعرض بشيء من التفصيل الى مزايا الشركات الملاحيـــــة البحرية المتعددة الجنسيات :

١ ــ تيسير راس المال وتوزيع أعباء الاستثمار على الدول المساهمة :

لتدادى التقدم التكنولوجي الذى يشهـــده عالمنا المعاصر الى تزايد الحاجــــة الى رؤوس الاموال بسبب ارتفاع تكاليف المعدات الحـــديثة من ناحية وسرعة اندثارها من ناحيـــــة اخرى . ولم يعد ممكنا ان نجد مجالا للمقارنة بين المبالغ التى يتطلبها الاستثمار اليوم وتلك التى كانت تحتاج اليها المشاريع حتى تاريخ قريب قد لا يتجاوز الخمس عشرة سنة . ذلك انه بغض النظـــر عن اثر معدلات التضخم المتزايدة باستمرار ، أصبحت المعدات الحديثة باهظة التكاليف لاختلافها نوعيا عن تلك التى كانت تستخدم فيما مضى . واذا كان لنظام الانتاج الكبير من مزايا تتعلـــق بتكاليف الانتاج واسعار البيع فان آفة التضخم المتفشى فى العالم الصناعى من ناحية وتدهــور اسعار صادرات البلدان النامية لفترة طويلة من ناحية اخرى ، وضعت قضية الحصول على رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار على راس مشـــكلات العالم الثالث .

والواقع ان احد اهم مزايا الشركات المتعددة الجنسيات هى توسيع مجالات الحصول على رؤوس الاموال . فبدلا من الاعتماد على الموارد الداخلية لقطر واحد يمكن الاستفادة من امكانات عدة بلدان . ومما لا شك فيه ان المشروع المشترك يستطيع الحصول على اعانات اكبر ، ذلـــك ان هذه الاعانات سوف تتأتى من عدة حكومـــات بدلا من حكومة واحدة . والاعانات تلعـــب دورا كبيرا فى تطوير النقل البحرى لانها تســـاعد الشركات الملاحية على شراء البواخر او بنائها. كما أن الشركات الملاحية البحرية المتعـــددة الجنسيات تستطيع الاقدام على عقد قروض تتناسب من حيث الحجم والمتطلبات الضخمة للاستثمار فى حقول النقل البحرى . ومما يسهـــل عملية الاقتراض هذه هو ان المؤسسات المالية الدولية تمنـــح القروض بشروط افضل للمشاريـــع المشتركة نظرا لقوة مركز هذه الاخيرة واهمية الضمانات التى تستطيع تقديمها .

ان لتعدد مصادر راس المال نتيجـــة ذات اهمية خاصة تتمثل فى توزيع اعباء الاستثمار على البلدان المساهمة . والواقع أن لهذا الامــــر اهميته بسبب ضخامة الكلفة الراسمالية للدخـــول فى صناعة النقل البحرى وبسبب متطلبات القطاعات الاقتصادية الاخرى . ويصح القول كذلـــك بالنسبة للبلدان التى احرزت بعض التقدم فى ميدان النقل البحرى والتى ترغب فى تطوير وسائل نقلها عن طريق استخدام معدات النقل الحـــديثة كأوعية الشحن (Containers) والبواخر المتخصصة التى تبنى لنقل انواع معينة من البضائع (Purpose-built Vessels) ذلك أن هذه المجالات كثيفة الاستخدام لراس المال والبلد الذى يمتلك خبرة عن النقل البحـــرى واساليبه ويفتقر الى راس المال سيجد فى الشركة الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات السنـــد الذى يخفف عن كاهله اعباء التمويل . ولا تقتصر هذه المزية على شراء أو بناء السفن الجديدة وانما تمتد كذلك الى عملية شراء السفن المستعملة التى قد يفضل البلد شرائها بسبب انخفاض سعرها بالقياس الى الجديدة . ذلك ان الائتمان فى حالة شراء البواخر المستعملة اصعب منه بالنسبة لشراء

البواخر الجديدة . وتواجد الشركة المتعددةالجنسيات فى البلد يسهل عليه الحصول على الائتمان اللازم بشروط تتناسب ووضعه المالى .

٢ ـ المشاركة فى تحمل آثار المخاطر التجارية :

تتولد المخاطر التجارية التى يتعرض لها قطاع النقل البحرى عن سببين اساسيين هما : ـ

أ ـ انخفاض الطلب على النقل البحرى بسبب ماقد يصيب التجارة العالمية من ركود . والواقع أن المخاطر لا تقتصر هنا على مالك السفينة وانما تمتد الى مختلف العاملين فى حقول الملاحة البحرية . ومن المعروف أن المنافسة بين البواخر تشتد فى أوقات الركود فى التجارة العالمية والبواخر الاقل فاعلية سوف تكون الاكثر عرضة لآثار الازمة . وهكذا ، فان اشتراك البلد فى شركات متعددة الجنسيات سوف يخفف عنه آثار هذه المخاطرة من حيث ان هذه الاخيرة سوف توزع على عدة بلدان بدلا من أن تنصب بأكملهاعلى بلد واحد .

ب ـ اما السبب الثانى فيعود الى ان الاندثار الناتج عن التقدم التكنولوجى يتميز بعمق آثاره نظرا الى المدة الطويلة لاستخدام الباخرة . فالباخرة التى تصنع لكى تستخدم لسنوات طويلة ، والتى تعتبر قديمة بعد فترة وجيزة بسبب استحداثات التقدم الفنى والتى لا يعود استعمالها بالتالى اقتصاديا ، تصبح عبئا على صاحبها بدلا من أن تكون مصدر ربح . ونظرا لسرعة تطبيق مبتكرات العلم الحديث فان هذا العبء يصبح مضنيا بالنسبة للبلد النامى . ومن هنا تبرز اهمية انخراط هذا البلد فى شركة ملاحية متعددة الجنسيات يقتسم فيها هذا النوع من الاعباء بين الدول المساهمة .

٣ ـ تخفيف العبء على ميزان المدفوعات :

تعتبر شحة العملات الصعبة من الخصائص البارزة التى تتصف بها البلدان النامية وتظهر آثار هذه المشكلة بوضوح عندما يشرع البلد النامى بتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية حيث ينبغى أن ترتب أولويات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . وهكذا فان الدخول فى صناعة النقل لابحرى سوف يستوعب قسما كبيرا من موجودات البلد من العملات الصعبة وسيكون بالتأكيد على حساب الاستثمار فى قطاعات اقتصادية أخرى . ان الحل السليم فى مثل هذه الحالات هو أن يساهم البلد النامى فى مشاريع ملاحية مشتركة مع بلدان أخرى تشاطره الاعباء خاصة وأن وقتا طويلا قد يمضىبين الانفاق من أجل الحصول على البواخر وما يتوفر للبلد من عملات صعبة نتيجة الارباح التى يحققها اسطوله التجارى .

٤ ـ زيادة حجم الحمولة :

تقتصر خطوط الملاحة المحلية عادة على تجارة البلد نفسه بينما يستطيع الخط الملاحى المتعدد الجنسيات ، الذى يقوم بين عدد من البلدان النامية المتجاورة ، خدمة مجموع تجارة هذه البلدان. والواقع أن الشركات الاخيرة هذه تكون بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة الوسيلة الوحيدة

التى تمكنها من المساهمة بطريقة اقتصادية فى الخطوط الملاحية حيث أن حجم تجارة هذه البلدان صغير ولا يمكن تجزئة البواخر تبعا لذلك . كذلك تظهر مزية الشركة المتعددة الجنسيات بوضوح بالنسبة للبلدان التى ليست لها مرافىءبحرية (Land-Locked Countries) حيث قد تكون تجارتها البحرية محدودة او انها لا ترغب الاعتماد على بلد مجاور واحد وفى كلتا الحالتين تفضل المساهمة فى مشروع ملاحى مشترك .

وهناك فائدة كبيرة للشركة المتعددة الجنسيات بالنسبة لعمليات النقل داخل منظمة واحدة . ففى هذه الحالة يستطيع هذا النوع من خطوط النقل تقديم الخدمات بطريقة اجدى من شركات الملاحة القطرية التى تتنافس فيما بينها على حجم معين لاحمولة قد يكون صغيرا ولا يسمح بأن يتنافس عليه أكثر من خط ملاحى واحد . ويجرنا هذا الكلام الى ذكر مزية اخرى هى ان الشركة المتعددة الجنسيات تمكن من تجنب فائض طاقة الحمولة للباخرة (Excess Capacity) الذى ينتج عن اقدام عدد من البلدان المتجاورةلتشغيل خطوط خاصة بها. ان القيام بخدمات ملاحية يتطلب من كل بلد ، فى هذه الحالة ،تشغيل حد أدنى من البواخر على خط معين حيث غالبا ما تكون الحمولة اقل مما يمكن أن تستوعبه الباخرة . اما اذا ساهمت هذه البلدان فى خط ملاحى واحد فان هذا الخط يمكن ان يعمل بفاعلية اكثر حيث ينعدم او يقل الفائض فى طاقة الحمولة وبحيث يمكن تأدية الخدمات ذاتها بعدد اقل من البواخر .

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا المجال ، ان زيادة حجم الحمولة وتعدد مصادرها يمكن ان تحقق ، بالاضافة الى ماذكر أعلاه ، مزية بارزة هى انه يمكن أن تضم الشركة الملاحية الى اسطولها التجارى بواخر متخصصة لنقل انواع معينة من البضائع ، الامر الذى يؤدى الى تحقيق تعاون وثيق قد يصل احيانا الى مستوى الاندماج مع شركات قطرية اخرى كشركات المناجم المختلفة او شركات النفط . ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الشركات سوف يقبل على نقل بضائعه بواسطة شركة ملاحية لديها اسطول تجارى متكامل .وقد يبلغ التعاون بين شركة الملاحة البحرية والشركات الاخرى حد مساهمة هذا الاخيرة فى رأس المال . وهكذا تتوسع اعمال الشركة البحرية المتعددة الجنسيات بالاضافة الى ايجاد مصدرجديد لرأس المال .

٥ ـ تخفيض التكاليف :

نظرا لما تتمتع به الشركة الملاحية المتعددة الجنسيات من مزايا خاصة بتوفر رأس المال وضخامة وتعدد مصادر الحمولة ، يمكن استخدام بواخر ذات احجام كبيرة اضافة الى امكانية ادخال أحدث الوسائل فى التفريغ والشحن .وهكذا يمكن أن يستفيد هذا النوع من الشركات من اقتصاديات الحجم الناتج عن توزيع التكاليف الثابتة على حمولة أكبر (٤) .

وبما أن عمليات الشركة البحرية المتعددة الجنسيات أوسع نطاقا مما يمكن أن تقوم به الشركات القطرية ، فان توفيرا كبيرا فى التكاليفيمكن أن يتحقق وتنخفض بالتالى كلفة الوحدة للحمولة المنقولة . ولأن هذا الامر يعتمد الىحد كبير على نوع الحمولة ، فانه يحتاج الى مزيد من التوضيح : فبالنسبة لتجارة بضائع الصبالجاف والسائلة (Bulk Trades) ، ليس

هناك اى مجال للشك فى ان الباخرة الافضل هى الباخرة الاكبر حجما . اما بالنسبة لبواخر البضائع العامة (General Cargo Ships)فالوضع يختلف الى حد كبير . لقد لوحظ بأن زيادة حجم التجارة العالمية فى اعقاب الحرب العالمية الثانية قد شجعت على استخدام ناقلات البضائع العامة ذات الحجم الكبير التى سرعان مادخلت فى منافسة مع بواخر تجارة الصب . وبما ان اتجاه الشاحنين قد تحول نحو هذه الاخيرة ، فان ناقلات البضائع العامة أخذت تتعرض الى الكثير من الصعوبات . وفى سبيل تفادى هذه الصعوبات تتوقف بواخر البضائع العامة فى عدد اكبر من الموانىء باحثة عن حمولة اكبر الامر الذى يؤدى الى ارتفاع التكاليف واطالة مدة نقل البضائع . الا أن تكوين شركة ملاحية بحرية متعددة الجنسيات يتفادى الكثير من هذه الصعوبات بسبب تعدد مصادر الحمولة الذى سبق الاشارة اليه فى النقطة السابقة .

ومن ناحية اخرى ، فان الشركة الملاحية المتعددة الجنسيات يمكن ان تتفادى الارتباك الذى يحدث فى عمليات الخطوط الملاحية (Liners) حيث يلاحظ فى كثير من الاحيان تجمع عدة بواخر فى ميناء واحد تنقل حمولات الى جهة واحدة ولا تتجاوز الفترة بين مغادرة باخرة واخرى يوما واحدا . وفى مثل هذه الحالات تتعرض كل هذة البواخر الى التأخير عن مواعيدها مما يزيد فى تكاليف النقل بسبب اطالة مدة مكوث البواخر فى الموانىء (٥) . ان دور الشركة البحرية المتعددة الجنسيات يكمن هنا فى تنسيق وتنظيم العمليات التى تقوم بها البواخر فتتجنب بهذه قسطا مهما من التكاليف .

وبالاضافة الى كل ما تقدم تستطيع الشركة الملاحية المتعددة الجنسيات تحقيق توفير مهم فى الانفاق فى مجال الادارة والوظائف التخصصية والكتابية والخدمات . فالمشروع المشترك لا يحتاج بطبيعة الحال ، الى العدد الذى تحتاجه الشركات القطرية من الموظفين وبذلك يمكن أن تخف ايضا وطأة شحة القوة العاملة وخاصة المتخصصة منها . ومن جهة اخرى ، فان توفيرا كبيرا فى النفقات يمكن أن يتحقق عن طريق اقتصار الشركة المتعددة الجنسيات على ممثل واحد فى الخارج بدلا من انشاء وكالات متعددة تخدم الشركات القطرية . ولهذا التوفير اهمية خاصة لان الانفاق على تمثيل الشركات يتم عادة بالعملات الصعبة .

٦ ــ تهيئة القوى العاملة بمختلف مستوياتها(٦) :

ان دخول عدد من البلدان فى شركة بحرية متعددة الجنسيات يمكن هذه الاخيرة من اختيار العاملين فى حقل النقل البحرى على اختلاف مستوياتهم من مجموع الموارد البشرية للدول المساهمة. وبما أن ندرة القوى العاملة الكفؤة تشكل احد العوائق أمام رغبة الدول النامية فى انشاء اساطيل بحرية ، فان الحل الامثل لهذا البلدان هو أن تدخل فى مشروع بحرى مشترك يمكنها من مجابهة احتياجاتها فى هذا المجال دون اللجؤ الى الخبرات والكفاءات الاجنبية . ان سد النقص فى القوى العاملة الكفوءة عن طريق المشاريع المشتركة يرتدى اهمية خاصة لعدة أسباب : ــ

(أ) يدفع للاجانب أجورا ومرتبات اعلى مما يتقاضاه المواطنون . والمشروع يمكن البلدان النامية من تفادى هذا العبء الاضافى .

(ب) غالبا ما تدفع أو تحول مرتبات وأجور الاجانب بالعملات الصعبة الامر الذى ينعكس على ميزان المدفوعات الذى يعتبر العجز فيه اصلا منخصائص البلدان النامية .

(ج) كثيرا ما تلجأ البلدان النامية الى التعاقـدمع شركات اجنبية لادارة عمليات أساطيلها التجارية . أما اذا دخلت هذه البلدان فى مشروع مشترك فان تعدد مصادر الموارد البشرية وتنوعها قد يساعدان الى حد بعيد فى تلافى هذا النقص والاعتماد على الكفاءات الادارية فى الداخل .

٧ ـ تعزيز المركز التنافسى :

يعتمد المركز التنافسى لاى مشروع على فاعلية العمليات التى يقوم بها . وبما أن الشركة الملاحية المتعددة الجنسيات تتمتع بكافة المزايا التى سبق ذكرها ، فان فاعلية العمليات التى تقوم بها ستكون بدون شك أعلى بكثير مما يمكن أن تؤديه الشركات القطرية الامر الذى يضعها فى مركز تنافسى افضل .

ويكون المركز التنافسى للشركة الملاحيةالمتعددة الجنسيات قويا سواء فى داخل المؤتمرات الملاحية او خارجها . فاذا فضلت الشركة المتعددة الجنسيات البقاء خارج المؤتمرات فان سوق الحمولة الواسعة التى تستطيع الاعتماد عليهاودعم حكومات البلدان المساهمة يمكناها من اتباع سياسة مستقلة . أما اذا فضلت الشركة المتعددةالجنسيات الانضمام الى مؤتمر ملاحى أو أكثر فهى تستطيع تحقيق مكاسب كحصص اكبر للحمولةوخدمات افضل فى الموانىء يصعب على الشركات القطرية المنفردة الحصول عليها . كما تستطيعالشركة المتعددة الجنسيات أن تمارس تأثيرا على قرارات المؤتمرات فيما يتعلق بصورة خاصةبمواضيع معدلات أجور النقل .

لقد ركزنا فى الصفحات السابقة على مزاياالشركات الملاحية البحرية التى تقوم بين البلدان النامية . غير أن هناك امثلة متعددة لشركات ملاحية مشتركة نشأت بين عدد من البلدان النامية وآخر من البلدان المتقدمة . وقد يحدث أن تكونمساهمة البدان المتقدمة مؤقتة حيث ينص اتفاق مسبق على امكانية شراء البلد النامى حصة البلدالمتقدم . ومما لا شك فيه ان لهذا النوع من المشاريع المشتركة مزاياه . فالبلد النامى يستطيعالحصول على راس المال اللازم سواء عن طريق استثمارات البلدان المتقدمة أو الحصول على قروض بشروط أيسر . كما ان مساهمة البلدان المتقدمة سوف توفر للمشروع المشترك ما يحتاجه منخبرات وكفاءات فنية وادارية سواء لتسيير المشروع أو اعداد الاطر التى يحتاجها البلد النامىفى المستقبل ، اضافة الى توسيع نطاق عمليات النقل بفضل ما يتمتع به البلد المتقدم من امكانياتوخبرات وشهرة تجارية . غير أن تحقيق هذه المزايا بالنسبة للبلدان النامية يعتمد أولا وقبل كلشىء على اهمية الضمانات التى يستطيع البلد النامى الحصول عليها للمحافظة على مصالحه .وقد أشرنا فى بداية بحثنا الى أن أفضل الضمانات هى تلك التى تنص على تملك البلد النامى للقسمالاكبر من رأس مال المشروع المشترك أو الحصول على حقوق خاصة فى التصويت بحيث يمكن توجيهالقرارات نحو خدمة مصالحه .

لقد انصب كلامنا حتى الان ، على ما يمكن ان يتحقق من مزايا ومكاسب بفضل الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات فى مجال النقل البحرى . غير أن هذه المزايا والمكاسب يمكن ان تمتد الى كافة المجالات المتصلة بالنقل البحرى تقريبا . فوجود شركة ملاحية مشتركة سوف يحث بالتأكيد على احداث تغيير كبير فى خدمات الموانىء حيث يمكن أن ترتكز البلدان المساهمة على ميناء واحد بدلا من تعدد الموانىء . وهكذا يمكن تجنب ازدواجية التسهيلات وتبذير الموارد النادرة واستخدام وسائل حديثة فى الشحن والتفريغ . يضاف الى ذلك ان توفر الموارد المالية من جهة وزيادة حجم الحمولة من جهة اخرى قد يمكن البلدان المساهمة من ايجاد نوع من التخصص فى الموانىء .

وثمة مجال آخر يمكن ان تمتد اليه منافع الشركة الملاحية المشتركة وهو تسهيلات اصلاح السفن . ان عددا كبيرا من البلدان النامية يملك اساطيل تجارية بدون أن يتمكن من توفير تسهيلات ملائمة لاصلاح السفن . لذا فهى تلجأ الى تسهيلات البلدان الاخرى مع كل ما يترتب على ذلك من انفاق فى العملات الاجنبية . ونظرا الى أن الشركة المتعددة الجنسيات تضم اسطولا تجاريا كبيرا فان انشاء تسهيلات لاصلاح السفن يعتبر فى هذه الحالة عملا مربحا . واذا توفرت الامكانيات فيمكن أن يتجه التفكير فى هذه الحالة الى صناعة مشتركة لبناء السفن .

لقد ادى ادراك الكثير من بلدان العالم لهذه المزايا الى التعاون فيما بينها عن طريق انشاء شركات ملاحية بحرية متعددة الجنسيات . ومن بين الامثلة المتعددة فى هذا المجال نكتفى هنا بذكر نموذجين : —

(١) الخط الملاحى لشرق افريقيا :

تأسست فى العام ١٩٦٦ شركة بحرية متعددة الجنسيات باسم الخط الملاحى لشرق افريقيا تضم كلا من كينيا وتنزانيا واوغندا وزامبيا ، كما ضمت الشركة عضوا اخر هو شركة ملاحية بحرية خاصة يمتلكها عدد من الاجانب تسمى بالخط الملاحى الجنوبى . وعليه فالشركة هى من نوع الشركات المختلطة التى تضم قطاعا خاصا الى جانب القطاع العام . وقد نص الاتفاق بين هذه الاطراف على أن يكون الهدف الاساسى لهذ الشركة هو انشاء خطوط ملاحية بحرية لنقل البضائع والاشخاص عن طريق تملك البواخر أو تأجيرها . وكما هو الحال فى بقية الشركات المساهمة ، نص اتفاق انشاء الشركة على أن تكون هذه الاخيرة شركة ذات مسئولية محدودة كما اتفق على ان تسجل الشركة فى تنزانيا ويكون مقر ادارتها فى كينيا . ومما يسهل دور هذه الشركة هى انها قامت بين اربع دول متجاورة تقع اثنتان منها على البحر (كينيا وتنزانيا) واثنتان لا تملكان شواطىء بحرية الا انهما بانضمامهما لشركة متعددة الجنسيات تستطيعان تفادى الكثير من التكاليف .

ويتكون راس مال هذه الشركة من نوعين من الاسهم : أسهم عادية ومقدارها خمسة آلاف سهم وزعت بالتساوى على الاعضاء واسهم لا يحق لاصحابها التصويت مقدارها الف سهم اتفق على ان تكون ملكيتها للخط الجنوبى . ويسرى هذا التوزيع ايضا على الحصص الجديدة التى تصدر لزيادة رأس المال .

ويتكون هيكل الشركة من ثلاثة اجهزة :

(أ) الجمعية العامة : هى السلطة العليافى الشركة . ومن أهم صلاحيات الجمعية العامة تقرير زيادة راس المال وتوزيع الارباح واتخاذالقرارات اللازمة بشأن تقارير مجلس الادارة والمحاسبين القانونيين .

(ب) مجلس الادارة : يتكون مجلس الادارة من سبعة أشخاص تعين كل من الحكومات المساهمة واحدا فى حين يعين الثلاثة الاخرين من قبل الخط الجنوبى . ويقوم مجلس الادارة بتسيير اعمال الشركة ويمارس من أجل ذلك كافة الصلاحيات التى لا تدخل فى اختصاصات الجمعية العامة . وتتخذ قرارات مجلس الادارة باكثريةالاصوات ويراس الجلسات احد ممثلى الحكومات الاربع ويقتصر حق التصويت على ممثلى الحكومات المساهمة وعضو واحد من الاعضاء الذين يمثلون الخط الجنوبى .

(جـ) الادارة التنفيذية : يقوم الخط الجنوبى حاليا بكافة اعمال الادارة التنفيذية . وقد تم ذلك بموجب عقد مع هذه الشركة . وتقوم الادارة التنفيذية بتوجيه الاعمال اليومية للشركة .

يتكون الاسطول التجارى للخط الملاحى لشرق أفريقيا من اربع بواخر تتراوح حمولتها بين تسعة آلاف واحد عشر الف طن ساكن . وفى أرضاء كافة الاطراف ، اتفق على أن تسجل باخرة واحدة فى كل بلد من البلدان المساهمة .

(٢) الاتحاد الملاحى لجزر الهند الغربيــة :

تأسست هذه الشركة فى العام ١٩٦١ بين مجموعة من جزر الهند الغربية يبلغ عددها اربع عشرة جزيرة . والواقع ان الاعضاء لم يساهموافى تكوين راس المال لان هذا الاخير يتكون من باخرتين فقط وهبتهما حكومة كندا للاتحاد . وتقوم الشركة بالعمليات الملاحية البحرية لنقل البضائع والاشخاص وتتكون مدخولاتها مما تحققه باخرتاها من ارباح . اما اذا حدث عجز فانه يسد من قبل الحكومات المساهمة وفقا لنسب يتفق عليها .

ويتكون هيكل الشركة من ثلاثة اجهزة :

(أ) المجلس الاقليمى البحرى : الذى يكون السلطة العليا فى الشركة ويتألف من الوزراء المختصين للدول المساهمة . ويتمتع المجلس بالصلاحيات نفسها التى تتمتع بها عادة الجمعية العامة فى الشركة المساهمة .

(ب) مجلس الاتحاد : يتكون من رئيس ونائب الرئيس وخمسة أعضاء يعينون جميعا من قبل المجلس الاقليمى ، وتتخذ قراراته بالاغلبية . ولا تختلف كثيرا صلاحيات مجلس الاتحاد عن الصلاحيات التى يتمتع بها مجلس الادارة فى الشركات المساهمة .

(جـ) الادارة التنفيذية : يعين مجلس الاتحاد ، بعد موافقة المجلس الاقليمى ، مديرا تنفيذيا . وبسبب شحة الكفاءات الادارية فى الجهة المساهمة فى الشركة فقد عهدت الادارة التنفيذية ولمدة عشر سنوات تقريبا الى شركة أجنبية .

وهكذا يظهر من الصفحات السابقة بأن مزايا الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات كثيرة ومتنوعة ويبدو انه لا يوجد حل بالنسبة للبلدان النامية غير المساهمة فى مشاريع مشتركة . وقد تكون البلدان النامية التى ليست لها شواطىءبحرية أحوج من غيرها للدخول فى شركات متعددة الجنسيات لان هذه البلدان هى الاكثر فقرا فى العالم ، كما أنها تعتمد الى حد بعيد على تصدير عدد محدود من البضائع (٨) .

ثانيــا : صعوبات الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات(٩)

طالما أن الشركة المتعددة الجنسيات تضم مجموعة من البلدان فان الصعوبات التى تعترضها تنتج أساسا عن اختلاف سياسات الحكومات تجاه الملاحة البحرية والتجارة الخارجية من جهة ، واختلاف الاوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية بين بلد واخر من جهة أخرى . وعليه يمكن تلخيص أهم الصعوبات التى تواجهها الشركات المتعددة الجنسيات بالنقاط التالية :

١ ــ تعارض الاهداف والمصالح : قد يختلف المساهمون على الهدف الاساسى لتكوين الشركة المتعددة الجنسيات حيث يرغب بعضهم بأن يحدد هدف الشركة وفقا للمعايير التجارية البحتة على أساس انها مشروع يعمل من أجل الربح فقط .وقد يرى مساهمون آخرون فى الشركة المتعددة الجنسيات خدمة عامة ترمى الى تحقيق أهــداف اقتصادية أشمل . لذا ينبغى الاتفاق من البداية على الهدف الدقيق للمشروع الذى ســوف يحدد مجال نشاطه . ومن ناحية اخرى قد تظهر مشكلة خاصة باعادة استثمار الارباح حيث قد يفضــل بعض المساهمين استثمار الارباح فــى توسيع تطوير الشركة نفسها بينما يرغب آخرون بــأن توزع الارباح على المساهمين . وهكــذا يظهر تعارض فى مصالح الــدول المساهمة قد يهــدد بالنتيجة ديمومة المشروع . غير ان اختلافات من هذا النوع يمكن توقعها أثناء الاتفاق على انشاء الشركة ويمكن بالتالى تلافى وقوعها بادراج بنود خاصة بها . فالاتفاق الصريح على هدف الشركة يمكن ان يجنب الوقوع فى مشكلة التفضيل بيــن المعايير التجارية البحتة والمعايير الاقتصاديــة العامة . كما ان الاتفاق على توزيع حد أدنى من الارباح ، استثمار ما تبقى فى مجــالات محددة سلفا كتطوير وتوسيع الشركة نفسها أو تحسين خدمات الميناء أو تسهيلات اصلاح السفن سيضع حدا لمشكلة تعارض مصالح المساهمين . والواقع ان هذه المشكلة تخف الى حد بعيد اذا كان هناك تعاون اقتصــادى وسياسى سابق بين الــدول المساهمة .

٢ ــ اختلاف القوانين والانظمة : قد تختلف القوانين والانظمة من بلد الى آخر وقد لا تتلائم التشريعات فى بلد معين ووجود الشركة المتعددة الجنسيات كأن تقضى القوانين الداخلية بأن يمتلك المواطنون القسم الاكبر من راس مال الشركة اوان تشترط لتسجيل الباخرة بــأن تكون ملكيتها للمواطنين . وقد تختلف التشريعات الوطنية فيما يتعلق باستخدام الاجــانب وحقوق العقــارات والممتلكات الاخرى فى داخل البلد وخارجه . والواقع أن هذا النوع من الصعوبات لا يظهر فى كل الحالات ذلك انه اذا كانت هناك اختلافات فــى القوانين والانظمة بين عدد من الدول فهناك تشابه فى هذه التشريعات بين دول أخرى مما يسهل كثيرا أمر انشاء الشركة المتعددة الجنسيات . ومن

جهة اخرى ، يمكن تجنب الوقوع فى هذه المشكلة عن طريق الاتفاق على تعديل القوانين والانظمة الداخلية بما يتلاءم ومتطلبات عمل الشركة المتعددة الجنسيات ، ويفضل فى هذه الحالة ان تتم هذه التعديلات فى بداية تكوين الشركة كى لا تتعرقل عمليات هذه الاخيرة فيما بعد .

٣ ـ اختلاف التشريعات المالية : تختلف كذلك التشريعات المالية بين بلد وآخر فالضرائب وخاصة ضريبة الدخل تتباين من بلد لاخر . كما أن ضرائب رأس المال والملكية قد توجد فى بلد معين ولا توجد فى آخر . وهنا ايضا ينبغى الاتفاق منذ البدايـة على سياسة مالية متجانسة فيما يتعلق بالشركة المتعددة الجنسيات والعمليات التى تقوم بها .

٤ ـ الصعوبات الناتجة عن اجراءات مراقبة الصرف : كثيرا ما تحتاج الشـركة المتعددة الجنسيات الى تحويل مبالغ نقدية من بلد الى آخر داخل مجموعة الدول المساهمة او الى جهة ثالثة. كما ان العاملين فى الشركة يحولون مبالغ الـى بلدانهم . بالاضافة الى أن عددا من الاعضاء قد ينسحب من الشركة ويرغب فى سحب رأس ماله واعادته الى بلده . وبما أن العديد مـن البلدان النامية تضع قيودا على التحويل الخارجي فان كل هذه الامور سوف تصبح صعوبات تصطدم بهـا الشركة المتعددة الجنسيات . والواقع ان هـذه الصعوبات لا توجد فى كل الحالات . فاذا كانت البلدان المساهمة تابعة لمنطقة نقدية واحدة اومرتبطة باتجاه نقدى معين فـان مشكلة تحويل العملة الاجنبية تصبح سهلة ، كما ينبغى أن تكون القيود التى توضع على التحويل الخارجى مـن المرونة بحيث انها تسمح بتحويل أسهل للاموال بين البلدان المساهمة .

٥ ـ الاختلاف على اماكن تسجيل الشركة والبواخر التابعة لها : يثير موضوع اختيار مقر للشركة فى بعض الاحيان نزاعا ناتجا عن رغبة كل دولة فى ان تكون هى المقـر الرئيسى لهذه الشركة خاصة وان ضروريات العمل تقتضى بأن يكون مقر الشركة بكل ملحقاته فى مكان واحد . ويمكن أن تعالج هذه المشكلة عن طريق اختيـار المكان الاوفق لاعمال الشركة (فى الدولة التى لا توجد فيها قيود على التحويل الخارجي أو التى تتمتع بخدمات بحرية ملائمة) بغض النظر عـن الاعتبارات السياسية أو حجم المساهمة فى رأس المال . وهناك مشكلة مماثلة فيما يتعلق بتسجيل البواخر . غير ان وجود هذه المشكلة مرهون بالعدد الذى تملكه الشركة المتعددة الجنسيات من البواخر . فاذا كان للشركة عدد كاف من البواخر امكن ارضاء رغبات كافة الدول المساهمة . اما اذا لم يتوفر مثل هذا العدد فيمكن اللجوء الـى الحلين التاليين :

(أ) تحديد عدد البواخر التى تسجل فى كل بلد بنسبة مساهمة هذا الاخير فى رأس المال . اى ان كل بلد يستطيع الحصول على أعلى نسبة من الحمولة تتناسب وحجم مساهمته فى رأس مال الشركة .

(ب) كما يمكن الاتفاق على أساس الحصص المتساوية اذا كانت بواخر الشركة تتشابه مـن حيث السعة .

٦ ـ تعيين الموظفين : تنتج هذه المشكلة اساسا عن رغبة كل بلد من البلدان المساهمة فى أن يعين فى الشركة اكبر عدد ممكن من مواطنيه .وقد اعتمدت فى هذا المجال حلول متباينة . فقد

لجأت بعض الشركات الى نظام الحصص حيثتخصص لكل بلد حصة معينة من الموظفين.ويؤخذ على هذا الحل ان البلد الاقل تطورا سوف لا يجدالعدد الكافى من الموظفين المؤهلين لملء الوظائف المخصصة له . ويمكن ان يقال الشىء نفسه اذاكان التعيين يتم على اساس الكفاءة الفردية . غير ان هذا النوع من الصعوبات قد يزول فى الامد البعيد عندما يستطيع البلد ان يوفر المهارات اللازمة التى يمكن أن تمثله بكفاءة فى الشركة .وقد تلجأ بلدان اخرى الى اعتماد نسبة المساهمة فى راس المال كاساس للتعيين فى الشركة . والواقع ان مراعاة قواعد الكفاءة أمر ضرورى جدا لان فاعلية الشركة تعتمد الى حد بعيد على الكفاءات التى تعمل فيها . لذا ينبغى استبعاد كافة الحلول الاخرى عند التعيين حفاظا على حسن اداء الشركة للخدمات التى تقوم بهـــا .

٧ ــ الروتين الناتج عن تعدد أجهزة الشركة: تضم الشركة المتعددة الجنسيات مجموعة مـــن البلدان وتتشكل من اجهزة متعددة . واذا لم تتحدد صلاحيات كل جهاز بدقة وتراعـــى أهميـة سرعة البت فيما يتعلق بتسيير أمور الشركة ،فان فاعلية المشروع المشترك سوف تنخفض الى حد لا يسمح لها بمنافسة الشركات الاخرى وتحقيق الاهداف التى نشأت من اجلها . والحل الامثـل فى هذا المجال هو أن تمنح الادارة التنفيذية كافة الصلاحيات اللازمة التى تمكنها من القيام بدورها دون اللجوء فى كل مرة الى السلطات العليا مع كل ما يترتب على ذلك مـــن تأخير فى اتخـاذ القرارات .

يتضح مما تقدم بأن هناك صعوبات متعددة ومتنوعة تهدد كيان الشركات المتعددة الجنسيات سواء كانت فى مجال النقل البحرى او فى غيره.وبغض النظر عن الاعتبارات السياسية القطرية التى تحمل البلد على اتخاذ هذا الموقف او ذاك فان أختلاف الاوضاع الاقتصادية وضخامة مشكلات بلدان العـــالم الثالث تكمن دائمــا وراء المواقف المتعنتة التى تتخذها بعض الدول بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب :

ان مشكلة البطالة التى يعانى منها العالم النامى على سبيل المثال ، تدفع فى كثير مـــن الاحيان الى التنازع حول عدد الموظفين والعمـــال الذين يرشحهم كل بلد من البلدان المساهمة للعمل فى الشركة . ولم يستغرب احد عندما كانت قضية الموظفين سببا لانسحاب الكاميرون فـــى العام ١٩٧١ من شركة الملاحة الجوية الافريقية (شركة متعددة الجنسيات) . كذلك لم يستغرب أحـد عندما أعادت حكومتا ماليزيا وسنغافورة النظر فى اتفاق مسبق لانشاء شركة ملاحية جوية متعددة الجنسيات بسبب اختلافهما على الطرق الجديدة حيث ارادت احدى الحكومتين أن تسلك الشركة الجديدة طرق معينة اعتبرتها حيوية بالنسبة لاقتصادها الوطنى بينما اعتبرت الاخرى ان السير على مثل هذه الطرق سوف يخفض من الارباح(١٠) .

ومهما يكن من امر فان اهمية المزايا التى تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية وافتقار البلدان النامية الى متطلبات الاساطيل التجارية الحديثة من ناحية اخرى ، يكونان سببا كافيا لحث هذه البلدان على التغلب علـــى هذه الصعوبات عن طريق التنازلات المتبادلة ان لزم الامر . واذا شاءت الصدف بأن تكون هناك عوامل مساعدة صنعها التاريخ المشترك الطـويل وبلورتها وحدة المصير كما هو الحال بالنسبة للوطن العربى ، فان كثيرا من الصعوبات التـى

سبقت الاشارة اليها يمكن التغلب عليها بأقل مما يتطلبه وضع بلدان لا ترتبط ببعضها بمثل هـــذه الروابط . فالاعتبارات القومية التـــى قد تشكل خطرا يهدد كيان الشركة المتعددة الجنسيات فى بعض البلدان يمكن أن تكون فى الوطن العربـــى حافزا كبيرا لتجاوز الكثير من العقبات وان تمثل ذلك فى تضحيات جسيمة قد تتحملها بلدان معينة دون أخرى . ويكفى من جهة أخرى أن نلتفت الى هذا التكامل فى الموارد الاقتصادية الذى لا يوجد له مثيل حتى فى اكثر البلدان اعتـــزازا بوحدته الوطنية لكى ندرك أن أسباب النجاح متوفرة للشركات المتعددة الجنسيات فى الوطن العربى .

ثالثـــا : ــ مشاريع التعـــاون العربـــى فى النقـــل البحرى : ــ

يبدو ان عوامل التجزئة فى الوطن العربى لاتزال أقوى من التاريخ المشترك والمصير الواحد وتكامل الموارد الاقتصادية اذ أنه لا وجود للمشاريع المشتركة بين الـــدول العربية الا فى نطـــاق محدود جدا . وفى مجال النقل البحرى يمكننـــا ان نذكر نماذج للشركات المتعددة الجنسيات :

١ ــ الشركة العربية للملاحة البحرية(١١) :

(أ) تأسيس الشركة : تعود فكرة انشاء شركة عربية للنقل البحرى الى العام ١٩٥٣ حيث قدمت اللجنة الدائمة للنقل التابعة للجامعة العربية اقتراحا لتأسيس شركة عربية للنقل البحرى . وبعد أن وافق مجلس الجامعة العربية على هذا الاقتراح (١٩ نيسان ــ ابريل ١٩٥٣) شكلت لجنة لاعداد لائحة تأسيس الشركة . وفى نهاية سنة ١٩٥٥ انتهت اللجنة من اعداد تقريرهـــا ووافق المجلس الاقتصادى التابع لجامعة الدول العربية على مبدأ اقامة الشركة . وفى نهاية العام ١٩٦٣ ، أقر مجس الجامعة العربية اتفاقية تأسيس الشركة . وقد وافقت عشر دول عربية على مشروع انشاء الشركة بينما امتنعت كل من تونس والجزائر والمغرب عن المشاركة . وبعد أن اكتملت عمليات اكتتاب كل من مصر وســـوريا والعراق والاردن بنسبة ٥ر٥٤٪ من راس المال، تم تأسيس الشركة العربية للملاحة البحرية وذلك فى بداية تموز ــ يوليو ١٩٦٥ . غير ان الشركة لم تزاول اى نشاط حتى العام ١٩٧٢ . وقد حددت الاتفاقية وظائف الشركة بالقيام بعمليـــات نقل البضـــائع والاشخاص لحسابها أو لحساب الغير . وقد خولت الشركة حق شراء وتأجير وبيع كافة انواع البواخر وما يرتبط بها من وسائل النقل. وتستطيع الشركة الانضمام الى المؤتمـــرات الملاحية لكى تستفيد من كل الامتيازات التى يمكن أن تنتزعها الشركة المتعـــددة الجنسيات باعتبارهـــا ممثلة لمجموعة من الدول .

ماذا يمكن أن يقال عن شركة ملاحية بحرية استغرق انشاؤها كل هذه الفترة الطويلة ؟؟ انها لصورة غير مشرفة عن مشاريع التعاون الاقتصادى العربى . ففى مدى عشر سنوات تقريبا كان للتقدم التكنولوجى آثار عميقة فى النقل البحرى خاصة فيما يتعلق بأنواع البواخر ووسائل الشحن والتفريغ .

(ب) اجهزة الشركة : نصت اتفاقية الشركة على نوعين من العضوية : اعضاء مؤسسون

وهم الاقطار العربية الاعضاء فى المجلس الاقتصادى أو الجامعة العربية ، واعضاء منضمون وهم الدول العربية التى يوافق الاعضاء المؤسسون على مساهمتهم فى الشـركة . ويبلغ مجمـوع الاعضاء حاليا سبعة اعضاء هم مصر والعراق والكويت والاردن والسودان وليبيا وسوريا . وقد بلغت نسبة اكتتاب هذه الدول ٧٩ ٪ من راس المـال .

وكما هو الحال فى الشركات المساهمة هناك جمعية عامة تمثل المساهمين . وقـد نصت الاتفاقية على ان القبول فى الجمعية العامة يتطلب ملكية حد ادنى من الاسهم مقداره خمسين سهما . وتكون اجتماعات الجمعية العامة سنوية وفـى الستة اشهر الاولى التى تلى نهاية السنة المالية للشركة . وتتلخص صلاحيات الجمعية العامة فى البت فى تقرير مجلس الادارة وتصديق بيانـات الحسابات الختامية وتقرير حجم الارباح التـى يمكن للشركة توزيعها على المساهمين واختيار المحاسب القانونى وتحديد اجوره واختيار مجلس الادارة . ويتكون مجلس الادارة هذا من ممثل لكل دولة عربية بلغت مساهمتها نسبة لا تقل عن ١ ٪ من رأس مال الشركة . وقد خول مجلس الادارة كافة الصلاحيات اللازمة لادارة اعمـال الشركة باستثناء تلك التى تدخل فى اختصاصات الجمعية العامة . والواقع ان اعضاء مجلس الادارة غير متفرغين ولكل منهم وظيفته فى بلده ، الامر الذى يؤثر كثيرا على كفاءة ادارة المجلس لاختصاصاته . كما تقتضى الضرورة التفكير جديا فى تعيين مدير تنفيذى للشركة ومنحه كافة الصلاحيات اللازمة لادارة اعمال الشركـة بالسرعة المطلوبـة دون الرجوع فى كل مرة الـى مجلس الادارة تفاديا للمشكلات التى تنجم عن تأخير اتخاذ القرارات .

لقد عهدت الادارة التنفيذية للشركة ، فـى بداية الامر ، الى شركة لبنانية خاصة بموجب عقد لمدة سنة قابلة للتجديد ، الا ان الشركة الغت هذا العقد قبل انتهاء السنة الاولى لتولى اجهزتهـا مباشرة وتسيير اعمالها .

(جـ) رأس مال الشركة(١٢) : اتفق ، فى بداية قيام الشركة ، على ان يحدد راسمالها بـ٣ر٥ مليون جنيه مصرى وزعت على ٥٣٠٫٠٠٠ سهم . كما اتفق على أن يقوم الجنيه المصرى طبقا لقيمته الذهبية لدى صندوق النقد الدولى . وقد سبق وأن ذكرنا بأن الشركة تضم حالـيا سبع دول عربية بلغ مجموع نسب اكتتابها ٧٩ ٪ من رأس المال المصرح به . وقد كان لمصر النصيب الاكبر من المساهمة فى رأس المال (٣٠ ٪) ، تليها الكويت (١٧ ٪) ، ثم العراق (١٤ ٪) وسوريا (١٠ ٪) ، والاردن (٥ر٢ ٪) ، وليبيا (٥ر١ ٪) ، وقد كان على الدول المساهمة دفع ٢٥ ٪ من المبلغ المكتتب به . وقد سددت كافة الدول النسبة الواجب دفعها باستثناء سوريا التى دفعت ١٦ ٪ بدلا من ٢٥ ٪ وليبيا التى دفعت ٢٥ ٪ من المبلغ الذى اكتتبت به بطريق الخطأ الى الجامعة العربية ولم يحول هذا المبلغ الى الشركة حتى الان . وبناء علـى طلب من ليبيا زيد رأس المال الى ٦ مليون جنيه مصرى فى ٣٠ أيلول ـ سبتمر ١٩٧٣ . وقـد اعتبرت الزيادة ومقدارها ٧٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى مـن نصيب ليبيا . وفى آذار مارس ١٩٧٤ طلب مجلس ادارة الشركة من الدول الاعضـاء دفع ٢٥ ٪ اخرى من رأس المال ، ولم يستجب لهذا الطلب الا الكويت وليبيا اللتان دفعتا النسب الخاصة بهما . وانطلاقا مما تقدم يمكننا القول بأن اهم ما يتصف به رأس مال الشركة هو ضآلته . فليس مـن المعقول ان يتوقع لشـركة لا يزيد راسمالها عن ٣ر٥ مليون جنيه النجاح فى مجال النقل البحرى

الحديث . يضاف الى ذلك هذا التباطؤ فى دفـــع الحصص المترتبة على الدول الاعضاء الذى يدل على عدم الجدية الكافية فى مساعدة هذه الشركة على القيام بالدور الذى عهد اليها .

(د) مقـــر الشركة : سبق وان ذكرنا بان احد العقوبات التى تصطدم بها الشركات المتعددة الجنسيات تنتج عن تنازع الدول الاعضاء على مقر الشركة بسبب رغبة كل دولة فى ان يكون هـــذا المقر ضمن حدودها . وقد تقرر بالنسبة للشركة العربية للملاحة البحرية ان يكون مقرها فى البلد الذى يساهم بالنصيب الاكبر فى رأس المال . وبما ان لمصر ٣٠ ٪ من الاسهم فقد تم اختيار ميناء الاسكندرية مقرا للشركة . اى انه اعتمد علـــى معيار الحصة فى راس المال ولم تراع اعتبارات اخرى كوجوب توفر الخدمات الملائمة فى المكان الذى تم اختياره كمقر للشركة كالاتصالات البريدية والجوية والسلكية واللاسلكية . كذلك لم تراع الكثير من المستلزمات الاخرى لنجاح الشركـــة المتعددة الجنسيات . فقد سبق وأن أشرنا الى ان القيود التى تضعها بعض الدول علـــى التمويل الخارجى تعتبر من بين الصعوبات التى تعرقل سير أعمال الشركة المتعددة الجنسيات . لذا فان اختيار الاسكندرية قد لا يكون موفقا بسبب اجراءات مراقبة الصرف . والواقع ان تعديل التشريعات القطرية بما يتلائم ومتطلبات الشركـــة المتعددة الجنسيات قد يخفف الـــى حد كبير مـــن هذه الصعوبات . غير أن اتفاقية الشركة قد نصت على أن تمارس الشركة نشاطاتها طبقا لقوانين البلد الذى يتفق على أن يكون مقرا لها مما زاد الامور تعقيدا . فبدلا من أن يتفق على نص يحث الدولة التى يتواجد فيها مقر الشركة على تعديل تشريعاتها الوطنية فيما يخص اعمال الشركة او علـــى اقل تقدير ادخال نوع من المرونة فى هذه التشريعات ، الزمت الشركة بمراعاة التشريعات الداخلية التى تشكل أصلا عقبات تهدد نجاح المشروع المشترك . وعلى الرغم من قدم ميناء الاسكندرية وتوفير خبرة لا يستهان بها فى الملاحـــة البحرية فقد أصبـــح ضروريا أن تنشأ الشركة فرعا مهما لها فى دولـــة تسمح أوضاعها الاقتصادية بتوفير مستلزمـــات النجاح للشركة المتعددة الجنسيات .

(هـ) اذا تساءلنا عن نشاطات الشركة فان الاجابة ستكون فى بضعة سطور . ان اهم ما قامت به الشركة هو أنها وقعت فى ٢٠ أيلول ـــ سبتمبر ١٩٧٤ قرضا مع اتحاد البنوك العربية الفرنسية تبلغ قيمته ثلاثة ملايين دولار بهدف شراء خمس بواخر مستعملة لنقل البضائع قدرت قيمتها بحوالى ٥ر٧ مليون دولار . وتبلغ الحمولة الاجمالية للبواخر الخمســة ٩٨٠٠ طنا ساكنا . غير ان الشركة لم تستلم سوى اربع بواخر ورفضت الخامســـة بسبب تأخر موعد التسليم . وبهذا انخفضت قيمة القرض الذى حصلت عليه الشركة الى ٩٢ر١ مليون دولار .

وعليه ، فان تعثر الشركة العربية للملاحة البحرية لا يمكن أن يعود الى كونها شركة متعددة الجنسيات وانما الى عدم مراعاة ابسط مستلزمات المشاريع المشتركة . فضآلة رأس المال وعدم تفرغ أعضاء مجلس الادارة وعدم وجود ادارة تنفيذية كفوءة اضافة الى مشكلة مقر الشركة تعتبر من أهم العوامل التى شلت نشاط هذه الشركة . ويبدو انه لم تكن هناك ، منذ البداية ، اى جدية فى أن تتوفر لهذه الشركة أسباب النجاح المطلوبـــة .

٢ ـــ الشركة العربية البحرية لنقل البترول :

(أ) انشاء الشركة: انشئت الشركة العربية لنقل البترول فى كانون الثانى ـــ يناير ١٩٧٣ بقرار

من مجلس وزراء منظمة الاقطار العربية المصدرةللبترول . وقد سبق انشاء هذه الشركة دراسات جدوى واسعة النطاق عهد بها الى شركات استشارية دولية متخصصة فـي مجالات نقل البترول ومشتقاته . وتضم الشركة حاليا ثمانية اعضاء هم: الكويت والسعودية وليبيا والعراق والجزائر وابو ظبي وقطر والبحرين . وهكـذا اقتصرت عضوية الشركة على الدول الاعضاء فى منظمـة الاقطار العربية المصدرة للبترول . وقد اتفق على ان تكون مدة الشركة خمسون عاما يمكن تمديدها او تقليصها طبقا لمقتضيات الاهداف التى حددت لها . وهى تختلف من حيث الشكل القانونى عن الشركات المساهمة اضافة الى مزايا عقود الشراكة . وهكذا فان عضو الشركة يستطيع أن يعهد الى مؤسسة خاصة او عامة لتمثله فى الشركة .كما ان للشركة شخصيتها القانونية فيما يتعلـق بممارسة نشاطاتها وتملك العقارات والبيع والتأجير والتقاضى امام المحاكم .

ومما لا شك فيه أن انشاءهذه الشركة جاءاستجابة لحاجات ملحـة افرزتها الاوضـاع الاقتصادية فى هذا الجزء من الوطن العربـي .فالدول الاعضاء تعتبر من بين اهم منتجي النفط الخام فى العالموهى معنية اذن بنقل وتسويق هذهالمادة الاساسية . ومن جهة اخرى فقد ازدادت مداخيل هذه الدول زيادة هائلة خلال السنوات الاخيرة الامر الذى هيأ لها الامكانات المادية لانشاء شركة ناقلات تخدم مصالحها مباشرة بدلا من الاعتماد على وسائل النقل البحرى الاجنبية .

(ب) أهداف الشركة : لقد حدد للشركة هدف مزدوج ، فهى شركة بحرية للنقل تعمل مـن اجل هدف اقتصادى ابعد وهو ادخال الاعضاء فىصناعة النقل البحرى . وهى تمارس فى الوقت ذاته نشاطاتها على اساس تجارى بحت اى انهاتعمل من أجل تحقيق اكبر مقدار من الربح . وقد خولت الشركة شراء واستئجار وتأجير ناقـلات البترول ومنتجاته ومشتقاته .

(جـ) راسمال الشركة : (١٣) حدد راس المال المصرح به لهذه الشركة بمبلغ قدره ٥٠٠ مليون دولار امريكى . كما اتفق على ان يكون راس المال المكتتب به ١٠٠ مليون دولار امريكى دفع كامـلا ما بين العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . ورغبة من الدول الاعضاء فى حث خطى الشركة ، اتخذت الجمعية العامة قرارا فى العام ١٩٧٤ يقضى بدفع ما تبقىمن راس المال المصرح به على ثلاث دفعات يكون آخرها فى ١٩٧٧/١/١ (١٤) . ويجوز للعضو انيتنازل لصالح مواطنيه عن مقدار من الاسهم لا يتجاوز ٤٩ ٪ من حصته وعلى ان لا تزيد ملكيـةالشخص الواحد عن ١٠ ٪ من مجموع الاسهم المتنازل عنها . ويقسم راس مال الشركة الـىخمسة ملايين سهم قيمة كل سهم مائة دولارامريكى وقد وزعت نسب المساهمة فى راس المال بالتساوى على الدول الاعضاء (٦٧٨٥٧١ سهما لكـل دولة) باستثناء البحرين (٢٥٠٠٠٣ سهما) .

(جـ) اجهزة الشركة : تتكون الشركة مـنجمعية عامة تتالف من عموم المساهمين الذيـن يتجمعون فى جماعات وطنية تضم كل واحدة منهاالدولة ومواطنيهـا المساهمين . وتتلخص اهم صلاحيات الجمعية العامة بانتخاب مجلس الادارةوسماع تقاريره وتعيين المحاسبين القانونيين والبت فى تقريرهم والنظر فى زيادة أو تخفيض راس المال وتقرير الارباح الواجب توزيعها وتوزيع السفن على الدول الاعضاء للتسجيل ورفع الاعلام والنظرفى مسالة حل الشركة وتصفيتها . وللشركة مجلس ادارة يتمتع بكافة الصلاحيات التى لا تدخل ضمناختصاصات الجمعية العامة . ولها ادارة تنفيذية مكونة من المدير العام للاجهزة التابعة لها .

وفى مجال نشاطات الشركة يمكننا الاشارة الى انجازين : الانجاز الاول هو البرنامج التوسعى الذى وضعته الشركة لنفسها حتى عام ١٩٨٠ وخصصت له ٢٠٠٠ مليون دولار امريكى. وبموجب هذا البرنامج اوصت الشركة على ست ناقلات عملاقة تبلغ حمولتها الاجمالية حوالى مليونى طنا ساكنا ، اتفق على أن يتم تسليمها خلال عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . اما الانجاز الثانى فهو التركيز على التدريب المهنى والتطور الوظيفى . وقد اوفدت الشركة ٦٦ طالبا الى المملكة المتحدة و ٢٧ طالبا الى مصر لغرض الدراسة والتدريب فى المعاهد المتخصصة .

ان ما ذكر عن الشركة العربية البحرية لنقل البترول يحمل على الاعتقاد بان متطلبات نجاح المشروع المشترك متوفرة. فقد تهيأ رأس المال اللازم واتفق على مقر مناسب بالاضافة الى الاعفاءات التى تتمتع بها الشركة من كافة الرسوم والضرائب سواء فيما يتعلق بنشاطاتها فى الداخل او مستورداتها من الدول الاجنبية .

٢ ـ شركة الملاحة العربية المتحدة : (١٥)

يبدو ان الدول العربية فى الخليج اخذت تفكر جديا باتجاه الاندماج الاقتصادى . وقد كانت الخطوة الاولى تأسيس بنك الخليج الدولى فى أواسط تشرين الثانى ـ نوفمبر من العام ١٩٧٥ . اما الخطوة الثانية فهى تأسيس شركة ملاحية بحرية اطلق عليها اسم شركة الملاحة العربية المتحدة.

(أ) تأسيس الشركة : انشئت الشركة فى ٢٧ تشرين الثانى ـ نوفمبر من العام ١٩٧٥ ، وتضم ست دول عربية هى : العراق والكويت والسعودية ودولة الامارات العربية والبحرين وقطر. وهى شركة مساهمة خليجية . وقد تقرر أن تكون مدة الشركة خمسون سنة قابلة للتجديد . وكان الدافع الاساسى لانشاء هذه الشركة هو ان الدول العربية عموما لا تمتلك أسطولا تجاريا يتلائم وحجم تجارتها ؛ وما تمتلكه هذه الدول من البواخر التجارية لا يفى بمتطلبات أكثر من ١٥ ٪ من تجارة الوطن العربى . ومن جهة اخرى شعرت الدول العربية الخليجية بأهمية توحيد أساطيلها التجارية فى شركة واحدة بدلا من ان تتنافس هذه الاساطيل فيما بينها فتتفادى بذلك الاثار السيئة التى تنجم عن تنافس الاساطيل التجارية للمنطقة الواحدة .

وقد تقرر أن تبدأ الشركة باسطول مكون من ٤٦ باخرة ثم يزداد عدد البواخر الى ١٠٠ باخرة فى العام ١٩٨٠ و ١٥٠ باخرة فى العام ١٩٨٥ . وسوف لا يقتصر الاسطول التجارى على نوع واحد من انواع البواخر وانما سوف يشمل بواخر لنقل البضائع السائبة واخرى متخصصة فى نقل السيارات والمعدات الثقيلة .

ومراعاة لمتطلبات نجاح الشركة المتعددة الجنسيات ، كتوفر الخدمات العامة وسهولة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعدم وجود قيود على التحويل الخارجى ، تقرر أن يكون مقر الشركة فى الكويت . واتفق ايضا على أن تفتح الشركة لها فروعا فى الدول المساهمة . كما يجوز لمجلس ادارة الشركة أن يقرر فتح فروع للشركة فى دول أخرى .

(ب) اهداف الشركة : للشركة هدف مزدوج يتمثل فى مجابهة متطلبات التنمية الاقتصادية فى دول المنطقة (*) واعتماد المعايير التجارية البحتة فى سبيل تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح . ومن

(*) من هنا جاء التاكيد على ان يتكون الاسطول التجارى للشركة من بواخر متنوعة لنقل البضائع السائبة وبواخر متخصصة لنقل السيارات والمعدات الثقيلة .

اجل تحقيق هذا الهدف اتفق على ان تقوم الشركةلحسابها او لحساب الغير بكافة عمليات الملاحة البحرية والنقل البحرى وما يرتبط بهما بشكل اوبآخر . وتؤدى الشركة وظيفتها هذه عن طريق شراء واستغلال وبيع وايجار واستئجار جميع انواع السفن ووسائل النقل البحرى . ويمكن للشركة ان تعقد كافة الاتفاقيات الضرورية لممارسةاعمالها وتوسيع نشاطها . كما تستطيع الشركة مشاركة الشركات الاخرى ذات الاهداف المماثلةعن طريق التوصية او الشراء .

(جـ) راس مال الشركة : اتفق على ان يكون راس مال الشركة المصرح به ٥٠٠ مليون دينارا كويتيا . اما راس لمال العامل فيبلغ ١٨٠ مليون دينارا كويتيا مقسم الى١٨ مليون سهم (قيمةالسهم الواحد عشرة دنانير) . وقد وزعتنسب المساهمةفى راس المال المكتتب به بالتساوى على الدول الاعضاء باستثناء البحرين . وهكذا اصبح لكل دولة مساهمة ٣٫٤٨٠٫٠٠ سهما وللبحرين ٦٠٠٫٠٠٠ سهما .

(د) اجهزة الشركة(١٦) : تتكون اجهـزة الشركة ، كما هو الحال فى الشركات المساهمة من جمعية عامة تضم ممثلى الدول المساهمة والمساهمين الذين يملكون مائة سهم على الاقل . وتعقد الجمعية اجتماعاتها العادية مرة كل سنةبرئاسة مجلس ادارة الشركة او من ينوب عنه . وتتلخص اهم صلاحيات الجمعية العامة ، فـى اجتماعاتها العادية ، بالبت بتقرير مجلس الادارة او تصديق الحساب الختامى للشركة وتقرير الارباح الواجب توزيعها على المساهمين وتعيين مراقب للحسابات . وهناك اجتماعات غير عاديةيمكن ان تعقدها الجمعية العامة للنظر فى تعديل اتفاقية الشركة او رفع او تخفيض راس المال اوحل الشركة واتخاذ الاجراءات التى تترتب على التصفيـة .

(هـ) مجلس الادارة : يدير الشركة مجلس ادارة يتكون من اثنى عشر عضوا . ولكل دولة مساهمة عضوان يمثلانها . وقد اتفق على ان تكون قوة التصويت بنسبة مساهمة كل دولة فى راس المال . ويعين عضو مجلس الادارة لمدةثلاث سنوات قابلة للتجديد . ويتناوب الاعضاء رئاسة مجلس الادارة حسب الترتيب الابجدى .ويتمتع مجلس الادارة هـذا بصلاحيات واسعة تمكنه من تسيير اعمال الشركة . كما اتفقت الدول الاعضاء على اجازة اعتبار اعضاء مجلس الادارة ممثلين لدولهم فى الجمعية العامة .

ومن المتوقع ان تبدأ شركة الملاحة اعمالهافى ١٩٧٦/٧/١ ويبدو ان جهودا كبيرة قد بذلت لتوفير اسباب النجاح لها . فقد خصص لها راس مال كافى لتمويل شراء البواخر التى تحتاجها ، ومنحت صلاحيات واسعة لمجلس ادارتها وكان اختيار المقر موفقا الى ابعد الحدود .

وعلى الرغم من ان التوفيق بين المعايير التجارية البحتة والاهداف الاقتصادية العامة قد يصطدم ببعض العقبات فان الامكانيات الماديـة الكبيرة للدول الاعضاء من ناحية والاخذ بنظـر الاعتبار المصلحة القومية العليايمكن ان تحسم فى المستقبل اى خلاف قد ينشأ فى هذا المجال . ومما ينبغى التنويه عنه ان هذه الشركة ليست بديلا للشركة الملاحية البحرية وان هذه الاخيرة يمكن ان تقوم بدور كبير فى الملاحة البحرية فى منطقة شمال افريقيا بصورة خاصة بشرط ان توفر لها الوسائل اللازمة وان تنضم اليها بقية الاقطار العربية فى المغرب العربـى . ولا باس من ان

يؤسس جهاز للتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بين الشركتين العربيتين .

ان ما ذكر من نماذج يتعلق بالنقل البحري مباشرة . غير أن هناك أيضا تعاونا عربيا في منطقة الخليج تمثل في انشاء الشركة العربية لبناء واصلاح السفن بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨ . ويتكون المشروع من حوض جاف لاصلاح السفن ومراكز ميكانيكية ومدرسة للتدريب المهني (١٧) . وهكـــذا يمكننا القول بأن اتجاها جديدا نحو الاندماج الاقتصادي أخذ يفرض نفسه في منطقة الخليج العربي . وعلى الرغم من أن ما تحقق لحد الان من مشاريع مشتركة لم يحقق المستوى الذي يصبو اليه المواطـــن العربي ، خاصة وان وسـائل التنفيـــذ أصبحت يسيرة بسبب تزايد ثروات هذه المنطقة من الوطن العربي ، فان النماذج التي سبق ذكرهـــا تمثل انعطافا عن طريق التجزئة وتحركا باتجاه وضع الاساس الضروري لوحدة حقيقية مستقبلا .

الهـــــوامش

Multinational Shipping Enterprises (New York: Report by the Secretariat of UNCTAD. TD/108/Suff. 1/Rev./1., 1974) P. 2.

(٢) فيما يتعلق بمزايا التعاون الاقتصادى ، انظر : الدكتور محمد دياب ، **التعاون الاقتصادى العربى بين النظـــرية والتطبيـــق** (الكويت : المطبعة العصرية ، ١٩٧٢) ص ٤ — ٦ .

(٣) المصـــدر الســـابق ، ص ٤ . **Multinational Shipping Enterprises**

Unitipation of Cargo (New York: UNCTAD. Salles No. E. 21, 11, D. 2, 1970). PP. 18-20.

Shipping in the Seventies (New York: United Nations Publications, Sales No. E. 12, 11. D. 15, 1972) P. 25.

Manpower Requirements and Training Facilities for the Establishment of Expansion of Merchant Maraines in Developing Countries (New York, UNCTAD, TD/B/C.65, 1972) P. 9.

(٧) المصـــدر السابق : ص ١٩ — ٢٤ . **Multinational Shipping Enterprises,**

A Transport Strategy for Land Locked Developing Countries (New York: United Nations, Sales No. E.74.11.D.5, 1974) P. 5.

Current Problems of Economic Integration (New York: United Nations, TD/B/394, 1973) PP. 9-20.

(١٠) المصدر السابق — ص : ١٢ — ٢٤ . Multinational Shipping Enterprises.

(١١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، **مجموعـــــة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادى ، من دور الانعقاد الاول الى دور الانعقاد السادس عشر** ، حزيران ١٩٧١ (القاهرة : دار الطباعة الحديثة) ص : ١٠٤ — ١٠٦ .

(١٢) الارقام الخاصة براس المال مستقاة من بيان الشركة العربيـــة للملاحـــة البحـــرية من راس المال المصـــرح به والمدفوع والمستحق الدفع كمـــا فى ١٩٧٤/٦/٣٠ ، ويمكن للقارىء الرجوع الى ارشيف ادارة الشركـــــة فى الاســـكندرية .

(١٣) الشركة العربية لنقل البترول ، **التقـــرير السنوى** (الكويت ، المطبعة العصرية : ١٩٧٤) ص ٣ .

(١٤) الدفعـــة الاولى مقدارها ١٠٠ مليون دولار امريكى فى ١٩٧٥/١/١ والثانيـــة ١٥٠ مليون دولار امريكى فـــى ١٩٧٦/١/١ والثالثة ١٥٠ مليون فى ١٩٧٧/١/١ ، انظر الشركة العربية لنقل البترول ، المصدر السابق ، ص:٥

(١٥) MEED, 5 December, 1975, P. 9.

(١٦) استقيت المعلومات الخاصة باجهزة الشركة من لائحة النظام الداخلى لشركة المـــلاحة العربية المتحدة الموجودة فى ارشيف شركة الملاحـــة الكويتية التى لم تنشر بعد .

(١٧) منظمة الاقطـــار العربية المصدرة للبترول ، **تقـــرير الامين العام السنوى الاول المقدم الى اجتماع الثالث عشر لمجلس الوزراء** (الكويت ، مطابع دار القبس للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٧٤) ص ٧٦ .

ثبات او تغير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الاجتماعية في الغرب

تنظيم وتحرير* : د. اسعد عبد الرحمن

اشتراك

د. هيفاء فاخورى — د. على عثمان
د. سعد الدين ابراهيم — د. سمير جرار

فى مطلع العام ١٩٧٥ اختطت « مجلة العلوم الاجتماعية » سياسة ترمى الى تطوير مضمون القضايا التى تطرح فى صفحاتها ، وتغيير الاطار العام للمجلة بهدف تنمية حقول العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى . وضمن هذا المنظور ، تبدأ المجلة مع هذا العدد ، نشر ندوات مختلفة تتناول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية.

وقد اغتنمت المجلة فرصة انعقاد « مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى » ، الذى عقد فى الكويت فى الفترة من ٢٨ — ٣١ كانون اول / ديسمبر ١٩٧٥ ، لتلتقى فى ندوة مفتوحة مع بعض المفكرين العرب فى الولايات المتحدة وغيرها . وكانت الندوة الاولى حول « ثبات أو تغير صورة المجتمعات النامية ، ومن ضمنها المجتمع العربى فى ادبيات العلوم الاجتماعية فى الغرب » .

وقد نظم الندوة وحررها الدكتور اسعد عبد الرحمن ، استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت ، واشترك فيها كل من :

١ — د. هيفاء فاخورى : مديرة هيئة شئون علم الاجتماع — د يترويت / الولايات المتحدة .

٢ — د. على عثمان : رئيس المؤسسة العربية لتطوير التربية ، وممثل اليونسيف فى الخليج العربى ، ومدير التعليم العام لمدارس وكالة غوث اللاجئين الدولية ، ونائب مدير المركز الاقليمى بسرس الليان .

٣ — د. سعد الدين ابراهيم : الاستاذ بقسم الاجتماع فى الجامعة الاميركية بالقاهرة .

٤ — د. سمير جرار : من قسم الاجتماع بجامعة ولاية فلوريدا ، بالولايات المتحدة .

* روعى فى تحرير مادة هذه الندوة النص الاصلى ، بحيث جاءت وقائعها المنشورة هنا شبه مطابقة للنص الاصلى كما ورد فى شريط التسجيل المحفوظ فى أرشيف المجلة ، وكان ذلك احيانا على حساب انسياب اللغة وسلاستها .

نــدوة العــدد

اسعد :

اذ نأمل فى ان تكون هذه الندوة فاتحة تعاون بيننا ، أبدأ بحث موضوع « تغير أو ثبات صورة المجتمعات النامية ، ومن ضمنها المجتمع العربى،فى أدبيات العلوم الاجتماعية فى الغرب » بتوجيه سؤال اولى للدكتور سعد الدين ابراهيم عن رأيه وتصوره الشخصى للصورة التى رسمت عن الوطن العربى ، ربما فى اعقاب الحرب العالمية الثانية — فى أدبيات العلوم الاجتماعية فى الغرب ، وذلك من خلال وضعها ضمن اطار أوسع هو اطار العالم الثالث . كيف كانوا ينظرون الينا والى ذلك العالم فى الماضى القريب ؟

سعد الدين :

فى البداية ، اود ان اعبر عن سعادتى بالمشاركة فى هذه الندوة ، وأرجو أن تكون — كما قال د. اسعد — بداية تعاون علمى بين العلماء الاجتماعيين العرب هنا ، وفى الخارج .

الواقع أن صورة المجتمعات النامية فى أدبيات العلوم الاجتماعية فى الغرب موضوع عريض ومعقد . ويمكن القول أن هناك عدة صور ، وليست صورة واحدة . من هذه الصور ماهو سلبى كل السلبية ، ومنها ماهو رومانتيكى يمجد كل ماهو تقليدى . ونجد هذا بشكل خاص فى ادبيات الانثروبولوجيا الاجتماعية . هناك عدد من الانثروبولوجيين الذين درسوا وتعاطفوا مع بعض مجتمعات العالم الثالث ، ومنها المجتمع العربى . ومعظم هؤلاء يقعون فى حب المجتمعات التى يدرسونها ، وبالتالى تأتى الصورة مشوهة وغير دقيقة — الا انها مع ذلك متعاطفة وايجابية . وهناك عدة صور أخرى لمجتمعات العالم الثالث ، وخاصة للعالم العربى ، وهى صور مرت فى اعتقادى بطورين كان أولهما قبل الحرب العالمية الثانية . وفى هذه المرحلة ، جاء معظم ما كتب فى الولايات المتحدة وكندا مثلا،نقلا عن العلماء الاجتماعيين الاوروبيين ، وخاصة الانجليز والفرنسيين . وكانت كتابات هؤلاء متأثرة بأهداف ومرامى السياسة الاستعمارية . ومعظم من كتبوا فى هذه الموضوعات كانوا على صلة بشكل او بآخر بوزارتى الخارجية فى فرنسا وانجلترا . هذه الصورة كان المقصود منها تقصى الواقع لتأدية وظيفة معينة ولذلك امتاز رسم هذه الصورة بالدقة الوصفية لان هذا مهم بالنسبة لهم لاحكام السيطرة الاجنبية .

بعد الحرب العالمية الثانية ، ودخول امريكا الى المنطقة سواء فى الوطن العربى او فى العالم الثالث بدأت هناك محاولات جادة ولكنها كانت فى الوقت ذاته محكومة بدوافع دخول امريكا الى العالم الثالث . حينما يطالع الانسان ماكتب بواسطة العلماء الامريكيين بعد الحرب العالمية الثانية يجده مزيجا من الدقة الوصفية مع الوصفات التى تبناها بعض هؤلاء العلماء الاجتماعيين بالنسبة لهذه المجتمعات . بمعنى اننا كنا نجد فى معظم مايكتب ايحاء ضمنيا او صريحا بما ينبغى على هذه المجتمعات أن تفعله من اجل أن تصبح نسخة او صورة ثانية عن

المجتمعات الغربية . وهكذا كان معنى التحديث والتنمية في هذه الادبيات ملتصقا بالنموذج الغربي .

اسعد :

هل كان هذا التحيز لصالح النموذج الغربي نتيجة قصور في الرؤية ، او قصور في العلم الاجتماعي ، أم تراه كان ناتجا عن تعصب سياسي بحكم كونهم دولا مستعمرة ؟

سعد الدين :

اعتقد انه كان مزيجا من الاعتبارين . فمن ناحية ، لا يستطيع العالم الاجتماعي سواء أكان عالم سياسة أم اجتماع أم انثروبولوجيا أن يكون موضوعيا مائة بالمائة . فأولا ، معظم هؤلاء نتاج لبيئاتهم طبعا . وهناك ما نسميه بال(Ethnocentrism) أو التمركز الحضاري . وهذا المنطلق كان يلون انطلاقهم وادراكهم وتحليلهم لتلك المسائل . وقد استطاعوا التغلب على هذه المسألة قليلا . ولكن ما تزال هي احدى العوامل المؤدية الى تشويه الصورة او عدم دقتها في ادبياتهم .

ومن ناحية ثانية ، معظم ما كتب بواسطة العلماء الاجتماعيين الامريكيين عن العالم الثالث كان له هدف سياسي سواء أكان العالم الاجتماعي المهتم بمسالة معينة او بلد معين يدرك هذا أم لا . وهذا كان من اسس نظام المنح والاعانات الاكاديمية ومن قواعد مجمل النظام الاكاديمي الامريكي . وكانت المساعدات تعطى من هيئات كثيرة للعلماء . واتضح فيما بعد أن معظم هذه الهيئات والمؤسسات الممولة للبحوث كانت على علاقة مستترة بأجهزة المخابرات وبالحكومة الاميركية ، او ببعض المنظمات الاخرى التي يهمها احكام السيطر على العالم الثالث . ولاننسى هنا عاملين مساعدين بارزين أحب ان اذكرهما :

١ — الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . فقد كان هناك شبه سباق على فهم واختراق العالم النامي انعكس في تصورات وتصوير العلماء الاجتماعيين الغربيين لمجتمعات العالم الثالث بصفة عامة .

٢ — الصراع العربي — الاسرائيلي . ان عددا كبيرا جدا من العلماء الاجتماعيين الغربيين هم — كما تعلمون — أما يهود صهيونيين ، أو متعاطفين مع الصهيونية . وهم — سواء بوعي أو بدون وعي — كانوا دائما يشوهون صورة المجتمع العربي ويصورونه كما لو كان مكتوبا عليه التخلف الازلي ، كما لو كان هذا الانسان انسانا ميتافيزيقيا لن يتغير ابدا ، وسيظل متخلفا على حاله الى الابد . والذى كان يزيد هذه الصورة قتامة أن صورة نقيضة كانت تعطى دائما عن المجتمع الاسرائيلي وعن الانسان الاسرائيلي ، وكأن هذا الانسان ايضا ميتا فيزيقي ولكن كتب له التقدم والغلبة والتميز عن المجتمع العربي المحيط به . ارجو ان يكون هذا قد اجاب على السؤال .

اسعد :

نعم د. سعد الدين لقد عالجت الموضوع واعطيته جل حقه . ما رأى الدكتور عثمان ؟

علـى :

اتفق مع الدكتور ابراهيم فيما قاله ، ولكننى أحب أن أعود الى الماضى أكثر . هذه الادبيات التى نتحدث عنها ــ خاصة عن المجتمع العربى ــ بدأت منذ قرون طويلة . والصورة التى رسمهـا الباحثون للاسلام ركزت على نواح معينة مثـل تعدد الزوجات ، وانماط أخرى من الحياة ارادوا بها اعطاء صورة ممسوخة عن الاسلام. واستمرت هذه الصورة لمدة ، واكثر ما وصلت اليـه تلك الادبيات من تعاطف كان فى قولها عن الاسلام انه دين ولكنه دين بسيط صالح لبسطاء العقول وهذه الصورة تشكل ــ فيما اعتقد الخلفيات . وكذلك هنـاك الرومانتيكيـات التى كتبها السائحـون وغيرها . والنقطة هى : لماذا رأى عالم الاجتماع الغربى المجتمعات الاخرى على ذلك النحو ، ولماذا يحاول الآن أن يراها كما هى ؟

أعتقد أن جذور هذا تعود الى الانحصارية أو الانغلاقية (Exclusivesness) فى الحضارة المسيحية اليهودية أى أن الحضارة اليهودية ــ المسيحية ترى أن المجتمع الانسانى يجب أن يكون فى صورتها . وماكان خارج هذه الصـــورة ، وما اختلف عنها فهو غير حسن . أى أن الحسن وغير الحسن كانت تقرره تلك الصورة . فمن قرأ ماكتبه « كرومر » عن مصر كان واضحا فيه أن ما اختلف عن قيمة وأذواقه فهو غير حسن . وأعتقد أن جذور هذا يعود الى الانغلاقية والانحصاريـة اليهودية ــ المسيحية . كذلك تحدث د. سعـد الدين عن حقل الانثروبولوجيا . واظن انه أول علم حاول أن يحرر الباحث من مداركه وقيمـه المتأصلة فى نفسه ليرى المجتمعات التى يدرسها ، كما تريد أن تعرف به هذه المجتمعات . وقـد استفادت الصهيونية من الصورة المتواترة عـن العرب وعن المسلمين ، وأكدتها . وأنا معـك بالنسبة للدراسات الموضوعة من أجل السيطرة (Knowledge for Manipulation) . وأعتقد أن الولايات المتحدة غيرت بعد الحرب العالمية الثانية الدراسات عن المجتمع العربى والشـرق الاوسط وبالذات دراسات الفرنسيين والانجليز الفلسفية والصوفية والفقهية ، الى دراسـات عن تركيب المجتمعات العربية لترى كيف يمكـن أن تدخل هذه المجتمعات لتشجيع أو تأكيد التناقضات الموجودة فيها . ولا نستطيع أن نفهم مايحـدث الآن فى لبنان الا فى خلفية هذه الدراسـات . أى أن غرضهم من المعرفة كان على أساس : ماهى المداخل التى يمكن أن تضمن لنا ، لوشجعنـا فئـة من الفئـات لتفتيت المجتمـع العربى . والذى يطـالع دراساتهم بعـد الحرب الثانية يرى أن أكثرها انصب على الفئوية فى المجتمع العربى . كما أن العبارات التى ابتدعوها صارت عالمية تقريبا مثل المقارنة بين الدول المتقدمـة وما أسموه دولا متخلفة . ومع كل أسف أخذها علماؤنا الاجتماعيون دون أن يحللوا مضامينهـا ولا هم استبدلوها بعبارات أصدق فى وصـف الحقيقة . فنحن مثلا متخلفون اقتصاديا أو علميا ولكن هل نحن متخلفين فى كل مجالات الحياة ؟ هذا سؤال وهذه قضية . ولكننا لم نثر هـذه القضية .. أخذنا مقاييسهم فى التخلف والنمو مثل عدد الاميين فى المجتمع ، عدد المواليد ، الوفيات ... الخ .. أخذنا هذه المقاييس التى وضعوها وصرنا نقيس انفسنا بها ولم نحـاول حتى الآن الخروج بمقاييس تكون أصدق فى الموازنـة أو المقارنة بيننا وبين المجتمعات النامية . ونرجو لعلمائنا أن يتنبهوا لهذا ، لاننا نعتقد أنه فى القيم الانسانية والعلاقات الانسانية وفى التسامح

الانسانى وقبول الآخرين بما هم عليه .. الخ ،أعتقد أننا أكثر تقدما من الحضارة الغربية . فهل يكفى أن تكون المقاييس الاقتصادية هى المقاييس الوحيدة ؟ وماهو واجب علمائنا فى وضع المقاييس الجديدة ؟

سمير :

مع تأييدى لما ذكره د. سعد الدين ود. على عثمان فان ماتمت به من أبحاث بالنسبة لصورة العرب فى أمريكا كما ظهرت فى كتب الاجتماعيات تظهر أن هذه الصورة مشتركة وتشمل كل الدول النامية . حتى العام ١٩٦٠ تقريبا كان كل ماهو ليس اميركيا ومن العرق الابيض اى (Wasp) يرسم بصورة خيالية بعيدة عن الواقع وبصورة متأثرة بالرومانتيكية . ويوهم بكل السلبيات التى يمكن أن يوصف بها . ولكن مع ظهور حركة أو انتفاضة الرفض فى اميركا ، وانتشار الوعى عند السود من الامريكيين وما رافق ذلك من حركات الحريات المدنية والمساواة التى بدأت فى منتصف الستينات ، أدت جميعا الى اعادة تقييم الصور المذكورة عن مختلف الاقليات الموجودة فى المجتمع الامريكى والمجتمعات الاخرى . وقد أدى ذلك الى قيام مجموعة من الدراسات تقف وراءها وترعاها جماعة أو أشخاص من فئة معينة لدراسة الصورة المرسومة عنهم فى كتب الاجتماعيات فى أمريكا وتعديلها بالتالى بما يتفق مع الحقيقة . وعندما حدث هذا ، أدى فى بعض الاحيان الى تغيير الصورة . ولذلك اذا قورنت مثلا الكتب التى صدرت فى الستينات بالكتب التى صدرت فى السبعينات ، بالنسبة لبعض الفئات الاميركية تجد بعض التغير . الا انه من المؤسف أن هذا لم يحدث بالنسبة لكل الاقليات ، أو لبقية المجتمعات فى العالم ، ولذلك بقيت الصورة مشوهة بالنسبة لعدد كبير من المجتمعات والدول .

اسعد :

عفوا للمقاطعة ولكن الدكتور سعد الدين اشار فى معرض حديثه الى أن الصورة فى الواقع كانت صورتين ، أو حتى صورا عدة كان بعضها ايجابيا . . الواقع اننا — أو انا شخصيا على الاقل — كنت أطلع باستمرار على الصور السلبية. انما الصور الايجابية اتى اشير لها ، باستثناء بعض الطفرات واللمحات التى تتغنى بالعرب الشجعان الكرماء وما الى ذلك من صور رومانسية على نحو ما ظهر فى كتابات لورنس المشار اليها ، فاننى لست متأكدا من كونى صادفت أيا من هذه الصور الايجابية فهل هناك أدبيات معينة فى العلوم الاجتماعية تتحدث عن جوانب ايجابية مثلا ؟

هيفاء :

فى الحقيقة من خلال اطلاعى على الدراسات التى تطرقت لموضوع العرب والتركيب الاجتماعى والعادات والتقاليد لعربية ، لم أضع يدى حتى الآن على صورة ايجابية عن حقيقة تركيب المجتمع العربى كما هو ، كما ننظر اليه من خلال قيمنا وتقاليدنا . وهذا له تبريراته . للاسف

لقد خدم علم الاجتماع منذ القدم ولا يزال يخدم الاستعمار بشتى أساليبه . ففى دول العالم النامى مثل : دول أمريكا اللاتينية ظهر مشــــــروع « كاميلوت » (Camelot) وهو عبارة عـــن دراسات اتخذت شكل الدراسات العادية بدعــم وتشجيع وزارة الدفاع الاميركية التى رغبت ، لاسباب خاصة ، فى دراسة شعوب امريكــــا اللاتينية . وقد بدى هذا المشروع وكأنه مخصص لدراسات اجتماعية عادية ولكنه استعمل لاساليب حربيـــة فيما بعد ، وبذلك استغلت القيم والتقاليد التى يتميز بها الشعب الامريكى اللاتينى وسخرت لمحاربته . وحدث ذلك فى دراسات أجراهــــا علماء الاجتماع حول القيم والتقاليد فى المجتمع العربى ، وخاصة فى فسطين ، وطبقت خلال حرب ١٩٦٧ . وقد ظهر نموذج لهذه الدراسات فى مجلة فى أمريكا واثار ضجة ، خاصة بالنســبة لاشتراك الفتاة فى الحرب ، واثر العرض على اشتراكها ومساهمتها فى حرب التحرير الشعبية. وقد استغل الجيش الاسرائيلى هذه القيم وضربنابها . وهذه نتيجة لدراسات سوسيولوجيـــــة وسيكولوجية سابقة تتحدث عن وتؤثر على مدى مساهمتنا فى حركة وطنية . وكذلك ايضا فـــى فيتنام حيث كانت الحرب النفسية دائرة باستمرار على قدم وساق .

نرجــع الى نقطـــــة اخـــــرى وهـــى متعلقة بالـــ (Psychological Conditioning) أى التثبيت على غريزة أو طبع معين عندنـــا ، مثل أن الانسان العربى انسان متخلف لايفهم ، بغض النظر عن امكاناته ونسبة ذكائه . وقـــــد طبقت هذه فى أمريكا بدرجة معينة . فهناك بعض الاساتذة (وهم صهيونيون) لهم اهداف معينـــة فى ترجمة هذه الفكرة المأخوذة عن العرب. وكمثل على ذلك اذكر طفلا حدثت معه بعض المشاكـــل فى المدرسة ، فقال له الاستاذ : انكم عـــرب لا تفهمون ، وأنت لن تفهم ، ولذا لن نجهـــد انفسنا فى تعليمك .

علـــى :

هناك نوعين من الادبيات :

١ ـــ نوع فيه المعرفة تفيد سياساتهم وتخـــدم أهدافهم .

٢ ـــ نوع آخر من الادبيات لتأكيد وتثبيـــت الصورة المتوارثة عن المجتمعات النامية .

والنوع الثانى هنا يظهر الآن فى اشكـــــال الدراسات العلمية الموضوعية ، مع أن من يعرف حقيقة الواقع يعرف أن هذه الدراسات ليست العلمية أو الموضوعيـــة وتفتقـــر الى الجـــوهر الاساسى للدراسات الموضوعية وهى شكليـــة بحتــــه .

سمير :

المشكلة ليست فى هذا فقط . وانما هى فى الصورة المقدمة عن دول العالــم النامــــى ، وبالاخص العرب ، من خلال كتب الاجتماعيـــات التى هى فى معظم الاحيان المرجع الوحيد لاطلاع العلماء الغربيين عن العرب والدول الناميـــة . فالدراسة التى اجراها د. ميخائيل سليمان بولاية كنساس اثبتت أن حوالى ٦٦٪ من اساتـــذة الاجتماعيات لم يأخذوا الا مادة واحدة عن الشرق الاوسط ، وهم الذين يعلمون الطلاب . والكتب التى تدرس عن الشرق الاوسط فى المرحلـــــة

الابتدائية والثانوية تقدم صورا مشوهة عـــن العرب . وفي معظم الاحيان يكون ذلك بسبب اهمال المؤلفين . فالدراسة التي قمت بها برهنت ان هناك على الاقل (٥) من الـ (٤٣) كتابا التي راجعتها مليئة بصور للغة العربية مقلوبة ، وهذا خطأ بسيط جدا يدل على الاهمال . وفي الكتب الاخرى هناك بحث كامل (نحو ثلاث فقرات) في كتاب جغرافيا يتحدث عن اليمن ويستعمل كلمة الكويت بدل اليمن . ويستطرد في اعطاء أوصاف سياسية واجتماعية ويلصقها بالكويت ويقول مثلا ان الكويت كانت في اتحاد مع مصر ثم انفصلت عن الاتحاد وقامت فيها ثورة بعد ذلك . الخ .

ومن جهة اخرى فالصور المقدمة في هذه الكتب تركز كلها على الرمال والصحراء والخيام. ثم هم يتحدثون بعد ذلك عن آبار البترول والخيام حولها . ولا تزال الصورة الرومانتيكية التي ذكر عنها سابقا تسيطر . لذلك فان معظم أفراد الشعب الامريكي الذين يطلعون على هذه الكتب سترسخ هذه الفكرة لديهم . أضف الى ذلك وسائل الاعلام الحديثة التي تقدم في معظم الحالات صورة أفضل عن المجتمع الاسرائيلي والصهيوني وتشدد على هذه الصورة الخاطئة . واحد الاسباب الرئيسية أيضا ان المجتمع العربي لم يكتب عنه من قبل كتاب عرب أو أشخاص عارفين بأحوال المجتمع العربي . ومعظم المقاييس الغربية هي التي اخذت . وبسبب عدم فهمهم لعاداتنا وتقاليدنا قاموا بتشويهها في بعض الاحيان عن قصد ، وفي أحيان كثيرة عن جهل بالعادات والتقاليد التي اذا نقلتها من مجتمع لآخر قد يكون وضعها سيئا مع انها حقيقة واقعة . فالصورة المرسومة عن العالم العربي بالرغم من انها في بعض الاحيان صورة واقعية وصحيحة في بعض الجوانب ، الا ان اجتزائها والتشديد عليها يجعل الصورة مشوهة وخاطئة .

علـــي :

أعود فأقول ان العقلية الغربية لاتستحسن الا ما اتفق مع ما توارثته من قيم غربية . ولذلك فعندما يكتبون أما يستهزئون أو يحقرون في كل ما اختلف عن هذه العقلية . وأنا اعيد هذا مجددا الى الانحصارية اليهودية المسيحية . اضف الـى ذلك ، عقلية تهمل وتشوه عن قصـد لاغراض تثبيت الصورة التي تساعد السياسة الصهيونية والاستعمارية . وهنا اريد ان أسأل لماذا نحـن ننتظر أو نستجيب لما يقال عنا في الغرب ؟ ولماذا لا تحدث جامعاتنا دراسات استغراب بمعنى ان تطور صورة عن الغرب. فبدل أن نتخذ من الغرب نموذجا ننشده في مرحلة تقدمية ، نقوم بتحليل الحضـارة الغربيـة فـي مجالاتها المختلفـة الانسانية ، والقيمية ، والاقتصادية ، والاجتماعية بحيث تصدر عن العرب أدبيات تطلع مجموع العرب وتظهر لهم الصورة الحقيقية للحضارة الغربية كما أدركناها نحن ، وبالذات مـن عاش منا في وسط تلك الحضارة سنوات طويلـة وتيسر لهم قراءة آدابها وكتبها وفلسفاتها . ولماذا لا يكـون هناك استغراب كما أن هناك استشراق ؟ واعتقد انه اذا تم ذلك ستحدث موازنة بالنسبة للعلاقات الفكرية مع الغرب .

أســـعد :

أعتقد ان المشكلة تكمن في أننا لم نكتب حتى الآن عن مجتمعنا ما فيـه الكفاية وهذا أولـى باهتمامنا .

ســـــمير :

نعم . ما أقوله د. اسعد صحيح وحاجتنا اليها شديدة . ومن ناحية أخرى ، ان عدد قــراء الدراسات عن العالم العربى المكتوبة عربيا محدود نسبيا ، وبالتالى قد تتقى قرائتها محصـورة بالعلماء الغربيين ، مع ان الهدف هو نقل هــذه الصورة للعالم الغربى . لماذا نحن أردنا التأثير على فهم المجموعات البشرية فى الغرب فعلينا أن نحاول تغيير الصورة فى الكتب المدرسية وفــى وسائل الاعلام .

اســـــعد :

ينقلنا هذا الى الجانب السياسى من المسالة وهو خارج عن اطار ندوتنا الحالية . وانى ارغب فى العودة الى التركيز على مسالة واحدة سبق وان سالت عنها قبلا . وبتحديد اكثر يبدو انكم تتفقون معى ، او على الاقل نشترك نحن جميعا فى اننا لم نر فى مطالعتنا الخاصــة اى وجه ايجابى بارز عنا فى ادبيات الغرب فى العلوم الاجتماعية وبالتالى اجد نفسى مضطرا لأن أعيد الكرة للدكتور سعد الدين الذى أشار الى هذا الجانب . فهل هناك ـــ د. سعد الدين ـــ فعلا جوانب تتحدث عنا ايجابيا فى ادبيات الغرب فى العلوم الاجتماعية ؟ وما الادلة عليها ؟

ســـعد الدين :

احب بداية ان افرق بين المفهوم الايجابـــى والمفهوم الدقيق . قد يكون هناك شىء ايجابـــى مكتوب عن شعب او مجتمع معين ، ولكن قد لا يكون دقيقا بالضرورة . الشىء الآخر هو أن الايجابى هو احد الصور القليلة جدا . وأذكر بعض الامثلة عن بعض الاجتماعيات التى كتبت فى الغرب وفيها نوع من الايجابيات نحو العالم العربى سواء فى أوروبا أو أمريكا . ان فيها نوعا من الايجابية نحو العالم العربى رغم عدم دقتها. منها كتابات « سان سيمون » عن مصر فى أوائل القرن التاسع عشر ومراسلات مع الكتاب المصريين التى تكلم فيهـــا عن بعض عادات وتقاليد الشرق . بعضها له ما يبرره ، ونشأ فى فترة تاريخية كانت تستوجبه ، بمعنى أنه لم يصدر أحكام ادانة على كل ما هو شرقى أو كل ما هو غير غربى . ومن الامثلة الاخرى كتابات « ستيوارت دود » ومعظمها عن الشرق الاوسط (الادنى) . وفيها الكثير من الايجابيـــة عن العادات والتقاليد وبعض الانظمة الاجتماعية. وقد يرجع سبب ذلك الى انه عاش فـــى العالم العربى حوالى عشرين سنة ورآه على الطبيعـــة واستطاع ادراك الايجابى والسلبى فيه . كذلك كتابات « مـــاكس فيبر » وبعضها غير شـــائع الانتشار : مثل كتابه عن البروتستانتية . ولكن حتى فـــى كتابه عن نشـــأة الراسمالية وروح البروتستانتية ، ذكر امثلة عديدة عن الشـــرق العربى والدين الاسلامى . وفى معرض تمييزه بين الأديان المختلفة تكلم عن كثير من الايجابيات فى الدين الاسلامى . وهذه امثلة قليلة وتعتبر بالنسبة للصور السلبية قطرة فى محيط ، ولكنها موجودة وتقتضى الدقة العلمية الا ننسى انهـــا موجودة .

سـمير :

اضافة الى ذلك هناك بعض الايجابيات المذكورة ليس عن العالم العربى بالضبط وانما عن نشوء الاسلام فى العالم العربى . بعض الكتاب ذكروا ذلك واعتبروه أحد الايجابيات التى ظهرت فى المنطقة التى صدرت منها الديانات التوحيدية الثلاث الرئيسية . فبالنسبة للاسلام هناك مجموعة اكبر من الدراسات التى جاء فيها ذكر بعض الايجابيات بالرغم من غمزها من قناة الحروب التوسعية ، او الفتوحات بعد الاسلام . فاذا فصلنا العالم العربى عن العالم الاسلامى — لان هناك فرقا بين الاثنين — يبقى عدد الدارسات التى ذكر فيها الايجابيات عن العالم العربى قليلة جدا .

اسـعد :

هذه الصورة القديمة التى نتحدث عنها ، ماهى اهم ملامحها ، وما هى النعوت التى كان علماء الاجتماع الغربيون يستخدمونها فى كتاباتهم عنا ؟

هيفـاء :

صفات المجتمع العربى عندهم ، ولا زالوا يتشبثون فيها ، انه مجتمع متخلف اقتصاديا واجتماعيا وفكريا وحضاريا ، وبمعنى استاتيكى كأنه لا يتغير . وقاعدة هذا الفهم تستند الى نوع من التثبت البسيكولوجى ، اى أن الفرد العربى ليس عنده استعداد للتغيير . وهذه جميعا لها اهداف وتبريرات ، منها الهدف الاستعمارى الذى ذكره الزملاء وظهر فى الحرب العربية — الاسرائيلية وظهر فى امريكا اللاتينية مثل مشروع كاميلوت سالف الذكر ، وفى فيتنام ، وفى داخل أمريكا ضد الزنوج وضد الاقليات من خارج المجموعة الانجلو — ساكسونية .

ولا تزال هذه الاساليب مستمرة وتغييرها — يجرى ببطء — والمتعاطفون مع القضية قليلون جدا وان هذا العمل يحتاج الى جهود كبيرة جدا لتغيير الصورة .

اسـعد :

فى الحقيقة انا مهتم الان بالانتهاء من الجزء الاول عن الصورة القديمة . والمجال الآن مفتوح لاى من الاخوان لأية اضافة .

علـى :

قبل النهاية من هذا الجزء اريد الدخول فى باب الحضارة الغربية مرة أخرى لاننا ، لا ادرى لماذا نستجيب باستمرار لما يقال عنا ، لدرجة اننا انشغلنا لعقود من السنين ندافع عما أثاروه

عن الاسلام دون اعطاء صورة ايجابية . فمثلااثاروا موضوع المراة فى الاسلام ، فأصبحت اهم شىء . وكأن كل شىء فى الاسلام منحصر فىموضوع المراة مع أن موقع المراة فى القرآن اكرم كثيرا من موقعها فى التوراة . ولكن لا تثار هذهالاشياء بالنسبة للعهد القديم ، ولكن تثاربالنسبة للاسلام . ولذلك اريد ان اعرف لمـــاذا نلهى ،وتوضع لنا الشباك لكـــى نلهى ، عن معرفـــة مجتمعنا أولا وعن نقل الصورة الحقيقية لهـــذاالمجتمع الى الخارج . وهنا اعود الى هذه العقلية الغربية التى لا تتسامح بما يخالف مقاييسهـــاالداخلية ، واسأل لماذا نحن نتقبل هذه المقاييس من هذه العقلية ، مع ان نشأتنا فى تكويننا الفكرى اكثر عالمية واكثر قبولا للمختلفات الحضارية . لماذا لا ينتج عندنا مقاييس تدخل فيها الحضارةالهندية ، والصينية ، والعربية ، والغربيـــة ، الـــخ .. نخرج كعلماء اجتماع بمقاييس هـــىاصدق فى المقارنة بين الحضارات والشعوب . لماذا لا نزال متوجهين فـــى اهتماماتنا الفكريـــةوالعلمية الى ما يثيره الغرب من قضايا ، ولا نثير نحن القضـايـــا ؟

هيفـــــاء :

اذن ما هو البديل المطروح حاليا ، ومسئولياتنـــا ؟

ســـــمير :

قبل المسئولية هناك قسم كبير منا نحن العربلديه شعور بالتخلف . صرنا أداة فى أيدى المفكرين الغربيين الذين جعلونا نحاول ، قبل الانتباه لواقعنا أن نأخذ بقدر المستطاع منهم أولا ، فالتهينـــا بهذه العملية بدل التفكير بأوضاعنا .

علـــى :

نحن بحاجـــة الى تحرر .

ســـــمير :

نعم ، ومعظم المفكرينالعرب بنظرى هـــماسرى لعقدة النقص تجاه الغرب ولحـــد الآن هنـــاك ....

هيفـــــاء :

هناك بيننا نظرة تعتبر المجتمعات الغربية فوقنا ومتفوقة علينا من جميع الجوانب .

سـمير :

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، خلقتاونمينا بالعقدة . فلم تتح لنا الفرصة لنقف ونقيم وضعنا حتى نخرج منه بشيء آخر هو واقعنـا الفعلى . لقد تقوقعنا بالعالم الغربى ومعطياته .

اسـعد :

اننى طبعا أولا وقبل كل شيء مـع عمليةنفض هذه الشباك مـن حولنا . ولكـن اليس يخشى ونحن نرفض هذه الصورة المطروحة عنا فى ادبيات العالم الغربى أن نجد أنفسنا نبالغ فى رؤية الجانب الايجابى منا فحسب ، ونبدأ فىرسم صورة وردية عن أنفسنا ، ونضيع فـى متاهاتهـا ؟

علـى :

ان رؤية الغير لنا يمكن ان تكون مرآة اخرىلمعرفة النفس . لا شك فى ذلك . لكن أنا أعتقد ان خلفيتنا الحضارية تهيىء عقولنا لرؤية أوسع من الرؤية الغربية . والدليل على ذلك ما وضعه رحالتنا وكتابنا مثل البيرونى عن الهند ، وابـن فضلان عن أوروبا ، وابن بطوطة،وابن خلدون. كانت نظرتنا نحو العالم تختلف . كنا نقبل مـايختلف عنا ، ولا نحكم عليه بالازدراء والاحتقار لانه مخالف لنا او يختلف عنا . فلماذا أصبحنـاالآن سجناء مثلما قال الاخ سمير للثقافة الغربية ولم نكتشف بعد ينابيع العقلية التـى ننتمى اليهالتكون هى مصدر المدارك والادراك للتنوع ؟ فاذا اتينا لمقاييس التخلف ، هل هى التى وضعوهـالنا ؟ ونحن فى الامم المتحدة ــ وكنت الى عهـد قريب أعمل مع الهيئة الدولية ــ لاحظت ان مقاييسهم مقاييس غربية صرفة . اقتصادية بشكل اساسى . وهذه المقاييس توزع وتؤكد على الحكومات وتثبت باستمرار فى رؤوس الوزراء والعاملين وبخاصة فى الجامعات . وجامعاتنا بدورها تؤكدها لدرجة ان صورتنا عن انفسنا أصبحت هـى الصورة التى أرادوا تكوينها لنا . اذن يجب أيضاان نفهم ما يقال عنا ولكن يجب أن نعرف أنفسنا بأنفسنا أيضا .

سـعد الدين :

أود اثارة نقطة أو اثنتين تعليقا على مـاسبق . الاولى : لماذا رآنا الغرب بهذه الصورة ؟ الى جانب العوامل التى ذكرتها ، أحب ان أضيف اليها عقدة الليبرالية فى الغرب بعد الثورةالفرنسية فهذه الاخيرة ــ كما تعلمون ركزت على مبادىءالحرية والاخاء والمساواة .. ووجد الغربى نفسه بشكل او بآخـر ، يتنكر لهذه المبادىء باستعمارهلدول العالم الثالث فكان لابـد من تبرير هـذه السيطرة (كالجزائر) .. واعتقد ان مبدأ السيكولوجية كما تذكر هيفاء مهم . ان تبرير استغلال

الآخرين يقتضى تقليل آدميتهم الى حد ما . والالماذا قيل انهم آدميون ، فان استعمارهم يغدو غير مبرر . أى ان المعادلة هى : (تقليل آدميتهم لتبرير استعمارهم) Dehumanization to justify colonialization

علـــى :

اعتقد ان اصل هذا كامن فى اليهودية ، لانمفهوم « شعب الله المختار » يعنى ان الآخرين مقلل من آدميتهم . وهنا الاصل فى كون مفهومشعب الله المختار قد مهد الارض تاريخيا لتقبل العقل الغربى لفكرة تقليل آدمية الشعوب الاخرى .

ســـمير :

ولكن معظم منيقوموا بهذا ليسوا من اليهود . انهم من العالم الغربى المسيحى .

علـــى :

ولكن هذا ينقلنا الـــى الكيفية التى عملوافيها من انفسهم أدوات . وهنا ندخل فى ديناميكية المجتمعات الغربية وما واكبها من تخويف Intimidation وابتزاز Blackmailing الخ

ســـعد الدين :

هناك نقطة اخرى أود اثارتها وتتعلق باهتمامنا فى معرفة ما يقوله الغرب عنا ، وذلك لسببين ــ الاول : نفسى والآخر موضوعى . أما السببالنفسى ، فهو اننا قد وجدنا انفسنا ابتداء مـــن نهاية القرن التاسع عشر وخلال النصف الاولمن القرن العشرين مستعمرين ، أىأننا ضعفاء . هذا الضعف بدون شك له اسبابه الموضوعيـــةوالتاريخية ، ولكن الواقع اننا كنا نعرف اننـــا مستعمرون ومستعبدون وفقراء كذلك كان هناكما يدعونا نفسيا الى ان نعرف ماذا يقول عنا الذين يستعمروننا . واما السبب الموضوعى فهو انـــهفى كل حقب التاريخ ، عندما كان هناك قوة أو امبراالطورية او شعب يحمل مشعل الحضارة والمدنية ، كانت كل الشعوب الاخرى يهمها أن تعرف عنه كل شىء وماذا يقول عنها . وهذه حقيقـــةدائمة . والدليل على هذا ، ان القوى المسيطرة او التى تحمل مشعل المدنية كانت دائما موضـــعاهتمام الآخرين من حولها . ولكننى اتفق تماما مع الدكتور على والدكتور اسعد فـــى ان الرؤيـــةالذاتية ، وان مهمة ، فانها ليست وحدها كافية لمعرفة الحقيقة . فالواقع دائما جدلى ، ويجب أن ننظر له بهذه الطريقـــة . فى أواخـــر القرن التاسع عشر ، كان جمال الدين الافغانى ومحمدعبده وغيرهما ينبرون للدفاع عن الحضارةالعربية الاسلامية . وكانوا فى كثير من دفاعهم اعتذاريينوبالتالى يذهبوا الى النقيض فيقولوا بأن كل مالدينا

جيد وكامل . ولذلك فان الجدلية هنا مهمة لانهاتواجه الصورة . وأنا اتفق معكم فى أنه لا يجوز ان نقع فى حبال تصديق كل ما يقال عنا .

علـــى :

وانت تتكلم دكتور سعد الدين تذكرت التجربة الصينية . وانى أتساءل لماذا وجـدوا هنــاك الشجاعة فى التقليد الخلاق طريقا للخروج مــن مجتمع متخلف اقتصاديا الى مجتمع غير متخلف. كان هناك تقليد ولكن خلاق بمعنى انه لو انتظروا تخريج اطباء كما نخرجهم نحن ، لاستغرق ذلك منهم مئات السنوات . ولذا ابتكروا اساليب وطرق اكثر لتامين العناية الصحية لمئات الملايين مــن الصينيين . وكانت النتيجة حسنة ، فاصبح هناك تجارب فى التربية والتنمية والزراعة . ويمكن ان تدرج كل هذا ضمن التقليد الخلاق. وما أخشاه هو الا توجد فى المجتمع العربى هذه الدرجة من الشجاعة . ويجوز أن يكون تعليل ذلك جزئيا فى اننا اخذنا من الغربيين الصورة التى اعطيت لنا وصرنا نقلد فحسب .

هيفـــاء :

نحن ، حتى حديثا ، كنا ما زلنا نؤكد الفكرة الماخوذة عنا . فعندنا اخصائيين أكفاء فى مجتمعنا العربى ، ويؤدى هؤلاء المهمات الموكولة اليهم من قبل حكوماتنا على خير وجه ، لكن ابن البلد لايؤمن فى كفائته وتعطى الاولوية للغربى . انها عقـدة الخواجه ، وظاهرة الفوقية ، ونحن نثبت هـذه النظرة بأنفسنا .

ســعد الدين :

هذا جزء من ديناميات السيطرة (التفاضل والتكامل) فتحس أنك ناقص ، وهو متفوق. ونجد فى عقل الغربى التفاضل والتكامل ذاته فيصدق انه متفوق وأن الآخرين غير ذلك .

ســمير :

ولكنى اعود فأؤكد النقطة التــى طرحها الدكتور اسعد وهى مهمة . اقصد الوقوع فــى عقدة النرجسية ، فهى التــى جعلت الغربيين يعتقدون بتفوقهم . فيجب ان نبدأ الآن بنظــرة تحسينية واقعية ولكن دون تسرع خوفا من الوقوع فى المشاكل التى نراها فــى المجتمع الغربــى ونظرته الينــا .

علـــى :

ارى اننى اثرت نقاطا غير مقصودة من هذه الندوة ، ولكن هذا مهم لانه يتعلق بضرورة تطوير علم اجتماع خاص بنا بدل تدريس العلوم الاجتماعية ومفاهيمها السائدة فى العالم الغربى . وهنا يجب أن نسأل الجامعات كيف يمكن لها ، نتيجة لخبرتنا بتجارب الأمم الاخرى ، ونتيجة لاطلاعنا على ما تطور من مفاهيم ومناهج ، كيف يمكن أن نعود الى ترتيب آخر بحيث نثرى المجال لفهم الانسان بعقلية لها منظور يختلف عما فرض علينا ؟ولذا نحن نحزن عندما نرى الجامعات تعلم كتبا ترجمت من عقود من السنين ولم تعد تستعمل فى الغرب ولا تزال تطبق عندنا .

اســـعد :

حسنا ، ولكن لننتقل الآن الى الشق الثانى من الموضوع ونسأل عما اذا كان هناك فعلا صورة جديدة فى ادبيات العلوم الاجتماعية الغربية عن العالم الثالث بشكل عام وعن العالم العربى بشكل خاص . وانى ارجو منكم التحدث فى هذه المسألة .

هيفـــاء :

الحقيقة انه بالنسبة الى النظـرة الجديدة لواقع المجتمعات النامية او مجتمعات العـالم الثالث ، اعود الى التركيز علـى محدوديتها . ومسئوليتنا كعلماء اجتماع أن نؤسس قاعـدة اساسية تطابق وتلائم مجتمعاتنا .

اســـعد :

هل تقصدى القول بانك لا ترين هناك صورة جديدة مرسومة عن العالم الثالث ؟

هيفـــاء :

ضعيفة جـدا .

ســـمير :

هناك بدايات جديدة ظهرت فى امريكا وجوانب الصورة لم تكتمل بعد . فى الفترة الاخيرة — فى السبعينات — اصبحت هناك حركة جديدة فى التربية الاميركية . الهدف منها البعد عن الفكرة القديمة التى كانت سائدة — والتى كان هدفها الاساسى جعـل المهاجرين لامريكا مواطنين أمريكيين وفقا لنظرية بوتقة الصهر Melting Pot Theory . والآن الاتجاه الجديد يشدد على التعدد الثقافى. أى التشديد على الهوية القومية لكل الاقليـات الموجودة فى امريكا . ففى فترة الخمسينات ،

والستينات ، كان الهدف الاول والاساسى لكل شخص الابتعاد عن اصله الالمانى أو الايطالى أو غير ذلك تمهيدا للانصهار فى البوتقة ليخرج منها كشخص امريكى . والآن النظرة الجديدة فى امريكا تتلخص فى محاولة خلق جو جديد يستفيد من ماضى الاقليات ويعمم الاشياء الجديدة وينشرها فى المجتمع الامريكى . لذلك كانت هناك فى آخر سنتين أو ثلاثة ، مجموعة من الدراسات والبرامج الجديدة التى بدأت الاقليات تحضرها لتدخلها فى الكتب المدرسية بشكل عام لتغيير الصورة .

اسعد :

لكن اليس صحيحا القول بانه منذ نهاية الخمسينات ومطلع الستينات ، وتحديدا ربما فى مطلع الستينات ، ومع بروز ما يمكن تسميته بنظرية التحديث فى الغرب ، بدات هناك محاولة جادة ، وبغض النظر طبعا عن دوافعها واهدافها للخروج بكتابات وصور جديدة عن العالم الثالث ؟ اننى وبعد أن قرأت دراسات فى العلوم الاجتماعية سواء فى الاجتماع أو علم النفس أوالسياسة اشعر انها تلخص وبعمق جزءا اساسيا من مشاكل مجتمعنا . ليرنر (Lerner) مثلا ، ورجز (Riggs) فى كتابه عن مجتمعات العالم الثالث والادارة فيها ، كان فعلا دقيقا . وبمعنى آخر ، اشعر ان العلوم الاجتماعية فى الستينات وبغض النظر عن الدوافع ، نجحت فعلا فى الخروج بدراسات جيدة تعطى صورة موضوعية لحد كبير .

هيفاء :

فى الحقيقة جاء « آدامز Adams » بدراسة جيدة عن واقع امريكا اللاتينية ، وكانت دراسة ايجابية .

اسعد :

« هلبيرن Halpern » فى دراسته عن الشرق الاوسط ومجتمعاته « ومور Moore » عن شمال افريقيا ... الخ . لقد بدا ، منذ الستينات ، بروز نوع من التغيير . وأنا هنا لا اقصد التغير الذى تبع تنامى القدرة العربية فى مجال النفط وحرب اكتوبر وما يحاولون بيعنا اياه من افكار حول تغير فكرتهم عنا . بل أشير الى ماسبق اكتوبر وحتى ما قبل سنة ١٩٦٧ من تغير فى حقول العلوم الاجتماعية .

علـى :

بالنسبة للدراسات الموضوعية ، فى الادارة مثلا : لو اخذت هذه الدراسات لوضّع خطة عملية فعالة لتطوير الادارة فى بلد من البلاد العربية التى تنطبق عليها القضايا التى وضعت واثيرت

تجد نفسك بحاجة لدراسات اخرى واخرى لعملية التطبيق بالذات . فهذه الدراسات حتى لو كانت موضوعية ، فان فائدتها لنا يجب ان تمر فى قنوات التكييف الخلاق للواقع . وهكذا ففى مجـــالات التطبيق ، تجد ان هذه الدراسات غير كافية والدوافع ورائها مشبوهة .

اســـــعد :

فى الحقيقة ، لا اقول ان دوافعهم تغيرت بل اقول انهم انفسهم كانوا فى الماضى ضحايـــا لرؤية قاصرة وعاجزة عن فهم العلوم الاجتماعية على الوجه الامثل . وانه كانت هناك عقد تتحكم فى كتاباتهم . كانوا غير قادرين حتى على رؤيتنا بصورة موضوعية ، وليس ايجابية فحسب . لكن ومنذ مطلع الستينات ، هناك محاولة من جانبهم ، على الاقل لتفهم مشكلاتهم . والسؤال هو : هل هناك الآن منحى جديد او خطة جديدة للخروج بدراسات انثروبولوجية عن العالم النامى ام لا ؟ انهم الآن ينتقدون انفسهم لانهم كانوا يقولون عن هذه المجتمعات انها مختلفة . هى بالنسبة اليهم الآن نامية . وهذا مثل بسيط ، ولكن هناك عملية نقد ذاتى رهيبة لكثير من الكتب .

علـــــى :

يجوز انهم يفعلون ذلك كى نكون اكثر استعدادا لتقبل دراساتهم .

اســـــعد :

ربما . ولكن على الرغم من معاناتنا لا يجب ان نبقى نعيش فى اجـــواء المؤامرة وتصور كل شىء على انه مؤامرة .

هيفـــــاء :

الواقع انه فى الستينات حدث تطور ايجابى فى مجال الدراسات السياسية وبالذات عـــن القضية الفلسطينية . صار هناك تغيير موضوعى لدرجة ما . فقد اصبح ينظر للقضية الفلسطينية على انها قضية شعب عانى من مشاكل واضطهاد استعمارى . وكذلك بالنسبة لشعب فيتنام . ولكن فى المستقبل اتوقع ان تتطور هذه النظرة وتنتشر . ومع ذلك وكما قال الدكتـــور على ، يجب ان نتحفـــظ .

اســـــعد :

التحفظات قطعا ضرورية ولكنى مـــا زلت مهتما بالوضع الراهن للعلوم الاجتماعية كما هى عليه فى الغرب وبمعزل عن الجو السياسى ، هل هى موضوعية الآن اكثر ؟

ســـمير :

طبعا نجد فى بعض الاحيان تغييرا فـــى المنحى ، والسبب فى ذلك هو التقدم والتطور فى وسائل البحث العلى التى يستخدمونها . لقد كانت الدراسات فى الماضى وصفية ذاتية . أما الآن فيعتمدون على قدر اكبر من الحقائق.لقد تخلصوا من التعميمات واختلفت المقاييس وهذا ادى الى دراسات مختلفة عما سبق .

ســعد الدين :

اننى اتفق معك . لقد حدث بالفعل تغير ،وهو نتيجة لعدة عوامل : منهـــا تقدم العلـــم الاجتماعى والمناهج . والغربيون ليسوا شـــرامطلقا ، رغم استعمارهم واستعبادهم لنا . فهناك سر فى تقدمهم كعلماء اجتماع وشعوب متقدمة .ويتمثل السر فى قدرتهم على النقد الذاتى والتكيف. وأهم من ذلك تغير الواقع فى العـــالم الثالث .فالصورة الموجودة تغيرت بل وربما حصل تلكؤ فى الالتقاط فى الغرب . ولكن حـــدث الالتقاط وبدات تعكس ذلك الادبيات الاجتماعية . وكأمثلة على التغير : تجربة الصين ، الجزائر ، فيتنام ، وثورات الاقليات فى أمريكا ذاتها . كلها كـــانت عوامل هزت العلوم الاجتماعية نفسها والعلماء الاجتماعيين . فبدأوا يراجعون ، وينتقدون ماكتبوا عن هـــذه المجتمعات والاقليات فى المـــاضى . والعامل الاهم هو انه نتيجة لثورة المواصلات والاتصالات ، عرفت قطاعات كبيرة معلومات مباشرة أكثر عن دول ومجتمعات العالم الثالث واكتفى بهذه القدرة .

اســـــعد :

نحن الآن مهتمون بالخلاصة التى نريـــدتاكيدها فى نهاية هذا اللقاء . ما رايك دكتور علـــى ؟

علــــى :

من الحديث استخلص ان هناك صـــورةفى الغرب متوارثة عن العرب منذ قرون طويلـــة كان من صالح المستعمر أن يثبت معالم هذه الصورة . ومن ناحية اخرى ، حتى ولـــو صدق فى تصوير الصورة التى يمكن أن يعتبرها بمقاييســه هو صورة دقيقة ، الا ان عقليته التى توارثها كانت تلون ما يراه ، ولذلك لا يرى الحقيقة كما هـــى ،حتى وان اراد . طبعا حدثت تطورات فى مجال العلوم الاجتماعية كما ذكر د. ابراهيم وهى قدساعدت على تطور صور بعض مجالات الواقع العربى . والذى يهمنا كعرب اننا يمكن ان ندخل منظورا جديدا فى مناهج العلوم الاجتماعية يعكس خلفياتنا وقيمنا الحضارية فى رؤيـــة الواقع الاجتماعى وفى رؤية الآخرين . وفى هذا المجال لا أدرى لماذا نحن لم نتحرر لحد الآن من الصـــورةالتى فرضها علينا الغرب ، ولا نحاول أن نشترك

معه على الاقل فى معرفة الذات ، ومعرفة الواقع الاجتماعى لتكون هـذه الصورة هى المنطلق لمعالجة مشاكلنا ، حسبما نريد وليس حسب الصورة التى فرضت علينا .

اسعد :

هى دعوة اذن لعلماء الاجتماع العرب لكتابة صورة حقيقية وموضوعية عن مجتمعاتهم وطبعا هى دعوة للجميع .

سمير :

الموضوع ذو شقين : الاول ، فى الوقت الحاضر العالم الغربى جاهز لمعرفة اكبر عن العالم العربى ، بسبب دوره (الاستراتيجى) ودور النفط ومشكلة الشرق الاوسط . وهذه العوامل جعلت العالم الغربى متقبلا اكثر للمعرفة عن العالم العربى بسبب حاجته وسرعة التشابك والترابط فى هذه الامور . والعقدين الاخيرين بأميركا مثلا خصصا لدراسة ومحاولة تغيير الصورة عن امريكا اللاتينية . والسبعينات والثمانينات ، بسبب النفط ، ستكون مخصصة للعرب ليلعبوا دورا اكبر . اذن هناك حاجة كما ذكر الدكتور على لدراسات عربية جديدة تنبع من واقعنا ومصير حياتنا .

اما الشق الثانى فهو محاولة تغيير الصورة الموجودة فى العالم الغربى . ففى امريكا ، اذا عرفنا كيفية التحدث اليهم وتقديم الاشياء بالصورة التى هم تعودوا عليها ، فان لديهم قابلية للفهم ولسماع وجهة نظر جديدة وهم الآن على استعداد لذلك . فيجب الابتعاد عن الصورة العاطفية ، والابتعاد عن النرجسية ، والاعتراف بالاخطاء ، ومحاولة تغييرها .

هيفاء :

بمعنى آخر ، عدم الدفاع بطريقة عمياء عن واقع المجتمع العربى . ووصفه كما هو وبصورة ايجابية وموضوعية وعلمانية . والخلاصة ان المسؤوليات مع الجامعات فى الدول العربية . ما مسئولية علم الاجتماع فى الجامعات العربية لتغيير هذه الصورة ؟ ثم مسئولية العرب فى الخارج من خلال التنسيق فى تغيير هذه الصورة ؟

سعد الدين :

الذى اخلص اليه ثلاثة امور :

١ — لن يستمر الغرب فى تصحيح الصورة الموجودة فى الادبيات الاجتماعية عن العالم الثالث وعن المجتمع العربى ، الا اذا تغير هذا الاخير نفسه . لذا لابد ان ننطلق من الواقع — نغير

انفسنا ونؤكد ذاتنا . وهذا هو تغيير الواقع .

٢ ــ المجتمع الغربى نفسه يمر بأزمة ثقة فى قيمه ومعاييره وفى نظمه وهى التى ادت به الى عدم الاخذ بشكل مطلق بكل المقاييس التىاستخدمت فى الماضى والتـــى ركزت على كمال مجتمعاته ونقص مجتمعاتنا . وهذا شىء ايجابىفى الغرب يشكرون عليه . وهم بداوا يشكون فى مؤسساتهم وقيمهم ويراجعونها . وننتهز هـــذه الفرصة لعمل توازن . وهنا التفاضل والتكامل يتفاعل كى يصبح مساواة .

٣ ــ دور علماء الاجتماع العرب دور استراتيجى . وحبذا لو ان بعض المقترحات التى قدمت هنا تجد عناية من قبل الجامعات العربية وخاصةجامعة الكويت .

اســـــعد :

شكرا لكم جميعا ، ومجـــددا نأمل أن يكون هذا اللقاء ، بداية تعــاون مستمر بيننا .

ا . سميليانسكايا : الحركات الفلاحية في لبنان

(بيروت ودمشق : دار الفارابي ودار الجماهير ، ١٩٧٢) ، ٢٥٦ صفحة . الثمن ٦ ل.ل.

مراجعة د. هاني فارس *

عايش لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر تفسخ نظامه الاقطاعي ، بشقيه الاقتصادي والاجتماعي ، وبداية تكون العلاقات الراسمالية فيه . وغلب على عملية التحول من الاقطاعية الى الراسمالية طابع العنف الذي استمر ، على فترات متقطعة ، طوال عقدين من الزمن . وشكل اداة التغيير في هذه المرحلة تحالف واسع ضم الفلاحين ، والحرفيين ، وطبقة البورجوازية الناشئة في المدن والقرى الكبيرة . واتسمت الحركة المناوئة للاقطاع في لبنان بصفات « الشعبية » ، مما يعطيها طابعا فريدا نسبيا في تاريخ المشرق العربي ويجعلها تستحق الدراسة بتمعن . اضافة الى انه كان للاحداث التي وقعت آثار بعيدة المدى مهرت بطابعها الخاص الممارسات والمؤسسات السياسية للبنان حتى وقتنا الحالي .

يهدف كتاب « سميليانسكايا » الى تبيان التغييرات التي طرأت على النظام الاقطاعي ، والاسباب التي ادت الى ظهور الحركة المناوئة للاقطاعية . كما ويتابع الكتاب المراحل التي مرت بها هذه الحركة ، ونشاطاتها ، والحرب الطائفية بين الدروز والموارنة التي نجمت عنها (ص ١٠٠) . وللكتاب ميزتين اساسيتين . الاولى كونه دراسة رائدة مسهبة لاحداث النصف الاول من القرن التاسع عشر في لبنان تتبع المنهج الماركسي في التحليل . وميزته الثانية أن المؤلفة قامت بمراجعة مصادر اولية لم تستعمل من قبل هي ارشيفات وزارة الخارجية الروسية المحتوية على تقارير قناصلها في بيروت وسفارتها في القسطنطينية ، بالاضافة الى المصادر المعروفة الاخرى . ويحتوي الكتاب على مقدمة ، وخمسة فصول ، وخاتمة .

أما الفصل الاول فيتناول عملية انتاج السلع النقدية وتخصص الاقتصاد اللبناني في هذا المجال الى حد انه فاق جميع المناطق المجاورة . وترجع الكاتبة هذا التطور الذي ابتدأ في أواخر القرون الوسطى وتسارع بشكل ملحوظ في القرن التاسع عشر الى أن لبنان لم يكن ينتج سوى ربع حاجته من الاغذية ، مما اضطر الاهالي الى انتاج سلع نقدية تمكنهم من شراء القمح والرز والذرة وغيرها . ورافق هذا تطور في السوق الداخلية ، كما وتوطدت العلاقات التجارية مع باقي أجزاء سورية الطبيعية . وشهد النصف الاول من القرن التاسع عشر حركة نمو سريعة في انتاج الحرير بحيث ادى ذلك الى تشكل مراكز تجارية وحرفية جديدة (ص ١٥) . الا ان هذا التطور اصطدم بعقبتين : تمثلت الاولى في نظام الاقطاع الذي حافظ على سيطرته السياسية ووسع رقعتها ، كما وضاعف من استغلاله الاقتصادي . نشهد المجتمع اللبناني في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، مثلا ، توسع الملكية الاقطاعية غير المشروطة والضخمة

---

* استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت .

على حساب الفلاحين (ص ٣٧ ــ ٤٢) . وازدادت الضرائب (ص ٥٣) وساءت اوضاع الفلاحين عامة (ص ٥٩) وخلق هذا حالة خطيرة من عدم الاستقرار والتجانس ، ذلك أن بروز النظام الراسمالي لم تواكبه علاقات راسمالية (ص ٢٣) . اما العقبة الثانية فقد تبلورت بعد انحسار حكم محمد علي عن لبنان وعودة السلطات العثمانية ، وتمثلت في رضوخ الاخيرة الى مطالب القوى الاوروبية وربط الاقتصاد المحلي بالسوق العالمية . وهكذا شرعت الابواب أمام النشاطات الاقتصادية للراسمال الاجنبي مما ادى الى ظهور طبقة من التجار والمرابين المحليين تدين بالتبعية للشركات التجارية الاوروبية (ص ١٩) ، والى القضاء تدريجيا على الصناعة المحلية وتحويل البلاد الى سوق للسلع الاوروبية (ص ٢٢ ــ ٢٣)، والى انهيار الاقتصاد الطبيعي وربط الفلاحين بالسوق وتذبذباته (ص ١٢٠) .

وبينما يعالج الفصل الاول المقدمات الاجتماعية والاقتصادية التي عملت على قيام الحركة المناوئة للاقطاعية ، يركز الفصل الثاني على المقدمات السياسية لهذه الحركة. ويستعرض الفصل ممارسات الامير بشير الثاني خلال فترة حكمه الطويلة والتي هدفت الى مركزة الادارة ، وتفتيت وحدة الطبقة الاقطاعية والقضاء على نفوذها (ص ٦٦) . وبالرغم من الفوائد التي حققتها هذه السياسات ، الا انه كان لها مدلولات خطيرة . فلقد اضطر الامير الحاكم ، من أجل ضرب الطبقة الاقطاعية التي كان معظمها من الطائفة الدرزية ، الى الاستعانة بالسكان ورجال الدين المسيحيين من الطائفة المارونية . ولتأمين ولاء هؤلاء ، اغدق عليهم الامتيازات ، كما ووزع عليهم العديد من ممتلكات الاقطاعيين الدروز . وكانت النتيجة أن تأزمت العلاقات بين الطائفتين ، وبقيت كذلك حتى تفجرت على شكل حرب أهلية طائفية فيما بعد (ص ٦٧) . ومن النتائج التي ترتبت على سياسة الامير الحاكم ، بعد أن اقام فرق مسلحة منتظمة وانشأ قصر بيت الدين واحاط نفسه بحاشية كبيرة ، أن احتاج الى كميات كبيرة من النقود والعديد من العمال والجند . فقام لسد حاجته بتجنيد الفلاحين في اعمال السخرة وفي سن ضرائب جديدة (ص ص ٦٨ ــ ٦٩) . وادى ذلك الى قيام عصيانات فلاحية متعددة شاركت فيها الطبقة البورجوازية ، والحرفيين ، وبعض الاقطاعيين الناقمين . وكان أول عصيان توافرت فيه عناصر التنظيم بين التجمعات الفلاحية المتناثرة في جبل لبنان هو ذلك الذي قام في العام ١٨٢٠ . وقد تمثل ذلك في عقد تجمعات جماهيرية ، وانتخاب وكلاء للقرى لتنسيق الاعمال ، ورفع العرائض ، وانشاء الفرق المسلحة (ص ٧١). وبالرغم من انه لم يقدر لهذا العصيان أن يعمر طويلا ، الا انه أرسى سابقة عملت العصيانات اللاحقة على الامتثال بها . اما العصيان الرئيسي الثاني ، فقد قام في ربيع العام ١٨٤٠ على اثر قرار السلطات المصرية جمع السلاح من أيدي المسيحيين بعد أن كانت قد وزعته عليهم لغرض الاستعانة بهم في اخماد العصابات الدرزية وتمردات اهالي المدن الفلسطينية . وشارك في العصيان الجديد فئات من مختلف الطوائف كل لاسبابه الخاصة . اما مطالب المتمردين فتتلخص في عدم دفع الضرائب أكثر من مرة واحدة ، والغاء السخرة ، وتعيين ممثلين عن كل طائفة في ديوان الامير ، وعدم جمع السلاح (ص ص ٨٣ ــ ٨٤) . واستمر العصيان حتى تموز من العام نفسه حين وجهت السلطات

جيشا من ثلاثين الف جندي للقضاء عليه . وتعود اهمية هذا العصيان الى انه شمل البلاد باكملها، وانه تشكل فى معظمه من الفلاحين (ص ٨٨)،وأن البورجوازية ساهمت فيه وشاركت فى قيادته (ص ٩١) ، واخيرا ، انه كان بدايةلعصر من التنور الايديولوجى (ص ٩٤) .

ويتناول الفصل الثالث حوادث عامى ١٨٤١و ١٨٤٥ الطائفية بالتفصيل ، ويحاول أن ينفذ الى الحقائق الاجتماعية التى قادت الى هذه الصدامات . وتعتبر المؤلفة الصدام الدرزى — المارونى احد أوجه نضال الفلاحين ضد الاقطاع (صص ١١٥ — ١١٦) . فبعد عودة الاتراك الى لبنان ، طالب الاقطاعيون الدروز باستعادة ممتلكاتهم وامتيازاتهم التى كان الامير بشير قد حرمهم منها . وكان من الطبيعى أن تصطدم مساعى الاقطاعيين الدروز بمقاومة الفلاحين والبورجوازية المسيحية الذين رفضوا التخلى عن مكتسباتهم الحديثة (ص ١١٩) . ولهذا تركزت الاشتباكات فى المناطق المختلطة حيث كانت غالبية الفلاحين والحرفيين والبورجوازيين من الموارنة ، وجميع الاقطاعيين تقريبا من الدروز . وبالاضافة الى العوامل المحلية ، تستعرض المؤلفة مؤتمرات الدول الاجنبية وتدخلاتها فى الشؤون الداخلية للبنان والدور الذى قام به ممثلى هذه الدول فى تأزيم العلاقات بين الطائفتين . وادت الصدامات المسلحة بين الدروز والموارنة الى اعادة تركيب النظام السياسى فى لبنان بحيث قسمت البلاد الى قائمقاميتين ، احداهما درزية والاخرى مارونية . وانشئت فى القائمقاميتين مجالس طائفية كان لها سلطات قضائية ، وصلاحية توزيع الضرائب والاشراف على جبايتها (ص ١٨٣) . وبالرغم من أن النظام الجديد استطاع التخفيف من تعسف الاقطاعيين الدروز فى المناطق الوسطى والجنوبية ، الا انه اخفق فى أمرين : أولا ، لم يحد من سلطة الاقطاعيين الموارنة فى القائمقامية المارونية ، وثانيا ، رسخ العداء الدرزى — المارونى وكان بمثابة « تنظيم حرب أهلية فى لبنان » (ص ١٥٠) .

ويعالج الفصل الرابع ابعاد الحركة الفلاحية فى لبنان الشمالي ويركز على ثورة الفلاحين فى كسروان التى تعتبر من أهم الاحداث فى تاريخ الحركة الفلاحية . وتستعرض المؤلفة التطورات الاقتصادية فى فترة الخمسينات والستينات التى ادت الى زيادة قوة البورجوازية والمصاعب التى واجهت القطاع الزراعى بسبب الازمة التجارية العالمية التى اعقبت حرب القرم . وتشير المؤلفة الى النشاط الثقافى والاجتماعى الذى رافق هذه الاحداث ، كنشوء المنظمات الثقافية ، والصحف ، وصدور كتب لمؤلفين متنورين ، مما ادى الى تقوية المشاعر ونشر الافكار المناهضة للاقطاع . وتقيم المؤلفة عصيان كسروان على أنه « نتيجة حتمية » لارتقاء سكان لبنان من النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (ص ١٨٥) . اما مطالب العصاة فلقد حددتها رسالة ممثلى القرى المرفوعة الى البطرك المارونى بتاريخ ١٧ كانون الاول من العام ١٨٥٨ التى احتوت على مطالبة بالغاء الرسوم الاستثنائية المجباة من الاقطاعيين ، والاعتراف بالوكلاء المنتخبين من الاهالى ، والعمل بمبادىء المساواة والحرية للجميع بدون تمييز ، والمساواة القضائية بين اصحاب الاقطاع وابناء الشعب (صص ٢٠٢ — ٢٠٣) . ولكن العصيان الذى ابتدأ سلميا واصلاحيا ، سرعان ما انتشر بين الفلاحين واكتسب صفات اكثر راديكالية. وقرر الفلاحون فى اجتماع شعبى طرد جميع آل الخازن، وهى العائلة الاولى بين الاقطاعيين الموارنة ، من

كسروان ، ثم صادروا اراضيهم وممتلكاتهم (ص‌ص ٢١٢ — ٢١٣) . وخلافا للثورات الفلاحية التى قامت فى ايران والتيبت فى المرحلة الزمنية نفسها ، لم يوزع العصاة الاراضى على انفسهم ولم يحولوها الى ارض مشاع ، بل اباحوا للفلاح الذى يعمل فى الارض استثمارها بدون لقاء (ص ٢٢٢) . واقام العصاة سلطة فلاحية عملت وكانها جمهورية مستقلة ، وكان لها اجهزتها الادارية والقضائية الخاصة بها . وعلى اثر هذه التطورات واتضاح خطورة الوضع الجديد على النظام الاجتماعى باكمله ، بدات التناقضات ضمن صفوف الحركة الفلاحية تطفو الى السطح. وانشقت صفوف الحركة ما بين « معتدلين » « وراديكاليين » . وتمثل الفريق الاول « باعيان الريف » ، اى فئة الطبقة البورجوازية والفلاحين الموسرين ، بينما تمثل الفريق الثانى بالفلاحين المعدمين . وكان محور الخلاف هو مسألة الارض وخوف الاعيان من ان تتسع مطالب الفلاحين لتشمل اراضيهم المؤجرة وممتلكاتهم . ولهذا عمد هؤلاء الاعيان الى التخلى عن العديد من المطالب وارتضوا بعودة آل الخازن الى مقاطعتهم مع تقييد سلطاتهم . وابتدات الاحداث تتلاحق بسرعة واتخذت لنفسها خطا مغايرا. ذلك ان لبنان اندفع نحو الصراع الطائفى من جديد وقامت احداث ١٨٦٠ المشهورة المشؤومة . وتفسر المؤلفة هذا التحول على انه من عمل كبار رجال الدين الموارنة بعد تيقنهم من فشل محاولاتهم فى استيعاب الحركة الفلاحية واستمرار الاخيرة فى الانتشار والتوسع وذلك بهدف احلال الصراع الدينى مكان الصراع الطبقى (ص ١٨٥) .

أما الفصل الخامس والاخير فيتناول الصدامات بين الدروز والموارنة فى العام ١٨٦٠ التى لم يعرف لها تاريخ لبنان من قبل مثيل. ولقد طغى الانقسام والنزاع الدينى فى هذه الاحداث على الانقسامات والنزاعات الاخرى وغرق لبنان فى حمام من الدم . وصور لجماهير الفلاحين الموارنة ان صراعهم مع الدروز سيسمح لهم بالخلاص من التعسف الاقطاعى . وتشير المؤلفة الى ان الجانب المارونى ابتدا بالاعداد للمعركة قبل وقوعها بزمن، وبمعرفة ورضاء الفرنسيين الذين مدوهم بكميات كبيرة من الاسلحة . وانتظم هذا الجانب تحت قيادة «الرابطة المسيحية المحلية» التى تراسها المطران طوبيا عون والتى كان ممولوها من تجار ومرابو بيروت ودير القمر (ص ٢٣١) . أما الطائفة الدرزية ، فانتظمت تحت قيادة ارستقراطيتها الاقطاعية بزعامة الشيخ سعيد جنبلاط الذى اقام صلة وثيقة بالانجليز . واسفرت الاشتباكات عن حرق قرابة المئة وخمسين قرية مسيحية ، وعشرات القرى الدرزية وتدمير زحلة ودير القمر تدميرا كاملا ، وسقوط الآلاف من القتلى وتهجير عشرات الآلاف من المواطنين . وكان احد نتائج الصدامات ، تزعزع السلطة الفلاحية فى الجزء الشمالى من جبل لبنان وانهيارها بسبب عدم تمكنها من المشاركة الفعالة فى احداث المناطق المختلطة فى جنوب الجبل . وقام المتمردون بالتوقيع فى ٢٩ تموز ١٨٦٠ على بيان بالموافقة على عودة مشايخ الخازن الى كسروان (ص ٢٣٩) . وبعد أن هدأت الاوضاع فى لبنان ، عادت فانفجرت فى دمشق حيث قامت مجازر دينية مرعبة . وأدى ذلك الى تدخل الدول الاوروبية التى قررت ارسال حملة عسكرية فرنسية لاحتلال سوريا لمدة ستة اشهر . وقد جرى فى ما بعد تمديد هذه المدة ثلاثة اشهر اخرى . وشكلت لجنة دولية للنظر فى اوضاع

لبنان اصـدرت فى العـام ١٨٦١ ما عـرف « بالنظام الاساسى » الذى أرسى قواعد نظام المتصرفية . ونص هذا النظام فى البند السادس على:« المساواة بين الجميع أمام القانون ، والغاء كافة امتيازات الاقطاعيين ، وخاصة اصحـاب المقاطعات منهم » (ص ٢٤٣) .

يضيف كتاب **الحركات الفلاحية فى لبنان** الى التحليلات التى قدمت لاحداث النصف الاول من القرن التاسع عشر بعدا جديدا . فمن خـلال التركيز على التغيرات التى طرات على القاعـدة المادية لمجتمع جبل لبنان ، تمكنت المؤلفة من تفسير الصراعات الاجتماعية والطبقية ، والاحـداث السياسية ، بشكل افضل مما كانت عليه الحال فى الدراسات السابقة . ولقد مكنها ذلك من تلافى ثلاثة اخطاء رئيسية شائعة تعانى منها تلـك الدراسات : تفسير الاحداث باعادتها الى سلوك ورغبات بعض الافراد المتنفذين ، أو تصور النزاعات المجتمعية على انها نتيجة اختلافات لاهوتيـة بين الجماعات الدينية التى يتألف منها المجتمع اللبنانى او القاء تبعات الصدامات على تدخلات ، واهواء ومصالح الدول الاجنبية. ولكن ، وبالرغم من ميزة هذا الكتاب ، الا انه لا يخلو من بعض النواقص والمغالطات والتناقضات الذاتية . فالاطـار النظرى الذى تستعين به المؤلفة يحدد لها منهجا فى البحث يتمتع بميزات ونواقص ، كما هـو الحال فى معظم ، ان لم يكن فى كل المناهج المتبعة فى دراسة الظواهر الاجتماعيـة ، خاصة اذا طبقت هذه المناهج على حدة . ان المنهج الماركسى فى التحليل الذى تعتمده المؤلفة يعانى من أمرين : اولا ، التركيز على المجتمع كوحدة دون الالتفات الى الجماعات التى يتألف منها هذا المجتمع والتى تقوم بأداء ادوار سياسية وثانيا ، اعتبـار التغيرات المادية على أنها تعكس نفسها دائما فى صراع طبقى دون الالتفاق الى الانقسامـات العمودية التى قد تنجم عن مثل هذه التغيرات . ولهذا نرى المؤلفة تتابع بدقة وتفصيل الاحـداث التى مر بها المجتمع اللبنانى وتغفل كليا تعريف الجماعات الدينية التى تألف منها المجتمـع ، وخصائصها ، ومواقعها الطبقية ، وكيفية تأثير هذه الاحداث فيها . ويمكننا تلمس المصـاعـب التى واجهت الدراسة بسبب القيود التـى يضعها المنهج المعتمد فى المقاطع التالية : **اولا :** اعتراف المؤلفة بعدم مقدرتها على تفسير احداث ١٨٤١ الطائفية بعد ان كانت الطوائف قد وحدت كلمتها فى عصيان ١٨٤٠ ضد الحكم المصـرى (ص ١١٣) . **ثانيا :** تفسير المؤلفة احداث ١٨٦٠ على أنها نتيجة خوف رجـال الدين الموارنة من اتساع الحركة الفلاحية فى الشمال وعدم مقدرتهم على استيعابها مما دعاهم الى اصطناع الفتنـة (ص ٢٢٥) . ان هذا التفسير لا يتلاءم وحجم الكارثة التى لحقت بالمجتمع اللبنانى أو درجـة البغض والكره التى كشفت عنها هذه الحوادث ، ويشوبه الكثير من التبسيط ، وحتى السذاجة ، ذلك انه لو لم يكن للكنيسة مقدرة على السيطرة على عقول وسلوك الناس ، لما استطـاع بعض رجالاتها أن يدفعوا بهم الى حـرب أهلية كالتى قامت فى العام ١٨٦٠ . **ثالثا :** تنبه المؤلفة الى ازدياد الوزن السياسى لرجال الدين الموارنة فى العام ١٨٤١ وكأن ذلك لم يكـن نتيجة تطورات داخلية جرت ضمن الطائفـة المارونيـة خـلال فترة طويلـة من الـزمن* . **رابعـا :** تتحدث المؤلفة عن تفكك داخل الطبقة

* تقول المؤلفة « وفى تلك الاثناء ازداد وزن رجال الدين الموارنة السياسى فى البلاد ، حتى ان ... » ص ١٢١ .

الاقطاعية تم بين الدروز والموارنة بسبب سياسات الامير بشير الثاني ساهم فى بلورة الحركة المناوئة للاقطاع . وتقول الكاتبة ان الخلاف ضمن الطبقة الاقطاعية كان من اسباب قيام الصراع الدرزي ـ الماروني (ص ٣).ان هذه المقولة هي ، فى احسن الاحوال ، مشكوك فى صحتها تاريخيا . بل ان العكس هو الصحيح . فهناك العديد من الوقائع التى تشير الى تماسك هذه الطبقة حتى فى الاوقات التى اضطهد فيها الاقطاعيون الدروز . أما المنتفع الرئيسى من سياسة بشير فكانت البورجوازية المسيحية وخاصة المؤسسة الدينية المارونية التى بقيت تطالب باعادته الى الحكم منذ تنحيته وحتى وفاته . **خامسا** : تقول المؤلفة فى مضمار شرحها لعصيان كسروان ان « شعور التضامن الطبقي مع الفئات الاقطاعية لم يكن ليتركهم (اى البطرك وكبار رجال الدين الموارنة) ولو للحظة واحدة » (ص ١٨٨) . ان هذا الحكم يغفل كليا دور قادة الكنيسة فى حركة كسروان ويترك القارىء بدون تفسير موضوعى لمعاداة كبار رجال الدين الموارنة للطبقة الاقطاعية الدرزية . **سادسا** : واخيرا ، تقع المؤلفة فى بعض التناقضات الذاتية وذلك بسبب عدم تمكنها من تفسير ظاهرة العداء الديني تفسيرا مرضيا ومتكاملا . فهى تجادل ، مثلا ، أن رجال الدين الموارنة كانوا ، فى محاولة منهم لاخماد احداث ١٨٤١ ، يدعون الى الحب والطاعة ويعبرون ، فى الوقت ذاته ، عن تأييد ديماغوجي لمطالب الفلاحين (ص ص ١٢٢ ـ ١٢٣). ولا توضح المؤلفة كيف يمكن لمثل هذا الموقف أن يؤدى الى اخماد الهيجان . وتقع المؤلفة فى تناقض مماثل حين تؤكد اننا لا نعلم ما اذا كان البطرك الماروني يعمل على « استغلال احتدام العداوة بين الدروز والموارنة أم لا » (ص ١٢٥) ، ثم تعود فى موضع آخر لتقول « .. ان زعيم الكنيسة المارونية لم يتخلى عن عزمه على استغلال العداوة بين الموارنة والدروز » (ص ١٣٤) .

ان العديد من النواقص والمغالطات المذكورة كان يمكن تلافيها لو تتبعت المؤلفة التطورات التى كانت تجرى ضمن الطوائف ، وخاصة الطائفة المارونية . ذلك ان الفترة ، مابين النصف الثانى من القرن الثامن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر ، شهدت « تطييف » (Confessionalization) الموارنة وتولى المؤسسة الدينية قيادة الطائفة كما وانها مثلت مصالح البورجوازية المارونية خاصة وانها كانت هى نفسها أكبر مالك فى جبل لبنان ، حيث قدرت ملكيتها للاراضى فى منتصف القرن التاسع عشر (بحوالى ربع السطح الكلى للجبل* » . ان أوضاع الكنيسة المادية ، وسيطرتها على جميع مرافق التعليم فى الجبل ، وتوافر تنظيم هرمى لديها تمتد اطرافه فى جميع انحاء البلاد ، يفسر لنا عدائها للاقطاع الدرزي والماروني ، وحقيقة دورها فى أحداث كسروان ، وفى الصدامات الدرزية ـ المارونية ، وفى ادخال الممارسات والمؤسسات الطائفية الى المجتمع اللبنانى .

* انظر

Charles Churchill, Mount Lebanon: A Ten Years' Residence From 1842-1852. Vol. III (London: Saunders & Otley, 1853), Pp. 88-89.

الانســان المتقوقــع

— Joseph R. Royce, The **Encapsulated Man** (Von Nostrand Reinhold Company, New York, 2nd edition, 1972).

مراجعة د . فيصل مرار*

مؤلف الكتاب موضوع المراجعة حائز على الدكتوراة من جامعة شيكاغو ، ويشغل الآن وظيفة أستاذ ، ورئيس مركز الدراسات العليا العلم النفس النظرى فى جامعة البرتا بكندا . وقد شارك فى العام ١٩٥٥ ، ضمن هيئة التدريس التى قامت بتجربة التدريس المشترك بين الفروع التعليمية ، والتى تمت برعاية مؤسسة فورد . وفى العام ١٩٥٥ — ١٩٥٦ ساهم فى حلقة دراسية حول « طبيعة المؤسسات الاجتماعية » كما عمل فى العام ١٩٥٧/٥٦ منسقا لحلقتين دراسيتين حول « العلم والحضارة » و « طبيعة الانسان » فى جامعة رولاند . وفى العام ٥٧/ ١٩٥٨ ساهم فى حلقة دراسية مشتركة للجامعات حول « قواعد الاجتهاد » . وللمؤلف عدد من المقالات وفصول من عدة كتب فى علم النفس .

ورغم ان الكتاب الذى نحن بصدده يميل للاعتماد على البحث العلمى ، الا انه قلما يعرض اية بيانات لتدعيم الفرضيات المطروحة . ويتميز بانه يساعد المرء على تفهم مختلف طرق البحث عن الحقيقة وينتقد عدم كفاية كل منها . ويتألف الكتاب من قسمين وتسعة فصول .

أما القسم الاول ، فعنوانه « المعضلة » ، ويحتوى على خمسة فصول تتناول بحث الانسان عن الحقيقة . وفيها يعين الكاتب أربع طرق للوصول الى الحقيقة . وهو يعالج مسألة التقوقع (Encapsulation) فى الفصل الثالث ، لينتهى فى الفصل الاخير الى بحث التقوقع فى العلوم والفلسفة الوضعية المنطقية (Logical Positivism) .

أما القسم الثانى ، « الخلاص » ، فيشدد على تطوير المعنى ، والقيمة ، والبنيسة ، والشخصية . وفى هذا الجزء ، يتناول المؤلف علم النفس ، والدين ، والوجودية ، والرمز ، والاسطورة ، والحقيقة . ويشدد الفصل الأخير على تعليم غير المتخصصين (Generalists) وعلى سبل الانعتاق من التقوقع .

ويهتم الدكتور رويس فى تحليله الرئيسى بالبحث عن الحقيقة . وهو يعتبر العلم والفن والدين سبلا غير وافية للوصول الى الحقيقة المطلقة . ويشدد على أهمية الثقافة العامة وضرورة التحرر من التقوقع . كما يفترض المؤلف ان الانسان المعاصر يعانى من انشداده الى الحان لا معنى لها ، مستندا فى ذلك الى الفكرة العامة حول بحث الانسان العصرى عن توجهات جديدة للحياة . وتشير الحركات العصرية مثل الوجودية ، والوضعية المنطقية ، وكذلك الاهتمام المتزايد بالدين ، الى عدم كفاية القيم التقليدية .

---

* استاذ الاقتصاد بالجامعة الاردنية .

والتقوقع بالنسبة الى الكاتب ، هو ادعاءامتلاك الحقيقة كاملة « حين يمتلك المرء جزءا منها ليس الا . » وتوجد ثلاثة مستويات مختلفة للرجل« المتقوقع » :

(١) الرجل الذى يدعى رؤية الحقيقة المطلقة .

(٢) الرجل الذى يدعى امتلاك نظرة شاملة .

(٣) الرجل الذى يرى العالم بمفاهيم مثل أميركا اولا وقبل كل شىء وان الرجل الابيض عنصر متفوق .

والكتاب قيم بالنسبة لعلماء الاجتماع وعلماءالنفس . وهو مهم للغير اختصاصى مثلما هـو للاختصاصى . ومع أنه ليس كتابا مدرسيا ، فان له أهمية حيوية بالنسبة لاولئك الذين غالوا فى قدرة العلم والتخصص على الوصول الى الحقيقة .

يرى « رويس » أن هناك أربعة مذاهب للوصول الى الحقيقة :

(١) العقلانية (Rationalism) :وتفترض عدم صحة أى شىء ما لم يكن منطقيا ، وتستند الى شريط متصل من المنطقـــــى حتى اللامنطقى .

(٢) الحدسية (Intuitionism) :حيث يدعى القائل بالحدس انه يعـرف بالادراك المباشر أو الواضح . وهو ليس صوفيا ، لكنه دقيق فى تحسس تشكيلات الحوافز المعقدة .

(٣) التجريبية (Empiricism) :وفيها نعرف بواسطة الادراك الحسى ، ويكون الشىء صحيحا اذا لوحظ بدقة . وتستند هـذه الطريقة الى طيف متصل من الادراك الحسى حتى عدم الادراك الحسى .

(٤) السلفية (Authoritarianism) :حيث نعرف بمجرد الاستناد الى مرجع ما . وهذه طيف متصل من الايديولوجية حتى الوهم .

ويرى المؤلف أن أيا من هذه الطرق لا يطل على الحقيقة ، بل ان كلا منها معرض للتقوقع . والحقيقة التى يقصدها فى بحثه نوعان :

(١) الحقيقة المحددة (أو أفضل تقدير لدينا الجوهر الاشياء) .

(٢) الحقيقة المجردة (أو الروح الخالصة للاشياء) . والاولى قابلة للاختبار ، بينما الثانية ليست كذلك .

وفى حديثه عن التقوقع والحقيقة المحدده ،يعتقد الكاتب ان الاخصائيين والعلماء والفنانين وغلاة المتدينين ، الذين يسعون للحقيقة بمنهج معرفة وحيد انما هم أصحاب رؤية محدودة للعالم .

فالانسان بطبيعته محدود فى قدرته على التعلم والتفكير ، وقاصر عن فهم العالم المحيط به وعن معرفة كل شىء . وهو ايضا قاصر عن استيعاب العالم المحيط به وبما فى ذلك عالمه الخـــاص . حتى ان مخيلة الانســان محدودة . ولا يمكن أن نتوقع أن يعرف الانسان كل شىء .

وبصرف النظر عن هذا التصورّ المشار اليه اعلاه ، يعتقد البروفسور رويس أن البحث عن الحقيقة المطلقة عنصر ضرورى فى وجود الانسان. وبالنسبة للفلسفة الوضعية المنطقية ، فانه يعتقد ان الوضعيين قد ميزوا بين المعانى المدركـــة (الحقيقية) وغير المدركة (الانفعالية) . وهو يشك فى موقفهم تجاه مسائل مثل « ماذا تعنى ؟ » و « وكيف تعرف ؟ » . ويعتقد المؤلف كذلك انه طالما لا توجد حقيقة مطلقة واحدة ، فلنستوضح على الاقل وباستمرار الحقائق التى تبدو منيعة فى نقطة محددة من الزمان والمكان . لنجتهد ونتجاوز حدود الحقائق المقبولة ، وفى الوقت نفسه يجب الا يخدعنا انطباعنا عن الحقيقة بكونه الحقيقـــــة المطلقة .

اما القسم الثانى من الكتاب ، فجوهـــره البحث فى ضرورة الانعتاق من التقوقع من اجل وصول الانســان الى الرؤية الواسعة للحقيقة. وهنا يتصور المؤلف أن مفتاح المعانى الشخصيـــة يكمن فى تركيب الهيئات التى تكون للفرد معارفه وقيمه .ولكل فرد نظام من القيم ذو ابعاد ستة :

(١) نظرى (اكتشاف الحقيقة) .

(٢) اقتصادى (معنى بما هو مفيد) .

(٣) جمالى (معنى بالحدث الفنى فى الحياة) .

(٤) اجتماعى (حب الناس) .

(٥) سياسى (السلطة) .

(٦) دينى (الوحـــدة) .

والقيم هى التى تحدد كيف وماذا ندرك .كما ان تحليل المؤلف للتقوقع يتقارب مع فكرة الدين فالانسان غير المتقوقع فعلا هو فى أعماقه رجل تقى ، لان كليهما يبحثان عن القيم المطلقة ، وعن معنى وكمال الحياة . وعلى صعيد مختلف ، يتناول الكاتب بالشرح مفاهيم اخرى تتعلق بالحقيقة ، وهى الرموز والاساطير التى تعتبر نظائــــر او استعارات تتوسط بين الانسان والحقيقة (دون امكانية معرفة هدفها) .

كذلك ، يعتقد الدكتور رويس بضرورة تنمية العقل من اجل سعينا للانعتاق من التقوقع . وهو يخشى من كون التخصص الزائد ، على الرغم من تزويده لنا بوعى الحقيقة الخارجية ، الا انه لا يضيف شيئا للحقيقة الباطنية . ان اللااختصاصي بالنسبة الى المؤلف ، هو ذاك الراغب فى فهم شمولية الاشياء ، والذى يتخذ القرارات علـــى اساس من المعرفة والحكمة ، وعليه التخلى عن التخصص الضيق وعن النزعة المهنية لصالـــح الثقافة الواسعة والفنون العقلية Liberal Arts*

* الفنون العقلية = اللغات والعلوم والفلسفة والتاريخ.. الخ ، التى تؤلف برنامج التعليم فى كلية (تمييزا لها عن الدراسات المهنية أو التقنية) .

وهكذا ينظر واضع الدراسة التى نحن بصددها الى الانسان غير المتوقع على انه :

(١) ذو ثقافة متحررة متكاملة لا اختصاصية .

(٢) متحرر نسبيا من المواقف المتحيزة بسبب الجنس ، واللون ، والدين ، والانتماء الحزبى والجنسية .

(٣) يعكس أوسع واعمق صورة ممكنة للحقيقة سواء كانت خارجية (الكون) او داخلية (الانسان) .

وهو ، أخيرا ، الانسان الذى يرى للحقيقة سبلا متعددة ، ومحقق لذاته بالفعل . كما أنه مندمج فى صراع دائم ليصل الى الكمال . انه رحيم ورقيق الشعور وعميق التفكير ويتوق الى الوعى المطلق .

اننا نرى أن The Encapsulated Man مهم بسبب تحليله للطرق المختلفة للبحث عن الحقيقة . وهو يلفت انتباه المرء الى نواقص محددة فى المناهج الاختزالية للبحث عن الحقيقة المطلقة . ولعل أهم ما يميز الكتاب هو مساهمته بتعيين المناهج الاربعة للبحث عن الحقيقة والقول بعدم كفاية الفنون والعلوم والدين للوصول الى الحقيقة المطلقة . هذا علاوة على دعوته الى ثقافة لا اختصاصية تلائم صفات الانسان غير المتوقع. وهذه الامور الثلاثة تساعد فى توضيح بعض جوانب التفاعلات اليومية التى يسودها كثير من الغموض فى أذهان القراء .

واذا انتهينا الى نقد الكتاب فاننا نسجل الملاحظات التالية :

(١) مع ان افتراض المؤلف ، بعدم كفاية كل من العلم والفن والدين منفردا للوصول الى الحقيقة المطلقة ، افتراض صحيح نظريا ، الا ان الكاتب لا يعالج فرضيته بطريقة ذرائعية (Pragmatically) وهو يؤكد أن الحقيقة المطلقة لا يمكن الوصول اليها فى الوقت الذى لا يعرف ما هيتها .

(٢) الكتاب ذو لمسة دينية . ويمكن الافتراض أن منهجه فى البحث عن الحقيقة منهج صوفى ، وهو يشكك فى كل منهج آخر ويقترح منهجا ضعيفا . وافتراضه أن الانسان محدود ، وبالتالى معرفته محدودة ، منسجم تماما مع التفكير الدينى الشرقى حول وجود الله .

(٣) يشدد الكاتب على التعليم العام كأفضل سبيل للوصول الى مرحلة الانعتاق من التقوقع . هذا الحل ، الغامض فى تعابيره والضعيف فى محتواه ، انما هو حل مضلل ، فالمرء يميل للاعتقاد بأن « رويس » انتقد كلا من العلم والدين دون ان يقترح منهجا عمليا يعول عليه اكثر او منهجا أصح للسعى نحو الحقيقة .

(٤) فى الجزء المتعلق بمفاهيم البنية والرمز والأسطورة والحقيقة ، تحتاج عباراته الغنية الى كثير من التفصيل حتى يستوعبها القارىء .

(٥) مثير دون ضجر ــ ربما كانت هــذه صفة هامة للكتاب الجيد ، انه يثير القارىء .

ومن المستغرب ان هذه الدراسة ــ على اهميتها ــ لم تجتذب اهتمام المراجعين ، اذ لــم نستطع وضع يدنا على اية مراجعة سابقة لكتاب البروفسور رويس وربما كان ذلك جــزءا من معضلة تقوقع الانسان .

البترول في التوقيت العربي

Nicola Sarkis, **Le Petrole a L'heure arabe** (Paris : Stock, 1975)

مراجعة : د . محمد هشام خواجكيه*

يقع كتاب « البترول فى التوقيت العربى » فى ٣١٧ ص ، وقد صدر فى العام ١٩٧٥ من قبل مؤسسة ستوك بباريس .

اما مؤلف الكتاب الدكتور نيقولا سركيس فهو لبنانى الجنسية سورى الأصل ومن ذوى الخبرة الطويلة النظرية والعملية فى المجال النفطى حصل على الدكتوراة فى الاقتصاد من جامعة باريس فى العام ١٩٦١ وكانت رسالته الجامعية بعنوان : البترول والاقتصاد العربى . ومنذ ذلك الحين وهو يعمل فى الشؤون النفطية فأسس مركز الدراسات النفطية العربى فى بيروت واشترك مع الشيخ عبد الله الطريقى فى اصدار مجلة البترول والغاز العربى . وهو يعمل مستشارا لمنظمة الدول المصدرة للنفط ، بالاضافة الى انه عمل مستشارا لعدد من الدول العربية منها : الجزائر وليبيا والعراق وسوريا . كما كتب عشرات المقالات فى الصحافة العربية والاجنبية .

وقد عرف عن المؤلف انه احد اوائل الخبراء العرب الذين دعوا الى تأميم النفط العربى وجعله عامل انماء وتطوير بدل كونه مصدرا للعائدات النفطية فقط . كما كان احد الداعين الى استعمال سلاح النفط فى معركة التحرير ضد العدو الصهيونى .

يتألف الكتاب من ستة اجزاء بالاضافة الى الملاحق الاحصائية . ويتناول الجزء الاول منه موضوع حملة التشويش والتشهير التى تثيرها الصحافة ووسائل الاعلام الغربية والامريكية ضد الفوائض النفطية فى الدول العربية مشيرا الى المغالطات والاخطاء التى لا بد من التصدى لها بالافعال لا بالاقوال . مؤكدا على ان الغاية منها هى اعادة تدوير هذه الاموال بهدف استثمارها فى اسواق الدول الغربية وحرمان الدول العربية نفسها من الاستفادة منها فى تطوير اقتصادياتها .

ومن هذه الحملات ، على سبيل المثال ، ما نشرته مجلة الايكونومست البريطانية عن اموال الأوبك الفائضة والتى يمكنها فى فترة ٦ر١٥ سنة أن تشترى كل الاسهم المتداولة فى بورصات العالم ، وفى ٣ سنة شراء كل الذهب الموجود لدى المصارف المركزية فى العالم أو فى خلال عشرة أيام شراء الشانزيليزيه و ٨ دقائق شراء شركة برج ايفل فى باريس .

ولكن الانسان لن يتعجب من انحدار الصحافة الغربية فى هذا الدرك من التفكير اذا علم أن الايكونوميست هى شركة يمتلك روتشيلد جزءا كبيرا من اسهمها . ويتساءل المؤلف لماذا نتحدث كثيرا عن اموال الاوبك ولا نتحدث عن اموال روتشيلد نفسه ؟

---

* استاذ الاقتصاد بجامعة الكويت .

وعندما تشترى دولة عربية ١٤٪ من راسمال شركة المانية ، فان البعض يصرخ بالفضيحة ولكن عندما يشترى روتشيلد حصص كبيرة فىشركات النفط العاملة فى الوطن العربى ، او عندما تنهال رؤوس الاموال الامريكية على العالم الثالث لتنهبه وتستلب خيراته فان احدا لا يشير الى ذلك ابدا .

اما القسم الثانى فيتناول بالبحث « الحرب التى لم تنته » مشيرا الى ان حرب اكتوبر مثلت نقطة تحول كبرى فى تاريخ العالم العربى المعاصرليست فقط بسبب الانتصار العسكرى الذى مكن العرب من التخلص من عقدة « اسرائيل التى لاتقهر » وانما لانها ادت ايضا الى دعم الحركة الصاعدة باتجاه التحرر السياسى والاقتصادىوالوحدة العربية .

فمن الناحية الاقتصادية ادت الحرب الىتسارع الحركة نحو تصفية الامتيازات النفطية القديمة ، وزيادة سلطة الحكومات المنتجة علىالقطاع النفطىونقل سلطة تحديد الاسعار من الشركات الكبرى الى الحكومات المعنية . وقدادى هذا التحول الى زيادة كبيرة فى الاسعار المعلنة بلغت ٧٠٪ كما ادى الى وقف ضخ البترول العربى باتجاه الدول التى تساند اسرائيل ، اى دخول البترول كسلاح فعال فى معركة التحرير .

وقد اشار المؤلف الى مجموعة من الفوائد الناشئة عن التحول السابق منها تاميم المصالح البترولية الامريكية والهولندية فى العراق وزيادةحصة الحكومات المنتجة فى ملكية الشركات من ٢٥٪ الى ٦٠٪ ، وظهور الدول النامية القادرةعلى استثمار ثرواتها بنفسها ، واخيرا ظهور الخلافات بين المصالح الاوربية والامريكية مما دفع اوربا واليابان الى اتباع سياسات من شأنها زيادة التقارب مع العالم العربى الذى ترتبطمصالحها معه الى حد كبير .

اما من الناحية السياسية فقد ظهر العربكمجموعة منسقة وذات وزن كبير فى التاثير على السياسة والمواقف لعدد لا بأس به من الدول الصناعية والمستهلكة للنفط .

ومع ذلك فان الحرب لم تنته بعد ، فالصراع العربى الاسرائيلى مازال مستمرا وبعيدا عن الحل ، كما ان جهود السلام تواجه سدا منيعا من المؤامرات من قبل اسرائيل . اما شركات البترول التى بدات عروشها تهتز من تحتها فانها تسعى الى انقاذ ما يمكن انقاذه عن طريق المشاركة او السيطرة الجزئية وذلك بهدف منع التاميم الكامل والسيطرة الشاملة على الثروات النفطية فى الدول العربية . وبناء على ما تقدم يعتقد المؤلفبان على العالم العربى ان يستخدم سلاح النفط مرة ثانية وثالثة وكلما دعت الحاجة الى ذلك ،ويبرر دعوته هذه بقوله :

ان اليهود طردوا الفلسطينيين من ديارهمفى العام ١٩٤٨ ، كما انهم احتلوا اجزاء من مصر وسوريا والضفة الغربية كاملة فى العام ١٩٦٧ .ولا تزال اسرائيل تعتدى على جيرانها رغم قرارات الامم المتحدة . ولما كانت اسرائيل لا تستطيع انتفعل كل ذلك بدون الدعم العسكرى والاقتصادى والسياسى لبعض الدول الغربية الكبرى التىتسيطر على جزء كبير من خبرات العالم العربى

وثرواته النفطية ، فان ايقاف تصدير البترول الى هذه الدول لن يكون ، ضمن هذه الظـروف ، الا من الامور البديهية التي تمليها مصلحة هـذه الدول في الدفاع عن كيانها واستقلالها وكرامتها ويتساءل الكاتب هل يمكن أن نتصور بلدا واحدا من العالم لا يتصرف بنفس الطريقة اذا وجد في نفس الظروف التي يعيشها العالم العربي الآن ؟

اما القسم الثالث من الدراسـة فيتعرض لموضوع « أزمة الطاقة بين الحقيقة والخيال » . ويتناول المؤلف هنا الحملة الغربية على ارتفاع أسعار النفط مبينا أن الاسعار بقيت منخفضة جدا منذ الحرب العالمية الثانية وان ارتفاعها في العام ١٩٧٤ لم يكن كبيرا جدا اذا ما قورن بارتفـاع اسعار المواد الاولية الاخرى والسلع المصنعة وموارد الطاقة البديلة . .

فانخفاض اسعار البترول العربي قبـل اتفاقية طهران عام ١٩٧١ مسألة لا تحتاج الى تأكيد . فالاسعار المعلنة قبل العام ١٩٧٠ في شرقي الولايات المتحدة للنفط من درجة ٣٤ كانت تساوي ٣ر٤٠ دولار للبرميل مقابل ١ر٧٩ دولار فقط لنفط الخليج . ولم تكن حكـومات الشرق الاوسط تحصل من هذا السعر الا على ٨٧ سنتا أمريكيا فقط . ورغم ذلك فهذه الاسعار عانت من الهبوط المستمر . فبعد أن كان عائد الحكومة في المتوسط ٨١ سنتا عن البرميل عام ١٩٥٥ اصبح ٧٥ر٧ سنتا في العام ١٩٦٢ قبل أن يعود الـى مستواه السابق اي ٨٧ر٤ سنتا في العام ١٩٧٠ .

اما القوة الشرائية الحقيقية لعائدات النفط فكانت هي الاخرى في هبوط مستمـر بسبب انخفاض قيمة الدولار والاسترليني العملتـان الرئيسيتان اللتان تدفع بهما قيمة النفط المصدر فالدولار هبطت قيمته بنسبة ٣٤ر٥٪ في الفترة ١٩٥٥ — ١٩٧٠ فاذا طبقنا هذا الهبوط عـلى العائد الحقيقي لدخل الحكومات من البرميل لاصبحت ٥٧ سنتا بدلا من ٨٧ سنتا . اما بالنسبة للجنيه فنسبة الهبوط كانت أكبر وبالتالي فان عائدات الحكومات المنتجة قد هبطت فعلا بنسبة ٤٠ سنتا عن البرميل الواحد .

صحيح أن ارتفاع الاسعار اعتبارا من عام ١٩٧٤ ادى اى زيادات كبيرة في عائدات الحكومات المنتجة الا انه تجدر الاشارة هنا الى ان دخـل الشركات العاملة قد ازداد ايضا بشكل ليس له مثيل . وقد قدرت الارباح المعلنة للشركـات الامريكية في الاشهر التسعة من عام ١٩٧٤ (١ر١٠) مليار دولار أي بزيادة قدرهـا ٦٧٪ على أرباح العالم الماضي البالغة ٦ر٠٤ مليار دولار علما بأن أرباح عام ١٩٧٣ كانت استثنائية وزادت بنسبة ٥٤٪ عن ارباح ١٩٧٢ . وحتى تتضـح الصورة أكثر يشير المؤلف الى انه في عام ١٩٧٠ كان طن النفط يباع للمستهلك الفرنسي بسعـر ٤٧٠ فرنكا منها ٣٨ فرنك (٨ر١٪) كانت حصة الحكومات المنتجة مقابل ٨٩ فرنك (١٩٪) أرباح الشركات العاملة ، و ٢٦٥ فرنك ضرائب تجنيها الدول اى ما يعادل ٥٦ر٤٪ من مجموع قيمة الطن المباع . ورغم زيادة الاسعار في العام ١٩٧٤ ما زالت الضرائب الحكومية في الدول المستهلكة اعلى من دخل حكومات الدول المنتجة . فسعر الطن من البترول اصبح في العام ١٩٧٤ ٨٢٠ فرنك منها ٢٦٣ فرنكا (٣٢ر١٪) للدول المنتجة و ١٤٥ فرنكا (١٧ر٧٪) ارباح للشركـات ، و ٣١٥ فرنكا (٣٨ر٤٪) ضرائب للحكومـة الفرنسية والباقي البالغ ٩٧ فرنكا (١٠ر٩٪) تعطى تكاليف النقل والتكرير والتوزيع والارباح الناتجة عنها .

ثم تعرض بعد ذلك الى اثر ارتفاع الاسعار على تطوير مصادر بديلة للطاقة واهمية هـذه المصادر وامكانات التسويق التجارى لها فـى المستقبل . وانتهى فى هذا القسم الى التأكيد على ان أزمة الطاقة تعد اكثر خطورة على العرب منها على الدول الصناعية . فمن الآن وحتى عشر سنوات سوف تزيد عائدات الدول المنتجـة ، وسوف يمكنهم هذا من تطوير اقتصادياتهم . ولكن أزمة الطاقة فى المدى الطويل تعنى الانتقال من مرحلة عهد النفط الى مرحلة عهد ما بعد النفط وهذا يعنى بالنسبة للدول الصناعية استبدال النفط بمصادر طاقة بديلة تمتلكها الدول الصناعية بكميات هائلة . اما بالنسبة للدول العربية فان هذا سوف يعنى المرور من عهد النفط كمصدر وحيد للدخل القومى الى عهد « يتوجب فيه تنويع مصادر الدخل القومى لديها » .

وهنا تكمن مشكلة التنمية الاقتصاديـة المطروحة على هذه الدول والتى تعتبر اكثر خطورة وابعد اثرا من جميع المشاكل الحالية المطروحة على الدول الصناعية نتيجة ارتفاع اسعار النفط .

وفى القسم الرابع يتناول المؤلف موضوع الدولارات النفطية وخطرها على الاقتصاد العالمى مشيرا الى الضجة المفتعلة حول هذه الفوائض التى اذا ما قورنت بزيادة عائدات المانيـا من صادراتها من ٦٧ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى ٩٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ ، لما كان لها هذه الاهمية والضجة المفتعلة .

كما أن الفوائض العربية البالغة ٦٠ مليار دولار لا تمتلك اكثر من ٢٢ ٪ من النفقات الحكومية فى الولايات المتحدة و ١٤ ٪ من الدخل القومى اليابانى واقل من ٥ ٪ من الدخل القومى فى الولايات المتحدة .

ان هذه الفوائض زادت من دخل الانسان العربى من ٤٢٠ دولار فى العام ١٩٧٣ الى ٧٤٠ دولار فى العام ١٩٧٤ بينما هذا المتوسط لدخل الفرد يصل الى ٤١٠٠ دولار فى أوربا و ٦٠٨٠ دولار فى الولايات المتحدة .

وقد اكد الكاتب بأن الغاية من هذه الضجة هى اعادة تدوير هذه الاموال الى اسواق الدول الغربية وحرمان الاقتصاد العربى منها فى الوقت الذى يعانى هذا الاقتصاد من ازمة رؤوس الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية لديه . وقد اشار على سبيل المثال الى أن حاجة العالم العربى فى المجال الصحى تقدر بـ ٣٥ مليار دولار ، اما فى مجال التعليم فالحاجة تقدر بـ ٢٥ مليار دولار وبالنسبة للمواصلات فان انشاء شبكة مواصلات تربط الخليج بالبحر الابيض المتوسط تتطلب استثمارات تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار .

ويشير المؤلف بأن هذه العائدات يجب ان تستثمر فى العالم العربى لتساهم فى تنميته .

اما القسم الخامس فيعالج موضوع السيطرة الكاملة على الثروة النفطية فى الدول العربية . ويعتقد المؤلف أن التطورات الحالية فى الساحة النفطية ، التأميم الجزئى والكلى فى بعض الدول والمشاركة فى الدول الاخرى ، تسير فى طريق التصفية النهائية للامتيازات النفطية التقليدية فى العالم العربى . مشيرا الى ان نظام الامتياز كان عاملا فعالا فى تخلف العالم العربى ومشيرا الى أن الشركات الكبرى لم تستثمر فى الدول المنتجة الا النزر اليسير من الارباح الطائلة التى جنتها من

العالم العربى . فطاقة التكرير فى البلدان العربية المنتجة للنفط لا تتجاوز ٨ر٢٪ من طاقة التكرير العالمية بينما تنتج هذه الدول ٣٠٪ من انتاج النفط العالمى فى العام ١٩٧٤ . أما الصناعات البتروكيماوية فانها لا تذكر ، وما اقيم منها كان من قبل شركات النفط الوطنية . ورغم هذا التطور فى مجال السيطرة الكاملة أو الجزئية على شركات النفط العاملة فان العرب ما زالوا لا يسيطرون على نفطهم وما زالت المسافة للوصول الى هذا الهدف بعيدة . ويدلل الكاتب على ذلك بقوله ان العرب باعوا مباشرة ١٩٪ فقط من انتاجهم من النفط فى العام ١٩٧٤ اى ما يعادل ١٧٣ مليون طن من أصل ٩١٠ مليون طن انتجت لديهم . اما دول الخليج فلم تسوق بشكل مباشر الا ٥٪ تقريبا من انتاجها .

واخيرا يتناول المؤلف فى القسم السادس والاخير موضوع الانتقال من مرحلة الاستثمار عن طريق الشركات والامتيازات التقليدية الى مرحلة السيطرة والتعاون مع هذه الشركات . مؤكدا على ضرورة التعاون المباشر مع الحكومات فى الدول المستهلكة بشكل يحقق مصالح الحكومات المنتجة والمستهلكة على حد سواء . الا ان هذا لا يعنى أن الشركات لم يعد لها دور تقوم به فى هذا المجال . فنظرا لخبرتها الطويلة ورؤوس اموالها الهائلة فانها مطالبة بالقيام بدور فعال فى انشاء الصناعات النفطية فى الدول المنتجة. ان على هذه الشركات أن تعمل منذ الان لحساب الدول المنتجة وضمن حدود السياسة التى ترسمها هذه الدول .

أما الدول المنتجة فيجب أن تكون سياسة التنمية الاقتصادية وتكامل القطاع النفطى مع الاقتصاد المحلى الهدف الاساسى والاول لديها . مؤكدا بان مساهمة الاموال النفطية فى الاستثمارات العربية أمر لا مفر منه واذا ما حدث يكون النفط ، العامل الذى كان من أسباب تقسيم العالم العربى هو العامل الذى يوحد العالم العربى من جديد .

هذا الكتاب رغم اهمية الموضوعات التى عالجها الا انه يعانى من قصور واضح فى معالجة الكثير من المواضيع المطروحة . فالكاتب من جهة يتعرض لاثر ارتفاع الاسعار على الدول النامية ولكن لا يبين الطريقة التى يمكن أن تعالج بها هذه المشكلة ، طالما ان الدول الصناعية استطاعت أن تعوض خسائرها هنا بارتفاع أسعارها هناك. ولكن الدول النامية لا تستطيع أن تفعل ذلك . ورغم المساعدات السخية التى تقدمها الدول النفطية فان الموضوع ما زال يعتبر من المشاكل التى لم تجد لها حلا حتى الآن . والتى لم يستطع الكاتب أن يقدم الاسس التى يمكن أن تساعد فى الوصول الى حل معقول بالنسبة لها .

كما ان الكاتب اشار الى ان عمليات التاميم الجزئى والكلى التى جرت فى كل من الجزائر والعراق وليبيا ساهمت فى دفع عجلة التطور باتجاه السيطرة الشاملة على الثروات النفطية ولكنه لم يقدم اى تحليل للمشاكل التى واجهتها وخاصة فى مجال التسويق ، لا سيما وان التسويق كما اشار الى ذلك ، هو العقدة المستحكمة أمام سيطرة هذه الدول الفعلية على ثرواتها . وكنا نأمل من كاتب متخصص على درجة كبيرة من الاطلاع وبعد النظر ان يعالج هذه المشكلة التى تعتبر أهم ما تعانيه الدول المنتجة اليوم . أما معالجته لموضوع مصادر الطاقة البديلة فقد

اتسمت بالاستعراض السريع لهذه المصادر وببيان الراى حول اهميتها دون ان يقدم للقارىء الاسباب التى دفعته الى تبنى هذا الموقف دون غيره : ولايخفى على كل مطلع اهمية هذا الموضوع بالذات واثره فى رسم سياسات الدول المنتجة فى مجال الانتاج بشكل خاص .

واخيرا لا بد من الاشارة الى أن موضوع الفوائض النفطية لم يعد على هذه الدرجة من الاهمية فى العام ١٩٧٦ وذلك كما كان فى العام ١٩٧٥ ولكن ذلك لن يقلل من قيمة هذا الكتاب الذى يعتبر بحق دراسة مهمة ومساهمة فعالة فى طريق السيطرة الفعلية على الثروات النفطية فى العالم العربى وفى طريق تكامل القطاع النفطى مع الاقتصاد العربى .

لهذا فاننا نعتقد بأنه يستحق القراءة الجادة من قبل المهتمين والمسؤولين عن هذه الثروة الحيوية فى اقتصادياتنا النامية .

تقرير حول مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

بدعوة مشتركة من « المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب » الكويتي ، واتحاد خريجي الجامعات الامريكيين العرب ، عقد مؤتمر « قضايا تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى » فى فندق شيراتون (الكويت) وذلك فى الفترة مابين ٢٨ — ٣١ كانون الاول — ديسمبر ١٩٧٥ .

وقد شارك فى المؤتمر عدد من « اتحاد خريجي الجامعات الامريكيين العرب » وعدد من رؤساء الجامعات العربية ونخبة من المفكرين العرب وبعض أساتذة الجامعة فى الكويت وبعض المهتمين بقضايا تنمية الموارد البشرية . والقيت فى المؤتمر بحوث متصلة بالموضوعات وجرت مناقشات اتسمت بالموضوعية . وكان عقد المؤتمر تتويجا لنشاط متواصل استمر طوال العام المنصرم تحت اشراف « اللجنة التحضيرية » المؤلف من ممثلين عن الجهتين الداعيتين . وقد ضمت « اللجنة التحضيرية » فى عضويتها الدكاترة ايلين هاجوبيان ، بهاء ابو لبن ، ونصير عاروري عن « الاتحاد » ، والدكاتره حسن الابراهيم ، عبد المحسن العبد الرزاق ، محمد الرميحى ، محمد الشمالى ، والسادة خالد البابطين ، خليفة الوقيان ، صدقى حطاب ، عبد الله محمد على ، محمد عبد الرحمن الشارخ ومنصور بندر عن « المجلس » .

وان كانت « اللجنة التحضيرية » قد عبدت الطريق لعقد المؤتمر ، فانه ماكان ليحقق أهدافه لو لا الجهد الخاص الذى بذلته «اللجنة التنظيمية» فى جعل اعمال المؤتمر تتم بسلاسة بعيدا عن التفاصيل والمسائل الجزئية وبمعزل عن اى من البيروقراطية التى طالما قضت على آمال مؤتمرات عديدة مشابهة . وقد ضمت « اللجنة التنظيمية» فى عضويتها السيدات غيث زيادى ونبيله مانجو ونجلاء دنى عن « الاتحاد » والسادة احمد بستان ، خالد السعد ، سعيد فرحات ، صدقى حطاب ، عيسى العصفور ، منصور البندر ، يحيى الربيعان وعبد الرحمن الصالح عن « المجلس » .

هذا ، وقد نجح المؤتمرون فى انهاء أعمالهم وفقا للبرنامج الموضوع ، وعلى النحو التالى : —

فى اليوم الاول للمؤتمر ، قام السيد احمد مشارى العدوانى ، الامين العام للمجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، بتقديم سعادة الاستاذ عبد العزيز حسين ، وزير الدولة الكويتى ، الذى افتتح المؤتمر بالنيابة عن سمو امير الكويت ، مؤكدا ترحيب الدولة المضيفة بالمؤتمرين ، ومشددا على اهمية المسائل التى يعالجها المؤتمر ، ومتمنيا لاعضائه النجاح فيما هم بصدده . وقد اختتم حفل الافتتاح بكلمة القاها الاستاذ وليم جدعون رئيس « اتحاد الخريجين العرب » .

أعقب ذلك بدء أولى الجلسات برئاسة الدكتور نصير عاروري الذى دعا الدكتور مهدى محمد

على، الاقتصادى فى البنك الدولى للانشاء والتنمية لمباشرة أعمال المؤتمر وذلك بتقديم بحثه المعنون : « معضلة القوى العاملة فى العالم العربى » . وقد تابع المؤتمر اعماله برئاسة الدكتور عبد الكريم الخضيرى ، من وزارة التخطيط العراقية ، فالقى الدكتور جورج عبد دراسة حول « التخطيط لمستقبل القوى العاملة والتنمية فى عدد من الدول العربية » ثم تبعه الدكتور محمد الرميحى ، من جامعة الكويت ، فعرض بحثا عن « راس المال البشرى فى الخليج كطريق للتنمية المستمرة ». وقد اعقب ذلك تقديم بحث حول « التحول فى بناء القوى العاملة فى عدد من الدول العربية » من اعداد الدكتور سميح فرسون من قسم الاجتماع والاقتصاد فى الجامعة الاميركية بواشنطن . وقد انتهت جلسات المؤتمر الصباحية بمناقشة خاصة اشترك فيها الدكتوران سركيس خورى وابراهيم عويس ، وبمناقشة عامة اشترك فيها المؤتمرون .

ابتدات الجلسة المسائية برئاسة الدكتور عبد العزيز سلطان ، من جمعية المهندسين الكويتية ، فالقى الدكتور على عثمان ، مدير المؤسسة العربية للتنمية التربوية فى بيروت ، بحثا عاما بعنوان « التربية وتنمية الموارد البشرية » . وقد تلى ذلك دراسة نقدية عن « استراتيجيات التعليم الجامعى فى الوطن العربى » أعده الدكتور سمير اسحق . كما قدم الدكتور محى الدين صابر ، مدير الهيئة العربية للأمية وتعليم الكبار بالقاهرة ، بحثا مقارنا حول « تعليم الكبار وتنمية الموارد البشرية » اعقبه بحث عن تعليم المرأة وعلاقته باحتياجات العالم العربى من القوى العاملة قدمته الدكتورة نجاة مرسى السنبارى من مركز دراسات الشرق الاوسط بجامعة كاليفورنيا فى بركلي . واختتمت البحوث المقدمة فى هذه الجلسة بدراستين اولاهما تتناول « كتب القراءة فى المدارس الابتدائية المصرية » ، قدمها الدكتور ميخائيل سليمان من جامعة ولاية كنساس فى منهاتن ، وثانيها دراسة حول « التعليم المهنى والفنى ومتطلبات التطور الاقتصادى والاجتماعى فى العالم العربى » من اعداد الدكتور عاطف قبرصى من قسم الاقتصاد بجامعة ماكماستر فى هاملتون — كندا . وقد أعقب تقديم البحوث مناقشة قادها الدكتوران اسحق القطب من قسم الاجتماع بجامعة الكويت وميشال نبتى من مؤسسة هوفر — ستانفورد فى كاليفورنيا .

وفى اليوم التالى (٢٩—١٢—١٩٧٥) ، ابتدات أعمال المؤتمر بجلسة صباحية رئسها الدكتور رشيد خدورى من الاوابيك العربية فالقيت البحوث التالية :

١ — « الابعاد الحضارية » من اعداد الدكتور بنيامين حورانى من قسم العلوم السياسية بجامعة ميتشغن الشرقية .

٢ — « اتجاهات فى التنمية الثقافية للكويت ومنطقة الخليج » بقلم الدكتور احمد ابو حاكمه من معهد الدراسات الاسلامية بجامعة ماكغيل بمونتريال — كندا .

٣ — « دور العلم والتكنولوجيا فى التنمية الثقافية » من اعداد الدكتور هانى فندقلى من البنك الدولى للانشاء والتنمية بواشنطن .

٤ — بحث عن « دور العلوم الاجتماعية فى التنمية الثقافية » قدمه الدكتور محمد جسوس من جامعة الملك محمد الخامس بالرباط .

وقد أعقب ذلك مناقشة تولاها الدكتوران حسن الحداد وابراهيم عبد الله . اما الجلسة

المسائية فرئسها الدكتور هانى فارس من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت . وقد القى فيها بحثان : —

١ — « العرب فى الخارج » وضعه الدكتور محمد ربيع من جامعة الكويت .
٢ — « دراسة عن اتجاهات العرب فى كندا نحو كندا والعالم العربى » عرضها الدكتور بهاء ابو لبن من جامعة البرتا فى ادمنتون بكندا .

وقد انتهت أعمال ذلك اليوم بمناقشات قادها الدكتوران احمد سبيتى من شركة جنرال موتورز فى ديترويت بميتشغن ، وفيصل السالم من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت .

وفى اليوم الثالث للمؤتمر (٣٠ / ١٢) ، قدمت الدراسات التالية تباعا :

١ — الدكتور صلاح الشيخلى ، رئيس هيئة الاحصاء المركزية فى وزارة التخطيط ببغداد ، قدم بحثا بعنوان : العوامل التى تؤثر على استعادة القوى العاملة فى الخارج .

٢ — الدكتور طارق اسماعيل من جامعة كالجارى بكندا ، عرض بحثا بعنوان « نحو استعادة القوى العربية العاملة بالخارج » .

٣ — الدكتور حسن شريف ، مدير مدرسة المقاصد بصيدا ، قدم بحثا بعنوان « العوامل التى تساعد على استعادة واستبقاء الاخصائيين فى العلوم والتكنولوجيا » .

٤ — الدكتور سعد الدين ابراهيم ، من الجامعة الاميريكية بالقاهرة قدم بحثا عن « تأثير العوامل الهيكلية والمؤسسية على التكيف المهنى لعناصر الطاقة البشرية العاملة » .

وقد انتهت أعمال هذا اليوم بمناقشات وتعليقات قادها الدكتوران حاتم الحسينى من مركز المعلومات العربية بواشنطن وعدنان شهاب الدين من قسم الفيزياء بجامعة الكويت .

وفى اليوم الرابع والاخير (١٩٧٥/١٢/٣١)، عقدت جلسة ختامية برئاسة الدكتور أسعد عبد الرحمن من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت ، قدم فيها الدكتور حامد عمار ، من اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ومقرها بيروت ، تقييما عاما لاعمال المؤتمر . وقد تعاقب على تقديم ملخصات وتقيمات للمؤتمر كل من : الدكتور حنا ناصر ، رئيس جامعة بير زيت فى الضفة الغربية المحتلة ، والدكتور نبيل شعث من مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والاستاذ عبد الله النيبارى ، عضو مجلس الامة الكويتى .

وفى آخر فقرات الجلسة ، تمت تلاوة التوصيات التى اعدتها « لجنة الصياغة » وقرأها بالنيابة السيد صدقى حطاب . وانتهت اعمال المؤتمر بمناقشة مستفيضة للتوصيات اشترك فيها عدد كبير من المؤتمرين . وقد وافق اعضاء المؤتمر فى النهاية على مشروع قرار ينص على جعل التوصيات وما رافق مناقشتها من آراء بارزة وأفكار اضافية وتوصيات جديدة اساسا لتقرير شامل يضعه « مجلس الثقافة » ويضمنه جميع الدراسات التى قدمت فى المؤتمر .

هذا وقد نص مشروع التوصيات ، الذى سيشكل احد أسس التقرير النهائى الشامل لاعمال المؤتمر ، على ما يلى : —

ما يمر به الوطن العربى فى هذه المرحلة التاريخية ونحـن على ابواب الربع الاخير من القرن العشرين ، يدعونا الى المناداة من الكويت ، القطر العربى الذى تمثلت فيه الكثير من الممارسات الديمقراطية واتاح للافكار والاراء ان تتفاعل فى هذا التجمع العربى على الارض العربية غير المسبوق فى فكرته وتطبيقة ان نعلن :

ان هدف الامة العربية فى الربع الاخير من القرن العشرين هو أن يكون الانسان العربى وسيلة التنمية وغايتها وتحقيق ذلك يمكن من خلال مبادىء عامة هى :

١ ــ الحرية : وخاصة الحرية الفكرية التى تخلق المبادرة وتطلق للعقل فرص الابتكار فى حدود الالتزام باهداف المجتمع العربى العليا.

٢ ــ الديمقراطية : التى تتيح للانسان العربى التعبير عن رايه ورسم خططه المستقبلية دون ضغوط او فروض ، وهى نابعة من الممارسة القائمة على مبدأ احترام الانسان وعـدم استغلاله .

٣ ــ المساواة : التى يجب أن يتمتع بها الانسان العربى فى داخل قطره او فى الاقطار العربية الاخرى ، ولاتحدها الا درجات العطاء من ذلك الانسان وتبعده كليا عن انواع التفرقة القانونية أو العرفية .

٤ ــ فتح الحدود العربية وبناء القاعدة الاقتصادية للمواصلات والاتصالات كى ينتقل العربى بجسمه وفكره فى وطنه العربى حرا لا تقيده قيود او عقبات .

أن استراتيجية التنمية الاقتصادية المعاصرة فى كافة البلاد العربية تركز على استثمار راس المال وعلى التكنولوجيا الغربية والزراعة التجارية للتصدير وكلهـا تثبت اتجاهات الاقتصاد والعمالة التى كانت سائدة فى عهد الامبريالية الماضى .

هذه الاتجاهات هى :

١ ــ زيادة اعداد ونسب القوة العاملة غير المنتجة .
٢ ــ زيادة اعداد ونسب القوة العاملة وغير الماهرة .
٣ ــ زيادة اعداد ونسب البطالة والبطالة المقنعة .
٤ ــ خفض اعداد المراة فى الاقتصاد المنتج داخل وخـارج البيت .

هذه الظواهر هى اساس المعضلة الانسانية الناتجة عن استراتيجية التنمية العربية المعاصرة . فتطور وتنمية الموارد البشرية يعتمد فى الاصل على تطور اقتصاد عربى منفصل عن الامبريالية والامبريالية الجديدة ومعتمد على النفس .

التـوصيـات

أولا : موضوع احتياجات القوى البشرية والتخطيط والتنمية فى الوطن العربى :

١ ــ مناهج التنمية واستراتيجياتها :

ــ يوصى المؤتمر باجراء الدراسات المقارنة عن المناهج والوسائل المتبعة فى العالم العربى فى مجال التنمية وتقديم الحلول والاقتراحات بغية تطويرها وضمان فاعلية برامجها .

٢ ــ احتياجات التربية والتنمية :

ــ اجراء البحوث باستمرار للتعرف على احتياجات الدول العربية مجتمعة ، وكل دولة على حده ، من القـوى العاملة فى المستويات المختلفة والقطاعات الاقتصادية المتنوعة مع اتخاذ الخطوات اللازمة للاسراع فى تاهيل واعداد

المزيد من القوى العاملة والتخطيط السليم لاعدادها .

ـ يدعو المؤتمر الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لاجراء دراسة شاملة لموضوع الهجرة الداخلية في الوطن العربي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الدول المعنية .

٣ ـ تنمية القوة العاملة :

ـ ضرورة الاهتمام بظاهرة النمو السريع للقوة العاملة غير الماهرة في العالم العربي ، واجراء الدراسات العملية والميدانية حولها بغية التخطيط السليم لاعدادها وتدريبها .

ثانيا ـ التربية وتنمية الموارد البشرية في العالم العربي :

١ ـ مهمة التربية :

ـ يؤكد المؤتمر على أن مهمة التربية هي النظر الى الانسان ككائن تكمن فيه طاقات هائلة ووظيفتها تحرير هذه الطاقات والا تقف عند ارادة القادرين وجهود العارفين بل وعليها ان تسأل في النهاية عن مصير نتاجها في سوق العمل والانتاج .

٢ ـ بناء النظام التربوي :

ـ يؤكد المؤتمر ان أسس النظام التربوي يجب ان تنبع من احتياجات الوطن العربي من اجل بناء الانسان العربي التقدمي المعاصر ولتخدم احتياجات التنمية ، وأن يتكامل التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي في اطار كلي شامل .

ـ يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة من المؤتمرين لمقابلة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء من اجل احياء فكرة الصندوق الكويتي للابحاث العلمية العربية (على أن تتألف اللجنة من السيد عبد الله النيباري ، الدكتور حسن الإبراهيم، الدكتور عبد السلام المجالي ، السيد صلاح الدين الدين البيطار ، الدكتور هشام شرابي ، الدكتور نصير عاروري ، الدكتور ابراهيم سعد الدين .

ـ يدعو المؤتمر الى اجراء دراسات موضوعية للقيم الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المرأة والرجل ودور كل منهما في المجتمع العربي وما يحدث له من تغيرات .

٣ ـ تكافؤ فرص التعليم :

يدعو المؤتمر جميع الدول العربية الى اتخاذ الخطوات التنفيذية لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في جميع المراحل ، وعلى الاخص بالنسبة للفتيات واعطاء الاولوية لتعميم التعليم الابتدائي للبنات كخطوة اساسية نحو محو الامية في العالم العربي والتأكيد على التعليم المهني والفني للبنات على اعتبار ان المرأة تمثل نصف الثروة البشرية ولا بد من زيادة مساهمتها في تحسين القوى العاملة كما ونوعا .

ـ كما يدعو المؤتمر حكومة الكويت لاصدار قرار بقبول جميع ابناء وبنات الوافدين العرب في مدارسها في مختلف المراحل .

٤ ـ الامية في الوطن العربي :

ـ أعرب المؤتمرون عن قلقهم من تزايد اعداد الامية في الوطن العربي ، وأكدوا انه لا يمكن أن تتحقق تنمية فعالة للوطن العربي ولموارده البشرية الا بمحو الامية ، ومن ثم فلا بد من وضع خطة عربية شاملة لمحو الامية في الوطن العربي في مدة محددة وبوسائل جذرية .

٥ ــ بطالة المتعلمين :

تدارس المؤتمرون مشكلة بطالة المتعلمين من المستويين الثانوى والجامعى ، ورأوا أنه لابد من التأكيد على التعليم الفنى والمهنى لحل هذه المشكلة ومواجهة احتياجات التنمية .

٦ ــ التعليم الجامعى :

ناقش المؤتمرون اوضاع التعليم الجامعى فى الوطن العربى واوصوا بما يلى :

ــ توفير الحرية الاكاديمية والجو العلمى المناسب للدراسة والبحث والحوار .

ــ تطوير النظم الادارية بما يجعلها اداة فعالة فى الانتاجية العلمية للطالب والاستاذ .

ــ تحديث المناهج واثرائها وتشجيع البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الاجتماعية التطبيقية لتلبية حاجات التنمية .

ــ اتباع وسائل حديثة فى قبول الطلبة وتوزيعهم على الكليات المختلفة .

ــ التوسع فى انشاء معاهد التكنولوجيا فى العالم العربى ومعاملة خريجيها على قدم المساواة مع خريجى الكليات الجامعية الاخرى وبخاصة فى متابعة النمو العلمى لخريجيها .

يوصى المؤتمر بانشاء مركز للدراسات العليا القومية يهتم بتوفير مناخ علمى وبيئة ثقافية لاتاحة الفرصة للقيام بدراسات وابحاث تعالج القضايا القومية والعالمية التى تهم العالم العربى وتساعد على تنمية موارده البشرية وتطلعاته المستقبلية .

ثالثا : استعادة العرب العاملين بالخارج :

ــ اجمع المؤتمرون على أن الوسائل الكفيلة باسترجاع الكفايات تشمل منح اصحابها حوافز مادية مقاربة فى مستواها بالاوضاع التى كانوا يتمتعون بها فى الخارج وكذلك توفير مؤسسات وأجواء علمية ومهياة للبحث العلمى أو تسهم فى مشروعات التنمية وتكليف العائدين بمسئوليات تتكافأ مع قابلياتهم وطموحاتهم .

ــ اقامة مركز للكفاءات العربية كمستودع لتجميع وترتيب المعلومات عن الكفايات العربية العلمية والفنية والثقافية لاستفادة الدول العربية منه على أفضل وجه ، والعمل كنقطة بداية على اصدار دليل مبدئى للكفاءات العربية بالخارج بالتعاون مع الهيئات الاقليمية العربية والدولية المعنية .

ــ تيسير الاجراءات لتمكين العلماء العرب فى الخارج الذين لا تسمح ظروفهم بالعودة الدائمة الى الوطن العربى بخدمة التنمية العربية عن طريق العمل لمدد قصيرة أو طويلة فى ضوء ما تحتاجه مشاركتهم الفعالة بمشاريع ومعاهد البحوث العلمية والتنمية العربية .

ــ اجراء البحوث والدراسات لتحديد العوامل المرتبطة بهجرة العقول العربية للخارج وسبل جذبها للمساهمة فى خطط التنمية والحؤول دون تكرارها فى المستقبل :

رابعا :

توصيات عامة

ــ يوصى المؤتمرون بعقد مثل هذا المؤتمر بانتظام مرة كل سنتين لمناقشة قضايا التنمية التى تهم العالم العربى ، وان يتم التركيز على جوانب متخصصة معينة لموضوعاته .

ــ يتمنى المؤتمرون على المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ان يقوم بطبع البحوث والمناقشات والتوصيات التى القيت أو طرحت فى المؤتمر ، كما يتمنى ان تصدر طبعة باللغة الانجليزية لهذا الكتاب المقترح .

ــ يوصى المؤتمر جميع الحكومات والمؤسسات العربية بتقديم الدعم المعنوى والمادى للمؤسسات العربية التى تعمل

فى مجال التعليم فى الارض المحتلة ويخص بالذكر جامعة بيـــرزيت ، وذلك لكى تتمكن من استيعاب اكبر عدد من العلماء العرب الموجودين حاليا فى الخارج ومن اجل المحافظة علـــى الوجود الفلسطينى وصموده على ارضه .

ــ يوصى المؤتمر بتشكيل لجنة متابعة مؤلفة من المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب واتحاد خريجى الجامعات الامريكيين العرب لتنفيذ توصيات ومقررات هذا المؤتمر .

يتوجه المؤتمرون بالشكر لسمو ولى العهد رئيس مجلس الوزراء لتفضله برعاية المؤتمر ، كما يشكر السيد وزير الدولة للشئون مجلس الوزراء رئيس المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب والسيد امين عام المجلس الوطنى والسيد رئيس اتحاد خريجى الجامعات الامريكيين العرب على مابذلوه فـــى سبيل عقد هذا المؤتمر .

كذلك يتوجه المؤتمر بالتقدير لجهود الصحافة والاذاعـــة والتلفزيون فى الكويت ووكالات الانباء على تغطيتها الشاملـــة الممتازة لوقائع المؤتمر ومناقشاته واسهامها بذلك فـــى اثارة الوعى لدى ابناء الامة العربية حول اهمية تنمية الموارد البشرية فى حاضر هذه الامة ومستقبلها .

دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا

مع صدور هذا العدد تبدأ مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير اكاديمية عن الجامعات العربية وغير العربية متضمنة أوضاعها الاكاديمية ، وملخصات عامة عن اقسامها ونشاطاتها ، ودورها فى خدمة المجتمع .

وقد اختطت المجلة سياسة محددة فى هذا المجال ترمى الى الاتصال بالجامعات والمؤسسات ونشر ما يردها من التقارير تباعا على اساس أن يتناول كل عدد من اعداد المجلة فكرة عن واحدة او اكثر من المؤسسات التعليمية العليا او الجامعات فى بلد معين .

وفى هذا العدد ، نقدم تقريرين عن مؤسستين من المؤسسات التعليمية فى المملكة العربية السعودية هما : جامعة الرياض ، والجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

ا ــ جامعة الرياض :

تأسست جامعة الرياض فى العام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) . وكان عدد طلابها آنذاك (٢١) طالبا ، ارتفع الى (٦٩٨٠) فى العام ١٣٩٥/٩٤ هـ ــ ١٩٧٥/٧٤ م . كما ارتفع عدد أعضاء الهيئة التدريسية الى ٦٢٧ فى العام ذاته . والعدد الراهن للكليات ثمان هى : الآداب ، العلوم ، التجارة ، الصيدلة ، الزراعة ، التربية ، الهندسة ، والطب . وتضم كليات الجامعة اقساما تغطى مختلف التخصصات وذلك على النحو التالى :

١ ــ كلية الآداب :

اللغة العربية ، اللغة الانجليزية ، التاريخ ، الجغرافيا ، الاعلام ، الصحافة ، الاذاعة ، التلفزيون ، علاقات عامة ، اجتماع ، وخدمة اجتماعية .

٢ ــ العلوم :

الفيزياء ، الكيمياء ، النبات ، الحيوان ، الجيولوجيا ، الرياضيات .

٣ ــ التجارة :

الاقتصاد ، العلوم السياسية ، المحاسبة ، ادارة الاعمال ، القانون ، علوم المالية والرياضيات

٤ ــ الصيدلة :

الكيمياء الصيدلية ، الكيمياء العضوية ، العقاقير ، الكيمياءالتحليلية،الصيدلانيات ، الاقرباذين .

٥ ــ الزراعة :

الاقتصاد الزراعى ، اجتماع ريفى ، صناعات غذائية ، وقاية نبات ، انتاج حيوانى ، هندسة زراعية ، تربة واستصلاح أراضى ، انتاج نباتى ،بيطرة .

٦ ــ التربية :

الثقافة الاسلامية ، التربية ، طرق التدريس والمناهج ، علم النفس ، وفروع لمعظم الاقسام الموجودة فى كلية الآداب والعلوم .

٧ ــ الهندسة :

الهندسة الميكانيكية ، الهندسة المدنية ،الهندسة الكهربائية ، العمارة ، الهندسة الكيميائية ، هندسة النفط .

٨ ــ الطب :

الفسيولوجيا ، جراحة انف واذن وحنجرة ،أمراض باطنية ، الطب الشرعى ، جراحة وأمراض النساء والولادة ، جراحة وأمراض العيون ،الجراحة العامة ، الصحة العامة والطب الوقائى .

وفى كليات الجامعة دورات متخصصة ، كمايوجد فى بعضها دراسات عليا للحصول على الدبلوم او الماجستير .

هذا وقد قامت الجامعة بدور هام فى اعدادالشباب المتخصص علميا ، وحصل عدد كبير منهم على شهادات الماجستير والدكتوراة من اوربا الغربية ، والولايات المتحدة . وتسهم الجامعة فى خدمة المجتمع بوسائل عديدة منها اعدادالشباب المتخصص على مختلف المستويات ، (وابتعاث أعداد كبيرة من الحاصلين على الشهادات الجامعية والدكتوراة) . والقيام بالابحاث لخدمة البيئة ، وجمع التراث ، والمحافظةعليه ، ونشر الكتب والابحاث ، وعقد المحاضرات والندوات العامة ، وعقد المؤتمرات ، وتوفير مكتبة علمية ، تجمع عددا كبيرا من الكتب ، وعقد الدورات المتخصصة .

الى غير ذلك من النشاط الذى يخدم المجتمع .

ب ـ الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة :

انشئت الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة فى العام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) وبدأت الدراسة فيها فى العام نفسه فى كلية الشريعة التى تعنى بالتوسع فى دراسة الفقه واصوله ، مع دراسة فى التفسير ، والحديث ، والتوحيد ، والعلوم العربية الاجتماعية ، واللغة الانجليزية ، والاديان، والمذاهب والفرق ومناهج البحث ، ومواد التربية الاسلامية ، وعلم النفس من الوجهة الاجتماعية ، وطرق الدعوة والتدريس فى مناهج الكليات ، ونظام الاسلام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.

ثم افتتحت كلية الدعوة واصول الدين فى العام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م) وبدأت الدراسة فيها فى العام نفسه ، وهى تعنى بدراسة : تفسير القرآن الكريم ، والحديث الشريف والتوحيد ، الى جانب دراسة فى الفقه واصوله ، والعلوم العربية والاجتماعية، واللغة الانجليزية والاديان والمذاهب والفرق ، ومناهج البحث ومواد التربية الاسلامية ، ، وعلم النفس من الوجهة الاسلامية، وطرق الدعوة والتدريس فى مناهج الكليات ، ونظام الاسلام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .

ثم تم انشاء كلية القرآن الكريم وبدأت الدراسة فيها فى العام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) . وهى تعنى بدراسة العلوم القرآنية دراسة مستفيضة ، الى جانب دراسة التفسير ، والحديث ، والتوحيد ، واللغة العربية والاديان والمذاهب والفرق ومناهج البحث .

وفى العام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) تم افتتاح كلية اللغة العربية والآداب ، وكان عدد الطلاب وقت افتتاحها أربعة وثلاثون طالبا من مختلف الجنسيات من ابناء العالم الاسلامى . كما وتم افتتاح قسم الدراسات العليا بالجامعة فى يوم ٢٣ من شهر ذى القعدة نوفمبر ، واكتمل به بناء الجامعة وأصبحت الفرصة متاحة للكثيرين من خريجى الجامعة باكمال دراساتهم . هذا وتضم الجامعة المعاهد والدور التالية : ـ

المعهد الثانوى :

افتتح عام انشاء الجامعة ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) ليكون رافدا لها يمدها بالطلاب المؤهلين للدراسة الجامعية فى العلوم الاسلامية لا سيما الطلاب الوافدين من خارج المملكة . ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات يمنح الطالب بعدها الشهادة الثانوية اذا نجح فى الاختبارات .

المعهد المتوسط :

افتتح فى العام ١٣٨٧/٨٦ هـ (١٩٦٧/٦٦ م) ، ليكون مرحلة متوسطة تؤهل الطالب للالتحاق بالمعهد الثانوى . ويحصل الطالب من هذا المعهد على شهادة الكفاءة المتوسطة ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات .

شعبة اللغة العربية لغير العرب :

افتتحت هذه الشعبة فى العام ١٣٨٧/٨٦ هـ (١٩٦٧/٦٦ م) ، لتعليم اللغة العربية للطلاب الوافدين الذين لا يجيدونها ، حتى يستطيعوا الدراسة بها . وبها صفان دراسان يلحق الطالب بالصف الدراسى المناسب لمستواه فى اللغة العربية ، وبعد نجاحه فى الشعبة يلحق بالكلية او المعهد الثانوى او المتوسط حسب مؤهلاته العلمية .

دار الحديث بالمدينة المنورة :

انشئت فى العام ١٣٥١ هـ (١٩٣١ م) وضمت الى الجامعة فى العام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤م) وبها مرحلتان تمهيديتان مدتها خمس سنوات ومتوسطة مدتها ثلاث سنوات والحاصل على شهادة الكفاءة المتوسطة من الدار يلتحق بالمعهد الثانوى التابع للجامعة .

دار الحديث بمكة المكرمة :

انشئت فى العام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٢ م) وضمت الى الجامعة فى العام ١٣٩٢/٩١ هـ (١٩٧٢/٧١ م) ، وهى تتفق مع دار الحديث بالمدينة فى مراحلها ومناهجها وخططها الدراسية .

وبالاضافة الى الكليات والمعاهد يوجد الجهاز الادارى والمالى ، والفنى للجامعة ، ومكتبة عامة ، ومكتبات فرعية بالكليات والمعاهد ، ودارى الحديث وقسم البحث العلمى للقيام بالبحوث والدراسات ونشرها ومساكن للطلاب ومستوصف لعلاج الطلاب والاساتذة ، ومسجدا .

وتصدر الجامعة مجلة باسم (مجلة الجامعة الاسلامية) كل ثلاثة اشهر . كما وتوزع الجامعة مئات الالوف من الكتب الاسلامية التى تقوم بطبعها أو شرائها . وتوفد وفودا للدعوة الى الاسلام وتعزيز الاتصال بالمسلمين فى بعض البلاد الخارجية .

واسهاما من الجامعة فى نشر الوعى الاسلامى والثقافة العامة ، تعد الجامعة الكثير من الندوات والمحاضرات فى دار الحديث بالمدينة المنورة خلال الموسم الثقافى السنوى . وتقدم الخدمات الاجتماعية والمنح الدراسية للطلاب من المملكة وخارجها .

أما دور الجامعة فى خدمة المجتمع فهو يتمثل فى مجموعة الاهداف التى تسعى لتحقيقها وهى :

أ — تبليغ رسالة الاسلام الى العالم عن طريق الدعوة والتعليم الجامعى والدراسات العليا .

ب — غرس الروح الاسلامية وتنميتها وتعميق التدين العلمى ، فى حياة الفرد والمجتمع المبنى على اخلاص العبادة لله وحده وتجريد المتابعة لرسوله عليه السلام .

جـ ـ اعداد البحوث العلمية وترجمتها ونشرها وتشجيعها فى مجالات العلوم الاسمية والعربية خاصة ، وسائر العلوم وفروع المعرفة الانسانية التى يحتاج اليها المجتمع الاسمى عامة .

د ـ تثقيف من يلتحق بها من طلاب العلم من المسلمين فى شتى الانحاء وتكوين علماء متخصصين فى العلوم الاسلامية والعربية وفقهاء فى الدين متزودين من العلوم والمعارف بما يؤهلهم للدعوة الى الاسلام ، وحل ما يعرض للمسلمين من مشكلات فى شئون دينهم ودنياهم على هدى الكتاب والسنة ، وعمل السلف الصالح .

هـ ـ تجميع التراث الاسلامى والعناية بحفظه وتحقيقه ونشره .

و ـ اقامة الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات والمؤسسات العلمية فى العالم وتوثيقها لخدمة الاسلام وتحقيق اهدافه .

هذا وقد تضمنت خطة الجامعة الخمسية : انشاء كلية للحديث الشريف ، والدراسات الاسلامية ، وافتتاح كلية للغة العربية والآداب ، وقسم الدراسات العليا ومركز لشئون الدعوة .

المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي

د . فريد صقري

يركز هذا البحث على ظاهرة تصلب المعتقدات عند الأفراد ، كما ويقدم مفهوم المعتقدات المثبتة شارحا كيفية تكوينها . وللمعتقدات هذه اهمية خاصة فى ضمان استمرارية واستقرار المجتمع السياسي . ويتكون هذا النوع من المعتقدات عبر تفاعل الفرد ، منذ طفولته ، مع البيئة البشرية والطبيعية التى يجرى الاحتكاك بها .

وفى كل مجتمع ، تقوم مؤسسات عديدة بعملية تعزيز عدد من المعتقدات حتى تجعل منها عقائد مشتركة بين العدد الاكبر من افراد المجتمع. ويتم هذا بواسطة جهود تعليمية تعتمد مثل غيرها على وسيلتى الثواب والعقاب ، حيث يمنح الثواب المادى او المعنوى لمن يتقبل مثل هذه المعتقدات ويمارسها ، بينما يكون القصاص المادى والمعنوى من نصيب كل من يخالفها . وكلما تكررت هذه العملية على مدى الزمن ، تصلبت هذه المعتقدات اكثر الى درجة ان التصدى لها يصبح امرا لا يمكن حتى التفكير فيه . وعندما تكتمل عملية التثبيت هذه ، يتعلق الانسان بتلك المعتقدات على الرغم من كل ما يمكن أن يواجهه من اثباتات معاكسة . ذلك لانها تصبح عقائد جذرية لا يمكن انتزاعها لانها تكون عندئذ قد غدت جزءا لا يتجزأ من شخصية الفرد . بل أن الكثيرين يمزجون بينها وبين الغريزة أو ما قد يسمونه « طبيعة الانسان » . ان تعزز هذه المعتقدات لا تعنى صحتها أو عدم صحتها وانما المهم هو التعلق الزائد بها وسيطرتها على السلوك والافكار الاخرى وغنى عن الذكر أن الذين يسيطرون على وسائل الثواب والعقاب على المستوى العام (أى أصحاب السلطة السياسية) هم الذين لهم الكلمة الاخيرة فى تكوين هذه المعتقدات وتقويتها .

يتساءل القسم الثانى من هذا المقال عن مدى امكانية اعتماد النخبة السياسية على هذه المعتقدات للابقاء على النظام السياسى القائم .وهنا يبدو لنا خلافا لما قاله البعض ، أن التقدم التكنولوجى يمنع احتمال تعزز عقائد كثيرة ويخفف من درجة تقلب تلك التى تتعزز . وهكذا تصبح السيطرة النفسية الجماعية على الفرد اقل بكثير مما هى عليه فى المجتمعات البدائية حيث يطغى هذا النوع من العقيدة على مجمل سلوك الانسان ونشاطه الفكرى .

ان المعتقدات المثبتة ، على الرغم من ديمومتها فى الافراد ، ليست امرا ثابتا ودائما فى المجتمع ككل . فهى لا بد أن تتغير بالنهاية بعدما يتغير الوضع المادى الذى استدعى تكوينها وبعدما تتغير البنية الاجتماعية المبنية على الوضع الجديد . وعليه فان هنالك حدودا لأعتماد قادة السلطة السياسية على المعتقدات المعززة القديمة وقد تبقى المعتقدات القديمة مدة طويلة لكنها محدودة ، ويصبح ازدياد تصدعها أمرا ملحوظا بين جيل وجيل . وفى النهاية ، تصبح افكارا

مجردة دون اى تأثير على سلوك الافراد . ويعيش المجتمع فى ظروف التغيير هذه ، فترة اضطراب ونزاع ، خاصة بين الآباء والابناء ، بين الذين تصلبت معتقداتهم تصلبا تاما ، وبين أولئك الذين تدخلت العوامل المادية الجديدة فى عملية التقليل من تصلب معتقداتهم . وهنا تصبح هذه الاخيرة التى كان لها وظيفة مهمة ونافعة فى الماضى ، عثرة فى سبيل التكيف للتغيير الجديد المرغوب فيه وفى مثل هذا الوضع ، لا يعود بامكان اصحاب السلطة الاستعاضة بالافكار القديمة المجـــردة عن الحاجات الانسانية الاخرى التى يفرضهـــــا التطور الاجتماعى الجديد .

التبعية الاقتصادية وحجم البلدان

د . انطونيوس كرم

يهدف هذا البحث الى اختبار الفرضية التيتقول بوجود علاقة عكسية بين التبعية الاقتصادية لبلد ما وحجمه . ولهذا يقوم البحث أساسا بعرض ومناقشة اربعة مؤشرات للتبعية الاقتصادية ، ثم يحدد مفهوم حجم بلد ما . وبعد ذلــــك يتناول بالتحليل النتائج الاحصائية من وجهة النظــــر الاقتصادية لمؤشرات التبعية وحجم البلد والعلاقة بينهم .

وبصفة عامة اتضحت من هذه المعالجـــة العلاقة العكسية بين حجم بلـــد ما وتبعيته . فبالنسبة للدول المتخلفة اقتصاديا وجـــدنا ان العلاقة ضعيفة بوجه عام . اما بالنسبة للدول المتقدمة اقتصاديا وجدنا ان العلاقة قوية .

كما اظهرت المعالجة أن معظم المؤشرات التقليدية للتبعية قد انخفضت منذ أن حصلت الدول المتخلفة اقتصاديا على استقلالها السياسى . لكن تبعيتها أخذت طابعا جديدا وخطرا اذ اتخـــذ صورة اعتماد متزايد على أستيراد التكنولوجيا. واخيرا انتهى البحث الى النتيجة القائلة بان الدول المتخلفة اقتصاديا والكبيرة الحجم يمكن لها تطويع التكنولوجيا الحديثة بما يتفق وخصائص مواردها الاقتصادية اذا ما اتبعت استراتيجية انمائية ناجحة. اما الدول المتخلفة اقتصاديا والصغيرة الحجم فليس امامها بصفة عامة سوى اختيارين : الاول هو تكامل اقتصادى اقليمى حتى تستطيع أن تتغلب على معوقات الحجم الصغير والثانى هو أن تبقى فى حالة تبعية مستمرة كوحدة متخلفـــة .

ملكية واستغلال الارض في المناطق الجافة

د . غازى توفيق فـــرح

تهدف هذه الدراسة الى بحث طبيعة الاراضى واستغلالها تحت ظروف الجفاف والى بحث المشاكل الناجمة عن ذلك من اجل وضع مقاييس يمكن الاستناد اليها فى المحاولات التى تبذلهـــا الدول النامية ذات الطقس الجاف فى تطورهـــا الاقتصادى الشامل . وتتضمن الدراسة كذلك عرضا مفصلا لانماط تملك الأراضى واستغلالها والطرق الزراعية المتبعة فى كل من غربى الولايات المتحدة ، استراليا ، والاردن . وبالاضافـــة الى ذلك ، تم تحليل أوجه التشابه والاختلاف فى هذه المناطق واخرى ومن ثم تحديد السياسة العملية التى يمكن اتباعها .

والنتائج التى توصل اليها البحث هى :

١ ـــ أن استغلال الاراضى تحت ظـــروف الجفاف يجب ان يكون بالضرورة استغلالا واسعا اى انه يجب استغلال الاراضى اما فى الرعى او زراعتها بنباتات تستطيع مقاومة الجفاف وذلك من اجل التقليل الى ادنى حد ممكن من اثر التغيرات الجوية .

٢ ـــ ان الزراعة الواسعة تتطلب أن تكون المزارع كبيرة المساحة نسبيا اذا أريد لتلك المزارع ان تنجح بشكل اقتصادى .

٣ ـــ ان ندرة الاعشاب والمياه تتسبب فى وجود منافسة شديدة وصراع وسوء استغـــلال للمصادر مما يحتم ان تكون ملكيتها عامة أو تحت السيطرة الجماعية .

٤ ـــ أن التدخل الحكومى يعتبر ضروريا من اجل التقليل الى ادنى حد من الأخطار المحتملـــة فى اعمال المزارعين .

طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم

الدكتــور احمد عيسى

تهدف هذه الدراسة الى تقديم طريقة لقياس « عنصر الخطورة » (Risk Factor) فى الاسهم . ففى الأسواق المالية ، لا سيمـــا المتطور منها ، يواجه المستثمر مجموعة كبيرة من الاسهم المتداولة والصادرة عن شركات تختلف فىطبيعة صناعتها ، وفى قوتها الايراديــة ، وفى خطورتها . ولذا ، على المستثمر اختيار عينــة محدودة (١٥ ــ ٢٠ شركة مثلا) من مجموعــة الاسهم المتداولة والتى قد يصل تعدادهــا الــى الالوف أو حتى عشرات الالوف كما هو الحال فى الولايات المتحدة . ولاختيار عينته الصغيرة ، على المستثمر أن يحصل على تقديرين أساسيين لكــل سهم يرشحه لمحفظة أسهمه Stock Portfolio :

١ ــ تقدير لمعدل العائد على السهم .

٢ ــ تقدير لمستوى الخطورة التى يتعرض لها السهم .

اذن الجهد فى هذه الدراسة يستهدف تزويد القارىء بطريقة كمية لقياس (أ) الخطورة الكلية (Total Risk) (ب) الخطـــورة السوقية (Market Risk) للسهم . وتقاس « الخطورة الكلية » عن طريق قياس الانحــراف الكلى للعائد على السهم بينما نستخدم ما نطلق عليه « بيتا » (Beta) ، كمؤشر لقيــاس « الخطورة السوقية » . ولقياس « بيتا » (B) سهم معين نقارن تقلبات العائد (Variability in Returns) من هذا السهم بتقلبات العائد من الاسهم المتداولة بوجه عام . فالخطورة السوقية هى أهم عناصر الخطورة ، ان لم تكن العنصر الوحيد الذى ينبغى على مدير المحفظــة (Portfolio Manager) التصدى لها لان عناصر الخطورة الاخرى ولا سيما عنصر « الخطورة المالية تميل الى الغاء بعضها بعضا اذا كانت المحفظة تتصف بالتنويع الجيد .

وبالاضافة الى قياس الخطورة السوقية ، يتعرض البحث الى العوامل المختلفة التى يمكن أن تؤثر على دقة تقديرنا « لبيتا » (B) ومن ثم لمسألة ثبات « بيتا » ، فقد وجد الباحثون أن « بيتا » لا تتصف بدرجة عالية من الثبات . غير أن هذا الاخير لا يقلل من أهمية « بيتـــا » ، لان المستثمرين يملكون عادة محافظ مكونة من عــدة أسهم لا سهما واحدا . ولقد وجدنا أن « بيتا » المحفظة ذات التنويع الجيد أكثر ثباتا من « بيتا » الاسهم الفردية .

ولبساطة فكرة « بيتا » (B) وسهولة حسابها ، عمد عدد من دور الاستثمار فى الولايات المتحدة الى انتاج وتسويق « بيتا » وتعليـــم المستثمرين على كيفية استخدامها كمتغير مــن المتغيرات التى يجب أخذها بعين الاعتبار عنــد تحليل الأسهم .

الجوانب الاجتماعية للمحاسبة : وجهة نظر سلوكية

د . وجـدى شركس

يهدف هذا البحث الى استقراء الجـوانب والمفاهيم الاجتماعية للمحاسبة من وجهـة نظر سلوكية وذلك ببحث العلاقة بين تطوير المحاسبة وتطور الحاجات الانسانية والاهداف الاجتماعية كما يتناول البحث بالتحليل المفاهيم الاجتماعيـة للمجتمع الانسانى ومدى تأثر خصائص البيانات المحاسبية بهذه المفاهيم . خاصة بعد ان ازدادت فى الآونة الأخيرة ، الحاجة الى وظيفة المحاسبة وبالذات فيما يتعلق بمد المخططين والمديـرين بالبيانات الكمية والوصفية اللازمة لقياس كفاية الوحدات الانتاجية ووحدات الخدمات سواء على مستوى القطاع الخاص أو العام . وهكذا نرى أن وظيفة المحاسبة قد تطورت وأصبحت أداة لخدمة المجتمع .

ونتيجة لتطبيق هذا المدخل السلوكى ، امكن مناقشة الاعتبارات والمسئوليات الاجتماعيـة لوظيفة المحاسبة وخاصة فيما يتعلق بنوعيـة البيانات التى تقدمها الى المجتمع الانسانى ودور هذه البيانات فى قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأخيرا تعرض البحث الى مسئوليـة المحاسبين فى الكويت وما يمكنهم القيام به لكى يرقوا الى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم اذا ما أرادوا لمهنتهم التقدير والاحترام الواجبين .

قواعـــد واسس النشـــر
مجـلة العــلوم الاجتماعيـــــة

تطمح ((مجلة العلوم الاجتماعيــة)) الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعــة الكويت ، لان تكون منبرا بارزا من منابر الاكاديميين العرب ، وترغب فى ان تتخصص فى الابحاث (باللغتين العربيــة والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية فى كافة حقول العلوم الاجتماعيــة (ابتكارا وعرضــا ونقــدا) . وهى مهتمة ، فى الوقت ذاته ، فى مقالات النظرية متوســطة ــ المدى التى تبحث شؤون المناطق الاقليمية ــ على أساس معاملة المناطق هذه ــ كوحدات مستقلة وبخاصة فى الدول النامية فى آســيا ، وافريقيــا ، وأميركا اللاتينية . واخيرا ، فان المجــلة مستعدة لنشر الدراسات الخاصة ببلد معين طالما أن هــذه الدراسات تتحرك ضمن اطار الانسجام أو النقد أو التعديل لواحدة ، او اكثر ، من النظريات الفاعلة فى الحقـــول المختلفة للعلوم الاجتماعيــة .

١ ــ الابحــاث والدراســـات :

ترحب المجلة بنشر الابحــاث الجيــدة المبتكرة ذات الصلة باى من حقول العلوم الاجتماعيــة التى تهدف الى احــداث اضافات جـديدة فى هــذه الفــروع المختلفـــة .

وتقبل الابحــاث باللغتين العربية والانجليزية على ان يكون حجم البحث بحــدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم المعــادى أو (...٤) كلمة ، وذلك عدا الحواشى اللازمة . أما الابحاث التى تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافيــة للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد ان تتم مناقشتها ، وبالتالى بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحــــوث العلميــة التى تقــوم المجلة بنشرهــا .

ا ــ ملاحظـــات وقواعد محــدد ة :

وكى يمكن للمجلة ان تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعى واضع البحث الملاحظــات التاليــة : ــ (١) اعتماد الاصول العلمية فــى اعــداد وكتابة البحث . (٢) الا يكون قد ســبق نشره . (٣) ان تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرهــا . (٤) تضمين غطاء عنوان البحث باقل عــدد ممكن من الكلميــات اضافة الى اسم المؤلف واسم المعهــد العلمى الذى ينتمى اليه . ويرجى أن يكتب فــى صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، خاصة درجة تحصيله العلمى وتخصصه الدقيق ، وانتاجــه المنشور ، وعنوانه الكامل . (٥) ترسل الابحاث معنونة الى سكرتير المحرير ، مجلة العلوم الاجتماعيــة ، كلية التجــارة ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص.ب : ٥٤٨٦ .

وبعــد أن تصل الابحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها ، فى العادة ، على واحد او اكثر من المختصين الذين ترى هيئة التحرير ان بامكانهم اعطاء رأى محدد فى صلاحيتها للنشر فى المجلة . وفى خطوة لاحقــة ، تقوم سكرتارية التحــرير بتبليغ اصحاب الابحــاث المقدمــة بالرأى النهائى لهيئــة التحرير بخصـــوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية : (ا) يبلغ اصحاب الابحاث التى تقبــل عن موعد النشر ، كمــا ترسل اليهم نسخة من العــدد الذى يحوى ابحاثهم مجــانا . (ب) اما الابحاث التى ترى هيئة التحــرير أو مستشار التحــرير وجوب اجراء بعض التعديلات او الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى اصحابها مع ملاحظات هيئة التحرير كى يعمل على اعدادها نهائيا للنشر . (جـ) وفى حالة استحالة نشر بعض الابحاث فى المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التى تعالجهــا المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحى الفنية ، او غير ذلك من الاسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

ب ــ ملاحظات وقواعد عامة :

(١) الابحاث التى تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها . (٢) تبلغ سكرتارية التحرير مقــدمى الابحــاث عن

استلامها لابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها فيما يختص بامكانية النشر خلال مدة لا تتجاوز الثمانية اسابيع . (٣) يتوجب على صاحب البحث ، فى حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفى حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول اية ابحاث اخرى فى المستقبل من صاحب البحث . (٤) تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة . (٥) تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التى تقبل للنشر مكافأة مالية مقدارها (٦٠) ستين دينارا كويتيا . علاوة على هدية مجانية تتكون من (١٠) مستخرجات عن المقالة ونسخة مجانية من العدد ذاته .

٢ ــ مراجعات الكتب :

وبالاضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التى تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى فى هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية : (١) ان تكون الكتب المنوى مراجعتها حديثة النشر . (٢) أن لا تنشر المراجعة فى اية مجلة اخرى (٣) أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ؛ صفحات من الحجم العادى والا يتجاوز (١٠٠٠) كلمة وفى هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمنى ، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج . (٤) ان يرسل منها ثلاث نسخ . (٥) أن تحوى الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق واسم المؤلف ودار النشر وتاريخه مع ذكر عدد صفحات الكتاب وثمنه ان أمكن . وفى حال نشر الكتب فى الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها . (٦) ولما كانت سياسة المجلة تقضى بان تراجع الكتب التى تقرها هيئة التحرير ، فلن تقبل المراجعات التى لا يحصل اصحابها على موافقة مسبقة حولها من هيئة التحرير . وعلى اية حال ، ستقوم سكرتارية المجلة باقتراح قائمة كتب ودراسات ترغب فى عرضها ونقدها . (٧) تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التى تقرها المجلة مكافأة مالية مقدارها (٢٠) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين عن العدد الذى نشرت فيه المراجعة .

٣ ــ الندوات العلمية :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بان ثمة مواضيع ، هى فى صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، وادراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم فى الماضى عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة فى العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على تنظيم ودعوة سكرتارية التحرير . وفى هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير باية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة تشجيعية لكل مساهم فى الندوة قدرها (٣٠) دينارا كويتيا ، عدا مصاريف السفر والاقامة اذا ما استضافت احدا ، أودعتها احدى المؤسسات .

٤ ــ **تقارير خاصة :** ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية فى الوطن العربى وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية قدرها (٢٠) دينارا كويتيا لكل تقرير علمى خاص يغطى بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث واستخلاصات المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون ان يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة . وأخيرا ، تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلميةمن استحداث تغييرات فى نظم التدريس او شؤون البحث العلمى او فروع التخصص المختلفة .



مازدا ... إختيار موفق



بنك الكويت الوطني يساعدك وأسرتك

ان رب الاسرة اصبح بحاجة الى حساب فى البنك هذه الايام اكثرمن ذى قبل .
والحساب الجاري فى البنك يسهل كل التعقيدات المالية لهذا العصر .

بفتحك حسابا فى بنك الكويت الوطني يسهل عليك التوفير ، وشراء الحاجات ، وضبط المصاريف .
وستنتفع انت واسرتك .



بنك لرب الاسرة ورجل الاعمال

المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

رئيس التحرير : صفوان قدسي

المراسلات : باسم رئاسة التحرير ، جادة الروضة ، دمشق ،
الجمهورية العربية السورية

الاشتراك السنوي ، خارج الجمهورية العربية السورية ، ١٢ ليرة سورية أو ما يعادلها ، يضاف اليها رسوم البريد (عادي او جوي حسب رغبة المشترك) .

ترسل قيمة الاشتراك حوالة بريدية او شيكا او تدفع نقدا الى محاسب مجلة المعرفة ، جادة الروضة ، دمشق .

يتلقى المشترك كل سنة كتابا هدية من منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي .

ثمن العدد : ١٠٠ قرش سوري ، ١٠٠ قرش لبناني ، ١٢٥ فلسا اردنيا ، ١٢٥ فلسا عراقيا ، ٢٠٠ فلس كويتي ، ٢،٥ روبية ، ٣،٥ شيلن ، ١٥ قرشا مصريا ، ١٥ قرشا سودانيا ، ١٥ قرشا ليبيا ، ريالان سعوديان ، ٣،٥ دينار جزائري ، درهمان مغربيان ، درهمان تونسيان .

شؤون فلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتّاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والنشـــــاطات الفلسطينية المختلفة .

ثمن العدد : ٣½ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ، ٤½ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ، ٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في اميركا واستراليا وآسـيا . الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت، بيروت — لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ، برقيا : مرأبحاث ، بيروت .



فصلية علمية تعنى بشئون الخليج والجزيرة العربية
السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - العلمية

رئيس التحرير : الدكتور محمد الرميحي

صدر العدد الاول في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥

يحتوي العدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

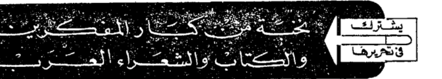
- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
- أبواب ثابتة : تقارير — وثائق — يوميات — بيبليوجرافيا .
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي او ما يعادلها في الخارج .

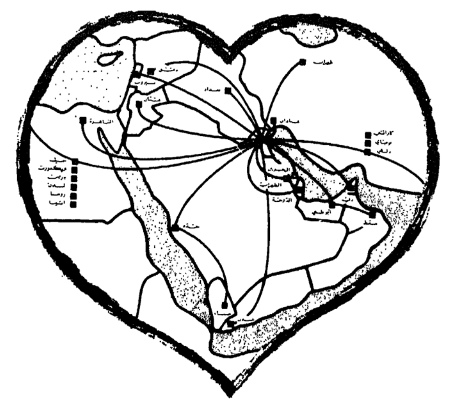
الاشتراكات : للافراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ٣ دنانير كويتية في الوطن العربي « بالبريد الجوي » ، ١٥ دولارا امريكيا او ٥ جنيهات استرلينية في سائر أنحاء العالم « بالبريد الجوي » .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ٨ دنانير كويتية ، في الخارج ٣٠ دولارا امريكيا او ١٠ جنيهات استرلينية .

العنوان : جامعة الكويت — مبنى ٢ — الدور الثاني — الخالدية — ص.ب ١٧٠٧٣
هاتف : ٨١٦٦١٣ — جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .



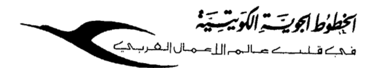
يشترك في تحريرها
نخبة من كبار المفكرين
والكتاب والشعراء العرب



الخطوط الجوية الكويتية في قلب عالم الاعمال العربي

يقع الكويت ، وهو مقر الخطوط الجوية الكويتية ، في وسط منطقة الشرق الاوسط . وهذا مما يساعدنا على تقديم افضل شبكة من الخطوط الجوية في تلك المنطقة ، علاوة على ما تؤمنه طائراتنا من رحلات ممتازة شرقا وغربا . وستجدون ان الخدمة على متن طائراتنا من طراز " بوينغ ٧٠٧/٣٢٠ سي " هي على مستوى ما تتوقعونه من شركة طيران دولية ، بل وتتجاوزه ايضا . وفضلا عن ذلك فان حسن الضيافة نحو المسافرين هي من تقاليدنا الاصيلة .

عروض سينمائية وست أقنية مختلفة من الموسيقى المنوعة



1 — The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970).

2 — The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3 — Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information : exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.

4 — The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5 — The renumeration for a book review is 20 K.D. ($ 60 U.S.).

III. SPECIAL REPORTS :

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to :

Managing Editor
Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486,
Kuwait University,
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

I. ARTICLES :

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guidelines should be of help in submitting articles for publication·

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information : exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
3) A separate sheet should be attached listing the following information · academic achievements, previous publications, exact current address.
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
5) Publication procedures are as follows:
   a — An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
   b — If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
   c — Renumeration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx. 180 $ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
   d — Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publication rest with the journal.

II. REVIEWS :

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. he following should be of assistance :

change their mind about their continued struggle. It is worth noting also that the most generous offers of aid to North Vietnam failed as well.

8. Considering anti-communism and belief in God as Hardened Beliefs in America, some emperical studies have established that these beliefs are more predominant in smaller communities. For example a survey conducted by N.O.R.C. showed that 40% of those in metropolitan areas, 32% of those in other cities, 23% of those in small towns, and 19% of those on farms were "more tolerant" towards communists and atheists. See Samuel Stouffer: **Communism, Conformity, and Civil Liberties**, Doubleday & Co. N.Y., 1955, p. 127.
9. Harold Lasswell writes: "The individualism of bourgeois society like the communism of the socialized state must be inculcated from the nursery to the grave." Harold Lasswell: **Politics**, Meridian Books, World Publishing Co., Cleveland, 1958, p. 32.
10. Lasswell hit this point when he wrote: "A well-established ideology perpetuates itself with little planned propaganda from those it benefits most." Ibid, p. 31.
11. Francis MacDonald Conford, ed.: **The Republic of Plato**, Oxford University Press, New ork, 1966, p. 106, 107.
12. Ibid, pp. 114-114.
13. Aristotle: **The Politics**, trans. & ed., by T. A. Sinclair, Penguin Books, Balitimore, 1962, p. 216.
14. Niccolo Machiavelli: **The Prince and The Discourses**, Modérn Library ed., Random House, New York, 1950, p. 150, also pp. 149-164.
15. Irving M. Zeitlin: **Ideology and the Development of Sociological Theory**, Prentice-Hall, Englewood, N.J., 1968, p. 65.
16. Ibid, p. 67.
17. Emile Durkheim: **The Division of Labor in Society**, The Free Press, New York, p. 200, 88.
18. Gaetano Moscoa, **The Ruling Class**, McGraw-Hill, New York, 1939, esp. pp. 70-119.
19. Adolf Hitler: **Mein Kampf**, Houghton Mifflin, Boston, 1943, pp. 176-186.
20. Seymour Martin Lipset: **The First New Nation**, Anchor Books, Doubleday, Garden City, New York, 1967, pp. 115-158, 1st quote on p. 117, 118; 2nd quote on p. 115.
21. For an account on how the deceptive methods of public relations were used successfully in the election of the "New Nixon" in 1968, see Joe McGinnis: **The Selling of the President**, Trident Press, New York, 1970.
22. For example, one Gallup poll in the summer of 1975 showed a considerable lack of confidence in the basic foundation of the American economy, the free enterprise system, 42% of those interviewed (a representative sample of the whole U.S.) said they had "some-very little-none" confidence in this system. Though 54% had a "great deal" of confidence, for something as basic as this, this is a rather low percentage. From "Economic System Not Loved" by Dr. George Gallup, as published by **The News and Observer**, Raleigh, North Carolina, July 10, 1975.
23. Joseph Wood Krutch: **The Measure of Man**, Grosset & Dunlap, 1954, p. 75.
24. Jacques Ellul: **Propoganda, The Formation of Man's Attitudes**, (translated from the French), Vintage Books, Random House, New York, 1973, p. XVI, XVII.

FOOTNOTES

1. We owe such awareness about the direct relationship between the material world and the mind to Karl Marx more than to anybody else. In this essay, however, I shall avoid the question as to whether matter determines mind or vice-versa since it is an irrelevant point to this discussion.

2. On the theories of socialization and personality, the following works are suggested: Orville G. Brian, Jr. and Stanton Wheeler: **Socialization after Childhood**, Wiley, New York, 1966; Ross Stagner: **Psychology of Personality**, 3rd ed., McGraw Hill, New York, 1961;

   Ross Stagner: **Psychology of Personality**, 3rd ed., McGraw Hill, New York, 1961.
   Norman Bradburn: "The Cultural Context of Personality Theory' in Joseph Wepman and Ralph W. Hein, eds: **Concepts of Personality**, MacMillan, New York, 1959.
   On political Socialization, the following are suggested:

   Herbert Hyman: **Political Socialization, A Study in the Psychology of Political Behavior**, MacMillan, New York, 1959; Richard E. Dawson and Kenneth Prewitt: **Political Socialization**, Little Brown, Boston, 1969. A recommendation reference on learning theory would be the well-known work of Neil E. Miller and John Dollard: **Social Learning and Imitation** Yale University Press, New Haven, Conn., 1941.

3. Perhaps one major weakness in the theories of such a behaviorist as B. F. Skinner is that he seems to imply that man, the scientist can be the sole agent of "social engineering", and his "engineering" can be practiced without competition from non-human sources
   See B. F. Skinner: **Walden II**, MacMillan, New York, 1942.
   See also, B. F. Skinner: "Freedom and the Control of Man", **The American Scholar**, Winter 1955-56, pp. 47-65.

4. That is unless the hardening of belief is organic, which is doubtful. Needless to say we are not concerned here with such ailments as senility and others that are associated with brain cell damage.

5. Marx and Engels put it this way: ". . . the class which is the ruling material force of society, is, at the same time, its ruling intellectual force. The class which has the means of material production at its disposal, has control, at the same time of the means of mental production . . ." Marx and Engels' "The German Ideology" in Howard Selsam and Harry Martel: **Reader in Marxist Philosophy**, International Publishers, New York, 1963, p. 199.

6. I owe some of the above observations to Milton Rokeach: **The Open and Closed Mind**, Basic Books Inc., 1960, pp. 36-62. Rokeach offers some of these as symptoms of what he calls a "closed mind." The main reason Rokeach's concept was not adopted is because he implies that such a person is a stereotype. While it is true that the more hardened the beliefs the more likely is the mind shut off from beliefs threatening it, this does not constitute a special personality type, for the same person may be quite rational and "open-minded" in most other areas of thought. Hardened Beliefs are environmentally produced, and are not the monopoly of any special type of personality.

7. Perhaps the most severe punishment ever inflicted has been that of the United States against the Vietnamese people. All that awesome power could not make those people

by the newspaper, the radio, the television, the school, the Ministry of Information, the labor union, and the other numerous organizations and institutions characteristic of any developed society, but also by the amount of food he can obtain, the kind of house he lives in, the kinds of machines he works with, the climate, the geographic setting, the size of the town, the kind of transportation, the state of the economy, the kind of economy, etc. One can mention scores of other material and human factors.

Once this reality is clear, it becomes obvious that with more complexity of life (i.e., social development), the formation of HB's becomes less likely. Technological development has the potential of liberating man and not enslaving him.

Any society that takes the road to development is unwillingly undermining its old HB's. It can only maintain those beliefs that can be reinforced by the new material changes that it has adopted. Development requires a secular approach and a scientific education. HB's are less likely to be formed with a more empirical outlook. The multiplicity of socializing agencies makes it more difficult to homogenize all conditioning even in a society that is determined to be totalitarian. The new means of communication, contrary to the alarmists, work against the hardening of beliefs, for they open the society to numerous outside influences. And so do the new means of transportation.

Even the dependence on old reliable HB's becomes short-sighted. Of course, many of these will remain strong for two or three generations, but gradually, unless they are modified to coincide with the new material realities, they will soften, and become ineffective as a controlling force.

Some HB's may remain strong as abstract beliefs, but with no effect whatsoever on peoples' behavior. The beliefs in legends and fairy tales may remain for a while as cherished memories, but the ruling classes can no longer use them for the sustenance of their power.

In our time we find that even the reliable belief in nationalism is weakening in Europe. The state has become too small for the modern type of production and exchange. Nationalism will eventually disappear as a powerful force as did tribalism in the past. One can name numerous such beliefs facing the same fate.

All the billions spent on abstract propoganda will be wasted if such propaganda does not correspond to the new material conditions. All those who still dream of solving all deprivations, divisions, conflicts, and injustices of societies through giving bigger and bigger doses of "spiritualism" and fantasies will only discover that the rug is being gradually pulled out from under their feet.

Those who never tire of singing the glory of man's "spirit," "dignity," "will," and "freedom" are simply reciting the pre-Copernican platitudes of man being the center of the universe. Ironically this "freedom" is a dogma, a residue from a time when man was least free. In the first place, if man is such a responsible free agent, then why worry about him being manipulated? Why be so concerned about what values, religion, traditions, political ideology, etc., the younger generation ought to be raised with? Obviously these people cannot deny that their "free" man has been molded in a certain way by the socio-political order in which he exists. What they are really saying then is not that their man should be free, but that he should be shackled by the same chains with which they are shackled, that he should be imprisoned by the same jailers that jailed them.

Ironically, authors of this school tend to exaggerate the power of manipulation possible in the hands of those "scientists" or "intellectuals" that they fear. Joseph Wood Krutch, for example, writes: "Even those of us whose convictions permit us to doubt that man's thoughts will ever be completely controlled with absolute 'precision' must realize, nevertheless, that the scientific ability to control them to some considerable degree has been growing and that in all possibility it will grow still further."[23] All faith in human will and freedom is thus replaced by an unrealistic faith in the power of the manipulators.

Another author, Jaques Ellul, wrote a book entitled **Propaganda** in which he paints a horror picture about the domination of man by propaganda in the technological society, a picture reminiscent of **Brave New World** and **1984** combined. Ellul thinks that "the force of propoganda is a direct attack against man . . . , a menace which threatens the total personality." Like Krutch, Ellul expresses his belief in the "pre-eminance of man and his "invincibility," and yet he writes a whole book to warn us about the dangers threatening "invincible man."[24]

It must be pointed out that, while not many years ago, social thinkers were suggesting the intentional indoctrination of people in order to make them "accept" their lot in life, we now find them concerned about "loss of freedom." Actually, the two approaches now exist side by side. One conclusion can be made from all of this: the danger is not propaganda per se. The danger is "their" propaganda. There is nothing wrong with "our" propaganda.

Most fear of propaganda stems from idealist thinking. It is naive belief in the power of abstract ideas. The thesis of this essay has been that unless a belief is hardened, it cannot become a major factor in peoples' behaviour. But in order for any belief to harden, it is not only the verbal and written messages that are at work, but every stimulus to which the individual is exposed. The individual is not socialized only

lity harden when there is so much inequality in the society itself? Obviously, in idealist thought there is a separation between what people say and what people do even though "values" are supposed to direct all human events somehow, like invisible fingers from above, without touching them. The analyst can do this, apparently, by the selection of such "stretch values" which can be made to fit societies of various sizes and forms.

Idealist thought has affected many aspects of Western society including its commercial and political practices. This is represented by what is referred to as public relations and the "image" concept. Public relations aims at producing a positive "image" about a product, a company, or a politician running for high office, etc. The "image" according to this salesmanship school, does not have to correspond to reality.[21] Though public relations men are sophisticated enough to avoid the straight lie in promoting the "image," they rely mostly on selected fractions of positive "facts," playing on all the prejudices and conditioned reflexes of their audience. This kind of slick approach may succeed in selling a product or a politician to a number of people, but it may be undermining the very institutions that the political order would like to promote. This happens every time the product does not satisfy the produced image."[22]

Hardened Beliefs and the Control of Man :

Many authors in the West, especially those engaged in the war against "totalitarianism," express a great deal of concern about the use of modern technology of communication together with the behavioral sciences, for a "total" control of human behavior, causing the individuality to dissolve into the collectivity, and thus bringing about the end of "the free human spirit."

The question is: when was man ever so free? Even before man began to live in a society — if there was ever such a time — his mind had to be manipulated by the natural elements around him. He lived in a state of constant and imaginary fear, and certainly his helpless mind could not grasp all the frightening mysteries around him.

When societies developed, the domination of the group was added to the domination of nature. The socialization of new generations did not need any modern technology for its powerful effectiveness. As was hinted earlier, the more primitive the society, the more likely it is for a few collective HB's to dominate the totality of life. But it is also a fact that without any HB's to control man's behaviour to a certain degree, survival of any society would be impossible. The question is not whether man is free or not, but how large a margin of freedom he is left with, after his harmful behavior has been put under control.

heads any fantastic belief he wanted. In all probability, the scientific outlook surrounding Germany would have sooner or later subverted Hitler's myths (which would have been helped by Germany's eventual falling behind technologically and economically).

It is unfortunate that some of this idealism found its way into some underdeveloped countries that need to develop their productive capacity rather than inculcate their people with new fantasies.

It is beyond the scope of this essay to discuss this complicated problem here. Suffice it to say that nationalism may be psychologically useful for underdeveloped countries to help them regain their self-esteem and confidence, especially after having been under the domination of stronger powers. But unless this belief is coupled with hard work, the development of natural and human resources, etc., nationalism will remain another abstract HB which can generate a lot of talk, poetry, and song, and nothing more. The ruling elite would like to be like a coach who, instead of training his team to play the game, spends his time giving them a "pep talk".

It was natural that idealist thinking, which could be used against Marxist materialism, had to find its way into liberal thought. The most important school that influenced American thought was that of Max Weber whose school was adopted by Talcott Parsons and later popularized by Seymour Martin Lipset and several others.

Lipset wrote an analytical history of the United States based on its apparently permanent "values." These "values," it turns out, are broad, ambiguous, hortatory, and unrealistic. We learn that two values have been constant in all American history, namely, "individual achievement," and "equality." But this does not mean that the country has been static, says Lipset. Great changes have taken place since the Revolution, but all the changes have been made with continuous adjustments to the constant unchanging "value system." Contrary to what Marx said, Lipset informs us that "Basic alterations of social character or values are rarely produced by change in the means of production, distribution and exchange alone." (This "alone" added there is interesting! Who ever said that these variables "alone" change values even "rarely?!") But then where did these immortal values come from? In this case, they did not come from a Hegelian universe, but from some glorious moments in American history, "an interplay between the Puritan tradition and the Revolutionary ethos."[20]

It is not explained why, out of all American history, it so happens that this kindergarten part determined the basic "values" for America forever after. One may wonder why, if the Revolution left such a deep mark on America, did America ever turn out to be so counter-revolutionary in our time? Does it have anything to do with the changing economic situation? We may also wonder how a society that was so equalitarian accepted slavery in its Constitution. How can the "value" of equa-

everyone content with his lot is not achieved by giving him more or less, but by convincing him that he has no right to more. For this purpose, Durkheim thought that an authority must be established to tell the people what is right for them, an authority whose superiority people must acknowledge. To achieve this, Durkheim stressed the role of education, which teaches the child to accept social authority and duty." 17

According to Gaetano Mosco (1858-1941) the ruling class cements its rule through "the political formula', which is a "universal moral principle." For the ruling class to be able to rule, he says, it needs a body of religious and philosophical beliefs to be held as sacred by the majority of the people.[18]

What is common among all these thinkers we mentioned is their strong faith in the power of beliefs as a means of controlling the masses, and in the ease with which these beliefs can be instituted and maintained, contradictory though they may be with actual living conditions. In general, they had a low estimate of human ability to judge and compare. Of course, most of these thinkers were suggesting the use of older more reliable HB's rather than establishing new ones. But here again, there seems to be a deep faith in the permanency of these beliefs regardless of the drastic changes taking place in the world such as the development of technology, industrialization, and means of transportation and communication.

It is taken for granted that the ruling elites can somehow monopolize the socialization process of millions of people and prevent the interference of any factors from outside the society. It is also apparently assumed that beliefs can be formed and hardened only by what is verbally fed to them through propaganda machines, and that the material life situation itself cannot interfere and subvert the official socialization directed from the top, or at least, can prevent it from hardening to the extent of making it a useful tool for creating the desired solidarity.

Hitler, who can be considered a caricature of a political thinker, applied these theories on a massive scale, pushing them to their logical extremes, using in particular the old HB's of nationalism, religion, racism, etc. at a time of insecurity and fear. It worked at least for a while, especially when millions of unemployed got jobs (in the arms factories), and millions of others got an unprecedented kind of entertainment.

Hitler also had very little respect for the intelligence of the masses. In his instructions on propaganda, he insisted on simplicity, low intellectual level, one-sidedness and emotionalism. Propaganda "must confine itself to a few points and be repeated."[19] He was a believer in ideals and in the effect of myth, which he and his regime considered to be more important than science and technology. In spite of his sophistication in some areas of propaganda, his method was that of a stage hypnotist who thought he could put millions of people under his spell, and ingest in their

the use of a myth or a "noble lie" in order to make people satisfied with their position in life. He thought that the citizens of his Republic could easily accept the tale that they were molded inside the earth, and that the god who fashioned them mixed gold in those who were fit to rule, silver in those who were fit to fight, and brass and iron in the lowly farmers and craftsmen. Plato explains that if the first generation does not believe this, their sons and descendants will, and finally all of mankind.[11] Perhaps Plato had some idea about the hardening of beliefs, but it was not explained. In all probability what he meant was that a belief, no matter how fantastic, can be accepted if it is instilled at an early age. What is also worth mentioning here is that Plato may be considered the father of idealistic thinking in Western thought. The idea of 'good' to him existed as an independent supreme "form" or "essence" in the universe, like the light of the sun, and could not be attained except by philosophers whose abstract knowledge had prepared them for it. Plato had so much faith in the power of ideas that he feared that any foreign ideas, whether in poetry, music, or religion, might endanger the whole fabric of society.[12].

Plato's successor, Aristotle, avoided Plato's utopianism, and concentrated on politics as the art of the possible. He believed that, regardless of the type of regime there would always be the "wealthy" and the "people". Other than these, there had to be the slaves and manual workers ("human tools"). The most important safeguard to maintain constitutional continuity, according to him, was the educating of citizens for the way of living that belonged to their constitution, and the formation of the right habits for their "polities."13

Machiavelli (1469-1527), who tried to master all the tricks of unscrupulous ruling elites for the handling of their subjects did not neglect the manipulations of the political order. Above all, he recommended that the elite should use religion (even when it is believed to be false) to maintain order. He even recommended the imitation of the use of religious beliefs by the Romans to terrorize the minds of the people. 14

A more modern social thinker, Saint-Simon (1760-1825) formulated an elaborate program for an industrial society, where "the check on egoism ... is to be Christian brotherly love . . . the fate of the proletariat is to be improved as much as possible, not so much for their sake as for that of the elite. There are two ways of keeping this class in check: either use force to impose the social order, or make them love it."[15] This vision was that of a "Scientific European Society". But in spite of its being scientific, he thought "a spiritual bond will be necessary — a common body for it is conflicting beliefs which lead inevitably to war."[16]

A more recent successor to this "positivist" thinker was Emile Durkheim (1858-1917). He emphasized the division of labor and differentiation of functions in the new "organic" society, which would naturally include various social divisions. Making

system of perpetuation becomes an automated flow; i.e., it does not need deliberate planning on anybody's part for its propagation.[10]

Authority and the Hardening of Beliefs

Quite often, all that is needed to produce a complex HB system is to inculcate a single belief in one authority. Once such an authority is established, it (the authority) becomes like the trunk of a tree with branches of belief connected to it. Sometimes these branches may be cut off, and new branches with different forms grow in their stead. The hardening lies mainly in the trunk, and when the trunk falls, the branches will fall also. Authorities may be living institutions or mythical figures; they may be kings, popes, presidents, ancestors, prophets, saints, priests, scientists, gods, magicians, businessmen, political parties, holy books, etc. The establishment of a belief in an authority is most useful for purposes of control on the part of the ruling elite, for through the hardening of one's belief in the authority, the hardening of a whole belief system becomes not only more easily attainable, but also more manipulative and modifiable. With the concept of authority we can explain how similar sets of beliefs can be hardened in many individuals at the same time, even when there is no logical connectivity among the various units within these sets.

Hardened Beliefs and the Political Order:

In the first part of this essay, I tried to concentrate on the phenomenon of belief hardening, sometimes focusing on its extreme manifestations, perhaps occasionally giving the impression that HB's are something solid as a rock, unbreakable and everlasting. In this part, shall try to evaluate the reliability of HB's as political stabilizing factors.

Without being referred to as such, HB's have always been held with great esteem as political stabilizing agents. Among many thinkers, there has existed a deep faith in the power of such beliefs to cement the society together in spite of its conflicts of interests, class divisions, and injustices. Quite often, beliefs have been thought of as substitutes for material human needs, as if they were some magical and mystical substances that can fill in all the defective cracks of society.

Perhaps part of the reason for the faith in such beliefs is the simplistic way in which they are supposed to be induced. It is sometimes implied that the desired beliefs can be instilled in people's minds by sheer exposure. Sometimes "values" are mysteriously assumed to be an integral part of a certain people's "culture" or "national character", an inherited peculiarity of this special people.

Probably, in the history of Western thought, Plato was the first one to suggest

important trait is the tenacity, the religiosity, and the rigidity with which they are held even after they have become self-destructive.

But above all, we must refrain from using the term as a self-defence weapon against any beliefs that pose a threat to our own HB's. HB's can be identified only in the light of a person's total history, and should never be concluded from his observable behavior.

Since HB's are a product of a homogeneity of conditioning in the socialization process, we can deduce that beliefs are less likely to harden in the larger heterogeneous communities. Like bodies of water, more stagnation is to be expected in the small pond than the cross current, more hardening of belief in the small town than in the great, dynamic metropolis.[8]

But while common HB's are less in number and intensity in the larger more developed societies, they are there nevertheless, and can be identified. They can usually be traced far back into the history and legends of a society. They are held and expressed with emotion which may be awe, sacredness, love, hate, disgust, or hostility. They are frequently expressed in the mass media, and may range from fairy tales to philosophy, from children's books to scholarly works, from myth to science, and they are rarely, if ever, challenged or contradicted.

In isolated and more primitive communities it is much easier to identify HB's, for there they are more likely to dominate all action, and to strictly limit all other mental activity. The more developed the society, the less dominant is this kind of belief. A developed society is usually composed of millions of people with numerous subgroups with each of these having its own HB's. Nevertheless, when such a society is stabilized, in spite of all the conflicting interests and beliefs, certain few HB's are held in common among all the subgroups. No one advocates the destruction of the big structure. One may suggest the replacing of a few bricks here and there, the whitewash of an old wall, the change of the hinges on a rusty door, and so on. Another may prefer the stench of old age, refusing to miss the sound of the rusty old door, etc. The controversies revolve around secondary issues of this kind, but the main structure remains sacred, and reinforced by all the institutions of society to which the individual is exposed from the nursery school to the old age home.[9] Thus a few beliefs pertaining to the main structure are hardened constantly even in the most complex social systems.

The repeated verbal expression of the most common HB's is the outcome of their intrinsic nature as well as a defense mechanism for automatic reinforcement, a self-reassurance, and a weapon against the threat of an Anti-Belief system. Such repeated expression serves also as a self-perpetuating mechanism for the transmission of these beliefs to the new generations, and their hardening in them. The

ment, or even complete elimination of those expressing Anti-Beliefs (an example of this would be the burning of 'heretics' by 'devoted' Christians). 6

A peculiarity of the HB is that the believer can easily point a finger at the irregularities and absurdities of Anti-Belief systems, while his own HB's, odd as they may be, are referred to as "human nature", the "truth", the "fabric of society", its "heritage", its "cherished values", and so on.

HB's can be thought of as compulsive forces that either compel a person to commit certain acts, or prevent him from selecting alternatives, sometimes at a high risk. When a belief is completely hardened, the person automatically responds to symbols associated with it, and his response is a chain reaction of a programmed series of reflex acts. Such behavior can be compared to that of post-hypnotic suggestion. In both situations, only unsurmountable physical obstacles can prevent the programmed actions from taking place, and if this happens, the person is likely to go through painful frustrations.

When a belief is completely hardened, it can be mistaken for an instinct or a part of human nature. What is extraordinary about this phenomenon is that the belief is hardened through the use of rewards and punishment that are determined by instinct (i.e., need for food, avoidance of pain, etc.). Then secondary or acquired rewards (or punishments) that may be of a purely symbolic nature may be used just as effectively, once the person has been conditioned to them. What has been learned today may be used as a reward tomorrow, and the acquired need may become stronger than the need that induced it

Contrary to their basic needs, people can learn to become vegetarians, monks, or nuns, or at least not to have sex until they get married at a certain age; they can even be indoctrinated to jump into a ravine and die. They can be led to climb the highest and most dangerous mountain "because it is there." (While in realit·· they do these things because these ideas were put in their heads)

In all these cases, the HB appears stronger than instincts. The person (or group) will not submit to the most severe punishment; neither will he be bought with the most generous rewards.[7]

HB's should be differentiated from phobias or certain psychopathological manifestations that are usually scars of a childhood traumatic experience. They can occur in any person regardless of his mental capacity or psychological health.

We must also be careful not to label as HB's, any ideas expressed strongly by certain individuals because of enough evidence available to them, or simply because they like to drive in a point. HB's may or may not correspond to external reality. They may be valid or invalid. That is of secondary importance Their most

of social behavior, and they hardly have any function in the stability of the political order.

Therefore, a systematic study of the role of beliefs in society requires a differentiation of those few **Hardened Beliefs** (HB) from the myriads of irrelevant soft beliefs and vague "values." Studying the process of the hardening of belief makes it possible for us to see beliefs as just another element in a complex equation involving man and his social and physical environment, rather than as a vague mysterious factor that determines human actions.

HB's differ from other beliefs in that they are a product of intensified, repetitious social learning that takes place over a long span in an individual's life. A belief can be hardened to a lesser or greater degree depending on how early in a person's life the belief is implemented, how frequently it is reinforced, and how infrequently it is challenged or contradicted in relation to a person's whole life experience. An HB is not solely dependent on how early in the individual's life it was instilled. Hardening of belief requires repeated conditioning long after adulthood. Otherwise, if an early conditioning is neglected, the belief produced is likely to soften again. Societies either consciously or unconsciously act in accordance with this rule. Whether such beliefs are political, religious or otherwise, they see to it that the symbols of such beliefs be invoked repeatedly and frequently, be that thru a pledge of allegiance to the flag or the rituals of a Sunday mass. It may not be referred to as such, but what is actually being accomplished is a hardening of beliefs.

As was mentioned above, HB's are not a fixed category for, there are different degrees of hardening. **Completely Hardened Beliefs** are those that the individual clings to no matter how much clear and concrete evidence to the contrary becomes available to him. Such beliefs are inextractable, an integral part of the personality and will die only with the death of the whole person. All new learning will have to be modified in case it bears any relationship to these beliefs. All perception of reality will have to fit the Completely Hardened Beliefs even at the cost of distortions. All rationality or logic that the person is capable of in other areas of thought will cease to function once this Hardened Core is touched. An HB develops a built-in defense mechanism that becomes an important functioning part of the core. Any opposing expressions to HB's pose a threat to the person as a whole. Such Anti-Beliefs are either shut off completely, or distorted through selective perception as to fit in with the HB's. If this is not successful, the person expressing such Anti-Beliefs is automatically branded a 'liar', a 'fool', a 'traitor', etc. Because of the avoidance of understanding the Anti-Belief, any resemblance to it is automatically labelled false or evil, and thus dispensed with, without any further question. Communities sharing certain HB's (ideology, values, of convictions) will use censorship, persecution, ostracism, physical punish-

patterns will determine whether new messages or stimuli will be accepted, rejected, synthesized, or distorted.

2. Such learning takes place through the individual's contacts with his social and physical environment. The latter must be underlined since this factor is sometimes overlooked by those who seem to think that man's manipulation of other men is almost limitless.[3] This is not to deny, however, that man's power over man is remarkable, and that almost all social and political beliefs are likely to be a result of human influences. It must also be recognized that much of the perception of the physical world can be influenced by other people's perceptions of it. A safe conclusion along this line would be: the more abstract is the belief, the more likely is the individual to gain his beliefs through others.

3. Belief formation (or belief modification), like all human learning, does not normally stop at a certain age, but continues throughout life. The rate of such learning, however, may decelerate as the person grows older. But the reason for such deceleration is more likely to be the interference of older Hardened Beliefs (see below) than an organic process of aging."[4]

4. It is generally assumed that young people are highly impressionable. However, while it it is easier to instill in them new beliefs, it is also easier to eradicate older beliefs that they may have and to replace them with new ones that may be contradictory. Tenacity of belief increases with age. This is due to the hardening process which requires repetition, learning and time.

5. Like all learning, belief formation is a function of punishment and reward, which can be either material or moral. To propagate certain common beliefs on a massive scale can only be done through the control of the massive means of punishment and reward. This automatically puts the reins of common belief direction in the hands of those who control the means of production and/or the means of violence in the society (i.e. those in political power).[5]

The Concept of "Hardened Belief"

Beliefs are very intangible. They can be illogical, confused, ambivalent, and ambiguous. They are probably the most difficult things to deal with scientifically. In social science they are referred to as values, attitudes, convictions, ideology, culture, etc. But all these are vague terms, and there can be no doubt that certain beliefs play a much more important role than others in determining social behavior. Numerous beliefs may be flexible, modifiable and changeable. These are a product of little learning, and we may refer to them as "soft beliefs." Soft beliefs vary greatly from one individual to another in the same society. They are the most numerous beliefs and are shared, if at all, by very few individuals, but they cannot serve as predictors

"HARDENED BELIEFS" AND THE SUSTENANCE OF POLITICAL ORDER

Fareed J. Sakri *

It is widely believed that in order for any ruling class to preserve its position of power with a certain degree of stability, it must see to it that certain common beliefs are held by the overwhelming majority of the population. Before evaluating this proposition, I must first state some of the basic principles of belief formation in the individual and then introduce the concept of the **Hardened Belief**, a type of belief which I consider most relevant to the study of the maintenance of political order.

Beliefs :

Beliefs can be thought of as reflections of the outside world that leave their mark on the human mind. Such a reflection may correspond accurately to the real world, or it may be a distortion of it. It may be an outcome of man's contact with nature, or with other men. Whatever its origins, a belief may substitute for or satisfy a physiological need; it may be an adaptation to one's environment or a condensation of facts about it. It is true that some beliefs, at a certain point in time, may not have any physiological or adaptive functions but such beliefs are usually residues of a time in a society's past history when they did serve such functions. If we take man as a collective entity, we can state that beliefs are material reality as modified by his mind.[1] Since any human behavior is the product of a process that has to go through a brain affected by all past experiences, no action can be viewed as independent of stored experiences (i.e. beliefs). This is a complicating factor in the social sciences, but it cannot be ignored. It must be remembered, however, that a study of pure beliefs without the economy or history of a society, is of no scientific value.

Belief Formation

The following propositions are suggested as general principles for the process of belief formation. These propositions do not conflict with the generally accepted theories of socialization, personality, or learning.[2]

1. Beliefs are a product of learning. This is what differentiates them from the involuntary reflex responses to stimuli.

Through avoidance of what is painful and attraction to what is pleasant, every individual develops numerous clusters of impressions, attitudes, beliefs, mental habits, patterns of thought and action, etc. The structures of clusters of previous

* Fareed J. Sakri is an assistant professor in the Department of Political Science at Kuwait University.

two would confuse the meaning and interpretation of concentration. To take only one Commodity, or one trading partner, would not show the full weight of concentration in the UDCs's trade structures.

(5) * We included exports in this indicator, and not imports, because these were included in the over all trade indicator. To include them here would only confuse the dependence ranking.

(6) See footnote 4.

(7) * When the few trading partners have equally high partner-concentration with one another, this would constitute an element of interdependence, rather than dependence (dominance). For more on this see our dissertation cited in footnote 3, chapter 2.

(8) See our dissertation cited in footnote 3, p. 124.

(9) Kuznets, op. cit., pp. 16-17.

(10) Ibid., p. 14.

(11) Ibid.

(12) See our dissertation cited in footnote 3, chapter 3.

(13) Khalaf, Nadim, **Economic Implications of the Size of Nations** (Leiden : E. J. Brill, 1971), p. 80.

(14) See our dissertation, op. cit., Tables 13 and 16, pp. 89-92.

true when we studied the two groups of UDCs and advanced countries separately. Yet, the association between size and economic dependence was more apparent in the case of the advanced countries. When we compared the economic dependence of the two groups of countries, we found that the size factor was not that important in explaining the high dependence of the UDCs and the relatively low dependence of the advanced countries. We have suggested that, other than size, factors such as natural endowments (climate and mineral resources) may have been important in explaining the high dependence of the UDCs. This indicates that at one historical point the principle of comparative advantage induced many UDCs to take advantage of their climate and mineral resources and to specialize in the production of a few products. But it seems that ever since, the deliberate policies followed by the colonial and neo-colonial powers have tended to keep the UDCs in the narrow and static framework of comparative advantage which has resulted in increasing the overspecialization in the economic structures of the UDCs.

As the UDCs have become politically independent, many elements of traditional economic dependence (as indicated by high over-all trade dependence, export commodity-concentration, and trading partner-concentration) are being and will continue to be reduced. Yet, a new and more dangerous form of dependence is emerging. This is the greater dependence on the UDCs on importing foreign technology in order to meet their development targets. Large UDCs may hope eventually to develop their own technology and capital-goods industries, but small UDCs have no such hope because of their very smallness. Small countries are condemned to either perpetual dependence, or to regional integration. In the final analysis, the ultimate test of economic dependence and independence is whether a country can, or cannot, generate its own technology and most of its capital-goods needs.

FOOTNOTES

(1) See for instance, William Demas, **The Economics of Development in Small Countries With Special Reference to the Caribbean** (Montreal : MIGill University Press, 1965). Also Simon Kuznets, "Economic Consequences of the Size of Nations "in **Economic Consequences of the Size of Nations** (New Mork: St. Martin's Press, 1960).

(2) Kuznets, Op. Cit, P. 18.

(3) Karam, Antonios, **Economic Dependence and Economic Growth, An Analytical Framework and Empirical Study,** an unpublished doctoral dissertation (Temple University, 1974) Chapter 2.

(4) * For both export commodity-Concentration and trading partner-concentration, we took two commodities and two trading partners as a reasonable compromise. To take more than

countries. The average overall trade for the UDCs is 21% while the corresponding one for large advanced countries is 16%.

This finding is strengthened in the case of export commodity-concentration. The average export commodity-concentration for the thirty-eight UDCs is 54% while the corresponding one for the seven advanced countries is only 20%. This means that the average UDC is about three times more specialized in its exports than the average advanced country. Even when we eliminate the effect of size, we find that the average export commodity-concentration of the eighteen small UDCs is 68% while the corresponding one for the four small advanced countries is only 20%. Also, the average for the ten large UDCs is 43% while the corresponding one for the three advanced countries is only 19%.

As to the trading partner-concentration, the average indicator for the thirty-eight UDCs is about 15% while the average for the seven advanced countries is about 31%. In addition, the average trading partner-concentration for the eighteen small UDCs is 55% while the corresponding one for the four small advanced countries is 36%. Moreover, the average for the large ten UDCs is 45% while the average for the three large advanced countries is 25%. We conclude by saying that even here the gap exists between UDCs and advanced countries in their trading partner-concentration, though the gap is somewhat narrower than with the previous indicator, the reason possibly being the emergence of the European Common Market which has encouraged trade concentration among its members.

Finally, the figures on capital-goods imports show that the average large UDC's imports of capital-goods constitute about one-third of total imports, while large advanced countries' imports of capital-goods are practically negligible. On the other hand, the average imports of capital-goods by the eighteen small UDCs is about one-fourth of total imports which is equal to the percentage of capital-goods imports by the average four small advanced countries. However, while small UDCs export no capital-goods, equally small advanced countries (Switzerland, Sweden, Belgium, Luxembourg and the Netherlands) have one-third of their total exports made of capital-goods.

IV. CONCLUSION

This paper has attempted to shed some new light on the relationship between the size of nations and their economic dependence. The hypothesis that states an inverse relationship between size and economic dependence has received some support from this study, especially in the case of overall trade dependence. This was

TABLE 3

The Relationship Between Size And The Dependence Indicators Of Seven Advanced Countries: 1965-67

(Percentages)

Country	IOT	ICC	ITP
United States	7.10	14.46	30.68
Britain	28.95	18.15	17.08
Japan	13.45	23.86	25.12
Switzerland	48.18	20.23	25.76
Sweden	10.35	19.30	42.70
Belgium-Luxembourg*	16.76	24.75	41.81
Netherlands	9.35	17.61	33.22
Mean:	19.16	19.76	30.91
Mean of the four Small Countries	21.16	20.47	35.87
Mean of the three LargeCountries	16.50	18.82	25.22

* Belgium and Luxembourg are lumped together because the United Nations' statistics lumped them together

Source: The same as those given under Table 1

Having discussed the dependence indicators for our sample of thirty-eight UDCs, let us now have a look at the dependence indicators for the sample of seven economically-advanced nations. It can be seen from Table 1 and 3 that the average overall trade dependence for the thirty-eight UDCs is 38% while the corresponding one for the seven advanced countries is only 19%. This means that the typical UDC is twice as open to foreign trade as the typical advanced country. Even when we overcome the question of size by comparing UDCs, and advanced countries of similar size, a major gap continues to exist. Thus, the eighteen small countries in our sample of thirty-eight UDCs have an average overall trade of 45% while the corresponding one for four equally small advanced countries is only 21%. It follows that the difference in size between UDCs and advanced countries does not explain the great difference between the two in their degree of openness on foreign trade. Size seems to have more of an impact when we compare large UDCs with large advanced

declines from 55% to 46% to 45%. This negative, but weak, association is confirmed by the formal correlation analysis which finds a correlation coefficient of —.24. It is interesting to note that a recent book fully devoted to the question of size of nations, and taking a different sample from ours, has found an identical correlation coefficient of —.24 between size and trading partner-concentration(13). This correlation coefficient was found to be statistically insignificant at the 5% level of significance. Once more, size is not sufficient to explain the high trading partner-concentration of the typical UDC.

Finally, Table 2 (Column 4) shows that as size increases from small to moderate to large, the capital-goods import indicator increases from 24% to 28% to 31%. Here, the relationship between size and capital-goods imports appears to be a positive one: the larger the country, the higher its imports of capital goods. This may be explained by the fact that large UDCs are likely to have more ambitious development plans in which capital-goods imports constitute a major component. Still, the correlation coefficient between size and capital-goods imports is as small as .12 which is statistically insignificant even at the 10% level.

Yet as we have shown elsewhere, the dependence of the UDCs on the imports of capital-goods, and associated technology, is growing over time rather than declining. Thus, between the early fifties and mid-sixties the "typical" UDC's imports of capital-goods have increased from about18% to about 23%.(14)

As to the impact of size on the concentration of the UDSs's export, a first hint can be had from Table 1 (Column 2). It can be seen that both the countries that set the upper limit to overspecialization in exports (Libya and Liberia) and those that set the lower limit (Taiwan and Lebanon) are of small size. This may suggest, at first glance, that the size factor may not have an appreciable impact on the over-specialization of the UDC's exports. Yet the more formal analysis of Table 2 (Column 2) shows that there exists an inverse relationship between size and export concentration. As we move from small to moderate to large size, the export commodity-concentration indicator declines from 68% to 58% to 43%, though the rate of decline in this case is less than was the case with the overall trade dependence. This means that the overall trade dependence of an UDC is more affected by the size factor than is the case with export concentration. This conclusion is confirmed by the formal correlation analysis which gives a correlation coefficient between size and export commodity-concentration of — .25 as compared to a correlation coefficient of —.27 found earlier between size and overall trade dependence. It follows that the inverse relationship between size and export commodity concentration is confirmed, yet the correlation coefficient (—.25) was too small to be statistically significant at the 5% level of significance. Again, it seems that factors other than size are important in explaining the high exports concentration in the UDCs.

Moving now to the third indicator — the trading partner-concentration indicator — Table 1 (Column 3) shows that the average trading partner-concentration is about 50%, which means that half of a "typical" UDC's exports are concentrated in one or two of its trading partners. It is to be noticed that we found that during the period covered (1965-67) the great majority of the UDCs still have their former colonial power (Britain, France, Japan) as the first or second trading partner, the other one being the United States or West Germany.

As to the association between size and trading partner-concentration, we have a first hint from the fact that the countries of high trading partner-concentration: the Dominican Republic (8%), Bolivia (86%), Panama (77%), Algeria and the Philippines (55% each) are a blend of small, moderate and large size countries. Even the countries of low trading partner-concentration: Pakistan (24%), Burma (26%), Argentina (27%) and Uruguay (29%) belong to the categories of large and small size. It seems, at first, that the size factor is not that important in explaining the relatively high trading partner-concentration indicator of the typical UDC.

The more formal analysis of Table 2 (Column 3) shows, however, an inverse, though weak, relationship between size and trading partner-concentration. As we move from small to moderate to large size, the trading partner-concentration indicator

(49%). Thus, it seems that the effect of size is more apparent in the case of large countries (which tend to have low over all dependence) than in the case of small and moderate size countries.

A more formal analysis of the impact of size can be had from the grouped data of Table 2 (Column 1). As we move from small to moderate to large size, the overall trade indicator declined from 45% to 35% to 21%. This tends to confirm the inverse relationship between size and overall trade dependence. This finding is reinforcd by the fact that the correlation coefficient between size and over all trade indicator was found to be — .27. This coefficient was found to be statistically significant at the 10% level of significance, but not at the 5% level. This means that, while the inverse relationship between size and over all trade dependence is confirmed, the association between the two is not very strong. It can be inferred from this that there must be factors, other than size that help explain the typical UDC's high overall trade dependence.

Looking at the export commodity-concentration indicator (ICC), Table 1 (Column 2) shows that the range of this indicator has a lower limit of about 12% for China (Taiwan) and an upper limit of nearly 100% set by Libya. This means that Taiwan's exports are highly diversified while Libya's exports are nearly completely concentrated in a single product — oil. The average export commodity-concentration indicator is exetremely high and approaches the 60% mark, which means that a typical UDC's one or two leading export products constitute nearly two-thirds of its total exports.

Other countries of very high export concentration in one or two products are Venezuela (97%), Liberia (92%), and Iran (91%). On the other hand, countries of highly diversified exports are Lebanon (13%), South Korea (16%) and Mexico (23%).

It appears from the above that, for one thing, countries of high export concentration in one or two products are those in which one or a few important mineral resources have been discovered with the oil-producers being the best example, followed by Chile (copper) and Bolivia (tin). Inversely, countries which possess no important mineral resources tend to have substantially higher diversification in their exports (Taiwan, Lebanon, South Korea). Yet, the extremely high concentration in the exports of the so-called one-staple countries (the one staple being one of the following: coffee, tea, rice, cocoa, banana, etc.) such as the Central Latin American countries, Ceylon, Ghana and Burma, do not seem to fall under the observation just stated. Here the climate, rather than mineral resource endowments, seems to be the overriding cause of the excessive export especialization of these countries.

TABLE 2

The Relationship Between The Size of Thirty-Eight UDCs And Their Dependence Indicators: 1965-67

(Percentages)

Type of Size	IOT	ICC	ITP	ICG
Small (1-10 millions)	45.05	68.09	55.43	24.4
Moderate (10-30 millions)	34.85	57.67	45.59	27.7
Large (30 millions)	20.98	43.13	44.59	30.8

Source: Data on population is from the United Nations' **Monthly Bulletin of Statistics,** December 1972, the rest is computed from Table 1.

Our analysis, here, follows this procedure: we first discuss the values of the dependence indicators for our sample of thirty-eight UDCs, then the impact of size on these indicators. Next, we discuss the values of the dependence indicators for the group of seven advanced countries. Finally, we compare the dependence indicators of the thirty-eight UDCs with those of the seven advanced countries and find out the impact of size on the two groups of countries.

From Table I (Column 1) we can notice that the range of the over all trade indicator (IOT) of our thirty-eight UDCs stretches from a low of 8% for Brazil to a high of about 90% for both Libya and Liberia. In addition, the average over all trade indicator for these thirty-eight UDCs is about 30%, which means that for the typical UDC the sum of its exports and imports constitute about two-fifths of its GNP. The fact that Libya and Liberia are among our smallest countries while Brazil is one of the largest gives a first indication of the existence of an inverse relationship between size and overall trade dependence. This is reinforced by the fact that the five countries which come closest to the lower limit of overall trade dependence (set by Brazil) are: Turkey (11%), Pakistan (12%), Mexico (13%), (India (15%) and Argentina (16%). All of them are among the largest in our sample. By contrast, the countries which come closest to the upper limit of overall dependence (set by Libya and Liberia) are a blend of small and moderate size countries: Jamaica (63%), Algeria and Honduras (53%), Tanzania (51%), Cost Rica (50%) and Venezuela

Honduras	53.10	62.09	69.95	24.70
India	14.93	35.51	36.49	34.20
Iran	36.78	91.28	39.24	26.80 (1965-67)
Jamaica	62.52	45.60	65.53	10.50
Korea (South)	25.79	15.84	65.77	37.10
Lebanon	46.72	13.42	34.73	2.80 (1965-67)
Liberia	89.00	92.16	61.26	27.10 (1965-67)
Libya	89.16	99.62	46.05	18.70
Mexico	12.74	40.82	50.92	12.90
Morocco	32.50	43.48	45.90	17.30
Nigeria	32.10	50.10	23.97	15.60
Pakistan	12.15	79.15	76.82	47.30
Panama	44.99	50.00	51.95	33.80
Paraguay	22.35	42.62	54.24	39.10
Peru	31.92	55.70	75.30	4.80
Philippines	29.60	35.98	37.33	17.30 (1965-67)
Tanzania	50.62	45.39	30.10	44.80
Thailand	36.62	42.52	41.30	16.70
Tunisia	41.13	45.67	33.39	41.06
Turkey	11.15	60.26	29.48	21.70
Uruguay	35.01	97.28	57.50	33.10
Venezuela	49.07			
Mean:	37.94	58.78	49.86	23.15

Source: Yearbook of International Trade Statistics, especially the 1968 issue; the United Nations' **Yearbook of National Accounts Statistics,** several issues, the United Nations' **International Trade Statistics, 1968**; and the United Nations' **World Economic Survey, 1969-70.**

size nation as an "independent sovereign state with a population of ten millions or less."(10) But, as Kuznets emphasizes, the separating line between small and large size depends on the distribution of other nations' size and on the "differences in the economic and social potentials that we wish to emphasize."(11)

In this paper, we will follow Kuznets' example and take the size of a nation to mean its population. In addition, we will consider three categories of size: small, moderate and large. A small size nation is one with a population of less than 10 millions. A moderate size nation is one of a population between 10 and 30 millions. A large size nation is one whose population is over 30 millions.

IV. THE EMPIRICAL FINDINGS

We have selected two samples. The first one contains thirty-eight UDCs, while the other is a comparison group of seven economically advanced nations. The basis on which the two samples were selected, the nature of the data and its limitations, have been discussed elsewhere.(12)

TABLE 1

Dependence Indicators for Thirty-Eight UDCs:

1965-67
(Percentages)

Country	IOT	ICC	ITP	ICG (1966-68)
Algeria	53.08	76.93	75.22	23.73
Argentina	16.39	47.10	26.97	34.30
Bolivia	40.10	76.11	85.81	36.80
Brazil	7.72	53.00	41.26	28.70
Burma	20.80	75.00	26.30	31.60 (1964-66)
Ceylon	47.50	76.99	36.28	18.00 (1965-67)
Chile	28.21	82.42	37.66	30.00
China (Taiwan)	37.69	12.10	47.11	41.40
Colombia	21.23	78.03	57.55	27.80 (1965-67)
Costa Rica	49.71	62.15	57.54	23.30
Dominican Rep.	27.40	69.40	87.56	16.00
Ecuador	32.69	74.28	65.99	33.10
Egypt	27.04	63.17	32.51	14.10 (1965-67)
El-Salvador	39.28	69.28	49.04	20.20
Ghana	31.73	75.37	33.83	22.50 (1969-67)
Guatemala	31.80	74.59	45.74	22.20

4. The Capital-Goods Import Indicator (ICG)

$$ICG = \frac{MCG}{M}$$

Where,

MCG = value of capital-goods imports,

M = total imports,

ICG = capital-goods import indicator.

The capital-goods import indicator (ICG) is the ratio of the imports of capital-goods to total imports. Like the previous two indicators, this one looks at one aspect of the composition of a country's foreign trade namely, the importance, or lack of it, of the imports of capital-goods.

While technology and capital-goods are not synonymous, we do assume, however, that capital-goods embody, in the main, the technology that is prevalent at any given time, and that a country which produces, by itself, a relatively high ratio of its needs of capital-goods (say over 50%) is assumed to be a country which has developed its own technology, or at least, has adapted a foreign one. We have shown elsewhere that out of eight indicators, the capital-goods imports indicator was found to be the one with the highest and most significant association with economic growth in thirty-eight UDCs(8). It may be inferred from this that a country which imports most of its needs of capital-goods (and embodied technology) is a country whose economic growth depends, in a major way, on foreign sources that can, for one reason or another, interrupt, or at least disrupt, the smooth flow of urgently needed capital-goods. In other words, a country which imports most of its capital-goods is a dependent country since its economic growth and well-being significantly depend on a foreign technology that is controlled by foreign authorities.

III. THE SIZE OF NATIONS

Economists have taken the size of a nation to mean one or more of the following: its population, its land area and its national product. Yet, for empirical purposes, most economists have taken the the size of a nation to mean its total population. This choice is partly made because of the better statistics that are available on population, and also because the meaning of population is more obvious than, for instance, the meaning of land area (total land area; usable land). In addition, the choice is partly justified by the high, if not perfect, correlation between total population, total land area and national product (9). In this vein, Kuznets defines a small

An unduly high export commodity-concentration indicator, combined with sharp fluctuations in the prices of exports — as is the case for a typical UDC — would most likely hamper the implementation of any development plan or strategy that a country might have devised. This is so because of the associated sharp fluctuations in the country's foreign exchange receipts and the concomitant reduction in the country's capacity to import urgently needed capital and intermediate goods. Even the targets formulated in the country's annual budget would have to be often and sharply modified.

In addition, in a typical UDC of the enclave-type, even in good times when its few exports are in high world demand, the high returns that the export sector may earn for the country in question would not create much linkage and multiplier effect in other sectors of the economy because of the dual character of the economy. This means that the higly specialized export sector of the typical UDC would not generate a process of a self-propelling and autonomous growth.

3. The Trading Partner-Concentration Indicator (ITP)

$$ITP = \frac{XTP1 + XTP2}{X}$$

Where,

XTP1 = value of exports going to the major trading partner,

XTP2 = value of exports going to the second most important trading partner,

X = total exports,

ITP = trading partner-concentration indicator.

The trading partner-concentration indicator (ITP) measures the geographic concentration of a country's exports in two of its trading partners (5, 6). A high trading partner-concentration indicator is an element of dependence since the economic activity and well-being of a country depends heavily on the economic and political conditions of one or two of its trading partners(7). The assumption that is being made here is that a country should behave, in this respect, like a private investor. In order to minimize risk a private investor seeks to diversify his portfolio. Similarly, a country should seek to diversify its exports and increase the number of its trading partners. For, if for one reason or another, the export market for a product should suddenly close or worsen, the country in question should be able to turn to the export of other products to the same or to other partners.

1. The Over-All Trade Indicator (IOT)

$$IOT = \frac{M+X}{GNP}$$

Where,
M = total imports,
X = total exports,
GNP = gross national product,
IOT = over-all trade indicator .

The over-all trade indicator (IOT) is the ratio of the sum of the exports and imports of a country over its gross national product. It represents the overall openness of an economy, The higher this indicator, the more vulnerable the country in question is to the "winds of trade". That is, a country with a high degree of economic openness is subject to sharp economic fluctuations that are induced by factors that are outside the control of national authorities. As we will see shortly, a high degree of economic openness (high IOT) is not restricted to the UDCs. Some advanced countries such as Britain, Switzerland and Japan are also characterized by high overall trade dependence. What constitutes economic dependence for an UDC is a whole set of dependence indicators. The existence of one element of dependence for an advanced country — a high overall trade dependence — makes that country economically vulnerable but not dependent.

2. The Export Commodity-Concentration Indicator (Icc)

$$Icc = \frac{Xc1 + Xc2}{X}$$

Where,
Xc1 = value of the leading export,
Xc2 = value of the second major export,
X = total exports,
Icc = export commodity-concentration indicator.

The export commodity-concentration indicator measures the ratio of the sum of a country's two[4] leading exports to total exports. While the first indicator of overall trade dependence measures the overall importance of the foreign trade sector to a given economy, or its level of openness, the export commodity-concentration indicator (Icc) — the following two indicators — looks at the composition of a country's foreign trade. More specifically, this indicator attempts to measure the degree of specialization in a country's economic structures (as seen from its exports).

ECONOMIC DEPENDENCE AND THE SIZE OF NATIONS

Antonios E. Karam*

I. INTRODUCTION

A major and well-known characteristic of the economies of the under-developed countries (UDCs) is their overspecialized productive structures and heavy dependence on the foreign trade sector.

Several economists have argued that the degree of specialization and dependence on foreign trade for a given nation is a function of the size of that nation and that the larger the size of a nation the lower its degree of specialization and dependence on foreign trade, and vice versa. These same economists have concluded that the high degree of specialization and dependence on foreign trade that characterizes a typical underdeveloped country (UDC) must be the result of its typically small size(1). Kuznets went one step farther and argued that, while the impact of size on the degree of specialization and dependence on foreign trade exists for both UDCs and advanced countries, it is particularly true in the case of the latter(2).

This paper attempts to investigate whether there exists an inverse relationship between the size of a nation and its degree of specialization and dependence on foreign trade for both UDCs and advanced countries.

In Section II, four dependence indicators will be introduced and discussed. These indicators will stand as proxies for specialization and dependence on foreign trade. In Section III, the meaning of size will be given. In Section IV, the empirical findings will be presented and evaluated. Finally, in the Conclusion, the findings will be summarized and a few suggestions will be made.

II. DEPENDENCE INDICATORS

We have developed elsewhere an analytical framework for the concept of economic dependence and operationlized it by developing a set of eight dependence indicators or indices(3). Here, we will make use of only the most important four of these indicators, for which adequate data exist. The term economic dependence or simply dependence is taken, here, to refer to the degree of specialization and openness that characterizes a given economy.

* Antonios E. Karam is an assistant professor of Economics at Kuwait University.

Wyn F. Ower, "The Development of Agricultural Policy in Australia," unpublished Bachelor of Letters Thesis, Oxford University, 1953; A. G. L. Shaw, "**History and Development of Australian Agriculture**," in **Agriculture in the Australian Economy**, ed. D. B. Williams (Sidney: Sidney University Press, 1967), pp. 1-28.

9. Mulk land is that land which is held in absolute freehold ownership and is governed by the provisions of sacred law and not by those of civil statute law. Miri land is that land where absolute ownership belongs to the state, and the usufruct of land belongs to the individual. Miri land, however, is de facto private land and the government does not have control over its use. Waqf land is land which is dedicated for religious purpose. Matrurka is land reserved for some public purpose. And Mawat is land which is considered dead, or unreclaimed land. For further detail see Doreen Warriner, "Land Tenure Problems in the Fertile Crescent in the Nineteenth and Twentieth Centuries," in **The Economic History of the Middle East, 1800-1914**, edited by Charles Issawi, Chicago; University of Chicago Press, 1966.
10. Agricultural Census, op cit.
11. **Report on the 1960 World Census of Agriculture,** Vol. I, Part A.
12. **Agricultural Census, 1953,** Table 2, Ministry of National Economy, The Hashemite Kingdom of Jordan.
13. Richard J. Ward, "Focus in Jordan Agriculture," **Land Economics,** Vol. XLII, No. 2, May 1966.
14. Wyn F. Owen, "Two Rural Sectors: Their Characteristics and Roles in the Development Process," in **Rural Politics and Social Change in the Middle East,** ed. by Richard Antoun and Iliya Harik, (Bloomington: Indiana University Press, 1972), p. 422.
15. Ibid., p. 424.
16. Everett E. Hagen, **The Economics of Development** (Homewood: Richard D. Irwin, Inc., 1968), p. 190.

tries, but to the quality of the human agent; the source of growth in output, above all, has been technological changes embodied in a skilled farm labor force and inputs from the non-farm sector.[16] Accordingly, a conscious public policy aimed at investment in farm human capital will prove to be critical to agricultural development in the arid regions of the Middle East.

FOOTNOTES

1. Earl O. Heady, "Processes and Priorities in Agricultural Development," **Economics of Tropical Agriculture.** Edited by W. W. McPherson, (Gainesville: University of Florida Press, 1968), p. 61.
2. Yujiro Hayami and Vernon W. Ruttan, **Agricultural Development: An International Perspective** (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins Press, 1971), p. 3.
3. There is much controversy concerning the definition of the arid zone and its distribution. This controversy stems from the many variables connected with the arid zone: climate, soils, vegetation, human and animal distribution, and land use. It has been estimated that approximately half the countries in the world are affected to a greater or lesser degree by aridity. This estimate is based upon Peveril Meigs' study of "World Distribution of Arid and Semi-Arid Homoclines," in **Reviews of Research on Arid Zone Hydrology,** (Paris: UNESCO, 1953). For the purposes of this paper, the arid zone is defined in terms of land use and population. That is, we will be concerned with those areas where agriculture and pastoral activities can thrive and where people can live and derive a subsistence or above subsistence or above subsistence level income from such activities. Therefore, this definition will exclude those extremely arid areas such as the coastal areeas of Chile, Death Valley Desert of California, a large portion of the Saharan Desert in North Africa, El Rub El Khali of the Arabian Peninsula, some parts of India and Central Asia, and parts of Central Australia.
4. Gilbert F. White, **Science and the Future of Arid Lands** (Paris: UNESCO, 1960), pp. 46-47.
5. West here is used to mean the eleven states of Arizona, California, Colorado, Idaho, Montana, Nevada, New Mexico, Utah, Oregon, Washington, and Wyoming.
6. Benjamin H. Hibbard, **A History of the Public Land Policies** (New York: The MacMillan Co., 1924); Roy M. Robbins, **Our Landed Heritage** (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1942); V. Webster Johnson, and Raleigh Barlowe, **Land Problems and Policies** (New York; McGraw-Hill Book Company, Inc., 1954); and Marion Clawson and Burnell Held, **The Federal Lands: Their Use and Management** (Lincoln: University of Nebraska Press, 1957).
7. **Agricultural Census,** 1959, Vol. II; **Public Land Statistics,** 1964, and H. Thomas Frey, **State Owned Rural Land, 1962,** Statistical Bulletin No, 360, May 1965, U.S. Dept. of Agriculture/Economic Research Service.
8. Stephen H. Roberts, **History of Australian Land Settlement 1798-1920** (Melbourne: MacMillan, 1920); **Official Year Book of the Commonwealth of Australia,** No. 4, 1901-1910 (Canberra: Commonwealth Govt. Printer, 1911) pp. 235-333; Crauford D. W. Goodwin, **Economic Enquiry in Australia** (DurhamN. C.: Duke University Press, 1966), pp. 60-133;

finding new domestic and foreign markets,developing cottage industries connected with agricultural products, and establishing marketing boards.

Governments should seek to develop methods by which land use can be controlled, not only through regulations and control of nomadic and non-nomadic grazing and farming but also through economic incentives. Recognition and awareness of the aridity problem and the desire to increase productivity in agriculture should lead to formulation of tenure policies which foster agricultural economic progress through improved incentives for work and investment. The effectiveness of these tenure policies will depend, in the main, upon the quality of the legal framework of a country. The historical sketch presented suggests the desirability of a land lease system of tenure throughout much of the Middle East. "The essential condition is a legal framework under which a cultivator who assembles all or part of his land in the rental market is assured the requisite security of tenure, compensation rights for unexhausted improvements at the termination of his lease, and independence in managing his farm."[14]

The type of land use which should evolve under these land tenure arrangements is one characterized by a specialization and commercialization. This, according to Owen, "is particularly relevant in the Middle East with its wide range of climatic conditions and heavy dependence upon both the extreme forms of land use represented by irrigated agriculture and extensive pastoral activities. Not only do the countries in this region need to move in the direction of greater area specialization in land use, but commercial agriculture needs to displace subsistance farming to a greater extent in its more arid and remote areas than its higher rainfall and irrigated areas."[15]

Agricultural development, of course, cannot be achieved in a vacuum. The relative success of agriculture in Australia and the United States has been due to close interaction with the rest of the economy. That is, farmers have been seen as full economic citizens with contributions important to the health of other sectors of these economies as well as being dependent upon the latter for critical factors of production including various types of machinery and equiment, fertilizers and improved seeds and pesticides, related technical information and job opportunities. The rise of the various industries that process agricultural products in these countries helped to incorporate the agricultural sector as an essential part of the overall economy.

The implications for Middle Eastern agriculture are clear. It should receive top priority in the agenda for economic development in the region. In the process no consideration deserves greater emphasis than the fact that the differences in agricultural performance between the more developed countries and the less developed countries has been due not primarily to the large resource base of the former coun-

ing water and constructing water works, giving special tax concessions, providing price supports, providing drought relief, extending agricultural advice and credit, and conducting research. This government involvement is especially important to successful arid agriculture.

Middle Eastern governments have not given top priority to agricultural development. This participation has been minimal in comparison with Australia and the United States. Some attempts at land reforms have been undertaken by various countries such as Syria, Iraq, Egypt, and Iran. However, the extent of success or failure of such land reforms is not clear and an evaluation at this point is outside the scope of this paper.

The extent of participation of Middle Eastern governments in agricultural development is restricted to completing registration of land titles for individuals, establishment of cooperative societies, and the construction of scattered projects such as the East Ghor Canal for irrigation in Jordan. Price support programs, control of use of land, extension service and education, research and other measures have largely been missing. Despite a decade of developmental efforts in Jordan, the total crop output was less in 1960 than in 1952, particularly in view of the 2.5 to 3.0 per cent annual population growth.[13] Also, the variability of rainfall from year to year causes these countries to spend valuable foreign exchange in drought years for the importation of food stuffs.

Clearly one role governments can play in minimizing the impact of the fluctuating environment is by developing water resources and water works for irrigation and conducting research and developing plants or cereals that are drought tolerant.

Another measure governments can and should undertake is the establishment of institutions that will provide credit, especially during drought years. A further need is to bring about technical changes in agriculture through effective education and extension service. Governments could enhance technical changes through demonstrations by showing better methods of farming, use of machinery and improved seeds and plants, and by emphasizing the results of fertilizing land. However, the need is largely bypassed by the existing educational system; the author observed in a recent visit to an agricultural school in Jordan that 99% of the graduates of this institution worked outside the agricultural sector.

A further serious deficiency in Middle Eastern agriculture is the lack of proper and modern marketing facilities. Aside from developing the necessary infrastructure in transportation, governments should divert more resources into attempts to improve agricultural marketing in order to insure higher farm prices and greater stability of income for the farmer. Modern marketing techniques call for better methods of picking and handling and packaging, standardization of products, use of refrigeration,

This had the impact of abolishing most of the Musha' systems. Both governments failed to regulate the relations between landlords and peasant cultivators and could not prevent the fragmentation of holdings under the remaining Musha' system compatible with Moslem inheritance laws.

The existing tenure situation includes private, state, Musha', and mixed forms of tenure; the extent of each is not known. The latest agricultural census taken in 1953-54 proved to be deficient in several aspects, or, at best, ambiguous. However, it has been estimated that 84% of the total land area is desert where communal types of tenure exist and the remaining 16% is considered cultivable land held under various tenures.

To summarize, from the historical experiences of these three arid areas, a common denominator is the continuing role of group types of tenure. Furthermore, scarcity of water and grass in the arid environment gives rise to a need for commonality in the use of land; government or group control or ownership becomes necessary to ward off possible conflicts among users and to regulate the manner in which land is to be used.

Land Use and the Size of Land Holdings:

Aridity dictates highly specialized land uses. This is evident in the western United States where 49% of the total land area is used for grazing and 32% is in forest and woodland. In Australia 94.4% is used for grazing. This is typical not only of these two countries; it is true of all arid areas including Middle Eastern countries.

This type of land use calls for large size holdings. Where there is irrigation the size of land holding need not be large. The average size of holdings in the Rocky Mountain States in 1959 was 1,779.4 acres;[10] and in Australia 6.1% of the holdings containing 5000 acres and over comprised 86.2% of total land held.[11] Because of population pressure on cultivable land in Jordan and other Middle Eastern countries, the size of holdings tended to be smaller. For example, 48% of total holdings in Jordan contained below 20-acre size farms.[12] As a result, it is to be expected that Middle Eastern agriculture can be made more viable by developing a greater degree of specialization in agriculture and by enlarging the size of the holding.

The Role of Government:

Government participation in advancing the economic welfare of the agricultural sectors in both the West and Australia has been remarkable. This involved making land available for various uses, regulation of the use of land, zoning of land, provid-

Briefly, after a period of haphazard progress of more or less lawful allocation of land to the early settlers, including widespread settlement of pastoral areas by squatters, there arose the need for more definitive legislation. An important system of grazing licenses was introduced in 1836 followed by Closer Settlement Acts which authorized the government to repurchase previously alienated lands for the purpose of cutting them up into blocks of more suitable size for more intensive cultivation and throwing them open to "Closer" settlement on easy terms and conditions. This was followed by The War Service Land Settlement Scheme under which farms or grazing properties have been made available to persons who served in the armed forces during World War I, and World War II, or the Korean War.

Classical economic doctrine influenced the thinking and actions of officials regarding land ownership in Australia. The writings of Ricardo, John Stuart Mill, and Henry George called for doing away with unearned rent and gave support to widespread continuity of public ownership of land. Fear of monopolies and the political power that might emanate from large private holdings provided a further reason for public ownership. A leasehold system of various durations has made it possible for effective public control over the use of land, in the interest of conservation policy and the need to stimulate a transfer of land to "higher" uses as development proceeds.

Voluntary cooperative organizations somewhat similar to those in the United States have also been formed in Australia for the purpose of protecting and advancing the economic welfare of farmers. Such organizations provide marketing facilities and outlets, influence prices to their advantage, air farmers' complaints and demands to the government, conduct research and provide advice to farmers.

The third relevant historical experience is that of Jordan as representative of the tenure system in much of the Middle East. The origins of the present land tenure system stem from the following: (1) The Ottoman Land Code of 1858, (2) Arab custom, and (3) the British Mandate. Land was divided, according to the Ottoman Code, into five categories: Mulk land, Miri land, Waqf land, Matruka and Mawat land.[9] It is noteworthy to mention that the code had no provision for leasehold tenancies between landlord and tenant. The main purpose of the code was the collection of revenue through taxes.

Arab tribes in their settlement of land, especially in areas where there is great instability of crop yields, poverty and social insecurity, developed a form of communal ownership known as the Musha' system, under which the right to own land is expressed as a share in the total and the land of the village is periodically redistributed among different owners in proportion to their share.

The main influence of the mandate government in Palestine and the government of Transjordan was in the area of determining and registering traditional rights.

undertake the development of irrigation schemes to promote homestead settlement..

Following the Reclamation Act, a series of amendments to the Homestead Act raised the acreage limitation from 160 to 320 in 1909, with provisions for easy access to the feed-crop and water-source "base property" necessary to the use of public lands for grazing. And, in 1916, the Stockraising Homestead Act was passed to provide for 640-acre homesteads on lands suitable for stock raising.

The last significant act was the Taylor Grazing Act, passed in 1934. It provided for the administered grazing and other uses of federal lands. It is important to note that this act halted the further disposition of federal lands to private ownership.

The present land tenure system may be viewed in the form of three broad categories: (1) private, (2) federal, and (3) state. Forty-six per cent of the total land area of the West is held in private ownership, forty-eight per cent in federal ownership, and six per cent in state ownership.[7]

The above brief historical sketch and the present-day tenure system may prompt one to raise the question as to why the federal government owns so much land, especially when the economic philosophy of the United States emphasizes private ownership. The answer to this question must necessarily be stated in terms of the arid environment of the West. The history of the West and the Great Plains abounds with stories of failure to understand and adapt to the variable environment, and of the abuse to the land by overgrazing, burning of vegetation, and the hastening of erosion. Because of the special characteristics of these lands, they are overly susceptible to deterioration from certain uses. A primary reason, therefore, why much land remains in federal ownership is to serve the purpose of conservation.

In addition to large public ownership in land, it has been found necessary to establish a group tenure in the form of voluntary regulatory associations such as grazing associations, advisory boards, conservation districts, and water districts. The purpose of these organizations is to provide for stability of tenure, low costs, and opportunity to use federal, state, local, and private grazing lands under conditions favorable to members of these districts. Thus, grazing districts provide for effective control of land use, security of operation for the individual member, and settlement of differences among members.

A second example may be drawn from historical experience in Australia. The present land tenure system in Australia falls under two categories: private and public. The magnitude of private ownership is 10.4% of the total land area with the remaining 89.6% being in public ownership, 56.6% of which is leased to farmers and graziers. The present tenure system is an outcome of trial and error and economic ideology.[8]

from 5 to 15 inches. Precipitation in these areas is distinctly seasonal, and the dry season lasts from six to nine months, with some months being virtually rainless. This sparsity and variability of rainfall means that uncertainty looms very large for the farmer. His production decisions have to be oriented to a longer time span than is necessary in a more favorable environment. The lack of recognition of variability of rainfall and, therefore, acceptance of the dictates of the environment, has been especially disastrous in such places as the Middle Eastern countries, India and others.

Vegetation is sparse in arid zones due to the above mentioned attributes of rainfall, and it is very susceptible to overgrazing, which may lead to the dominance of less palatable grasses and to an increase in the liability of soil erosion. Beyond climatic conditions, deserts have thereby been created through man's misuse of resources in arid areas.[4]

Land Tenure Situation:

The key to the question as to whether there is a relationship between aridity and the formation of land tenure systems lies mostly in the history of arid land occupation and the ensuing experiences and results which have ultimately fashioned existing land tenure systems. The history of the occupation of arid lands in the United States provides one interesting example of the evolution of a land tenure system. Its present land tenure system owes its origin partly to the Anglo-Saxon concept of property rights and ownership in fee simple, and partly to trial and error in the efforts of settlers to accommodate themselves to the arid environment of the West.[5] Only a brief summary will be presented here.[6]

In the early days of the occupation of the West, lands were acquired in a haphazard manner rather than under a logical or orderly official control of settlement. As more settlers moved in, a system of land sales, bounties to soldiers, grants and free land to the homesteader was established. Failure to adapt to the Homestead Act of 1862, with its 160-acre limit, brought about agitation for further legislation to rectify the situation. In 1877, Congress passed the Desert Land Act, raising the acreage limit to 640 per homestead with the obligation to irrigate all acres. To irrigate such a large tract was difficult and, in 1890, the acreage to be irrigated was reduced to 320.

In 1894, the Carey Act was passed to cede some public lands to the states but with the provision of a 160-acre limitation for reclamation, cultivation and settlement by small farmers. In addition, state boards were authorized to administer the affairs of irrigated districts; but this led to controversy and failure was widespread. Demands were made upon the federal government to take direct charge of irrigation, and in 1920 the Reclamation Act was passed, empowering the Federal government to

LAND TENURE AND LAND USE IN ARID ZONES WITH IMPLICATIONS FOR MIDDLE EASTERN COUNTRIES

Ghazi T. Farah*

Agricultural development theory explores those relationships which, when called into play, will convert a static agricultural technology into one which will bring about rapid increases in productivity and output in the agricultural sector. Agricultural development, according to some models, "is nothing more than the use of more capital resources in substituting one form of capital for another or for land or labor, and increasing output."[1] A meaningful theory according to Hayami and Ruttan "must incorporate the economic behavior of public and private sector suppliers of knowledge and new inputs and the economic response of institutions to new economic opportunities as a component of the economic system rather than treat technical and institutional change as exogenous to the system."[2]

Accordingly, in this paper various land tenure and land use policies in arid zones are described to bring into focus those relationships that are necessary for agricultural development in such areas with particular reference to Middle Eastern countries. The impact of aridity[3] upon land tenure and land use and the size of land holdings and the importance of the role of government in the performance of arid agriculture are explored.

Hypotheses :

Three Hypotheses may be stated as plausible:

(1) Land tenure in arid zones tends to be, largely, one of a group tenure type, whether it be governmental, communal or capitalistic.

(2) Land use tends to be highly specialized and, therefore, the size of land holdings tends to be relatively large.

(3) Given the nature of arid zones and the resultant uncertainties and risks undertaken therein by the agricultural firm, there is a need for government involvement as a necessary condition to the agricultural development of such farming areas.

The Arid Zone:

The arid zone is characterized by a sparse and variable rainfall, very high temperatures, strong winds, and spare vegetation. The average annual precipitation in semi-arid lands ranges between 15 and 35 inches, often less than 25, and in arid lands

* Ghazi T. Farah is an assistant professor in the Economics Department at Kuwait University.

$= B2 (Rm — Rm)2$

But $(Rm — Rm)2 = (Rm) — om2$

Therefore,

$(Ri — Ri) = B2om2$

13 — Vartanig G. Vartan, "Gold Issues Show Trend in Reverse," Spotlight : **New York Times** (May 4 ,1969).

14 — Marshall E. Blume, "On the Assessment of Risk," **Journal of Finance**, XXVI, No. 1 (March 1971), 6.

15 — Jack, L. Treynor et al, "Using Portfolio Composition to Estimate Risk" **Financial Analysts Journal** (September-October, 1968), p. 94.

16 — Levy, p. 62.

17 — William F. Sharpe and Guy M. Cooper, Risk-Return Classes of New York Stock Exchange Common Stocks, 1931-1967", **Financial Analysts Journal** (March-April, 1972), p. 52.

18 — A.D. Issa, "Ingredients of Common Stock Valuation," Kuwait University, **Journal of Social Science** (May 1975), pp. 151-168.

4 — J.R. Hicks, "Liquidity," **The Economic Journal, XXII** (December, 1962), 787-802.

5 — Jack Treynor, How to Rate Management of investment Funds," **Harvard Business Review** (January-February, 1965), pp. 63-75; also "Risk Estimates," **Financial Analysts Journal** (September-October, 1968), pp. 93-100.

6 — William F. Sharpe, "A Simplified Model for Portfolio Analysis," **Management Science, IX**, No. 2 (January, 1963), 277-293; see also "Capital Asset Prices; A Theory of Market Equilibrium Under Conditions of Risk," **Journal of Finance, XIX**, No. 3 (September, 1964), 425-442; also his book, **Portfolio Theory and Capital Markets** (New York: McGraw-Hill Book Co., 1970); also "Diversification and Portfolio Risk," **Financial Analysts Journal** (January-February, 1972, 74-79.

7 — John Lintner, "Security Prices, Risk, and Maximal Gains from Diversification," **Journal of Finance** (December, 1965), pp. 587-615.

8 — Sugene F. Fama, "Risk, Return, and Equilibrium: Some Clarifying Comments," **Journal of Finance, XXIII**, No. 1 (March, 1968), 29-40.

9 — Frank E. Block, "Elements of Portfolio Construction," **Financial Analysts Journal** (May-June, 1969), p. 123.

10 — Robert A. Levy, "On the Short-Term Stationarity of Beta Coefficients," **Financial Analysts Journal** (November-December, 1971), p. 55.

11 — J, Peter Williamson, **Investments : New Analytic Techniques** (New York : Praeger Publishers ,1971), p. 26.

12 — (a) $Ri = a + BRm$

$Ri = Na + B\,Rm$

Dividing both sides by No (No. of observations), we have

$$\frac{Ri}{N} = \frac{No}{N} + \frac{B\,Rm}{N}$$

$Ri = a + BRm$

$a = Ri - BRm$

(b) $Ri' = a + BRm$ from the regression line

Subtracting Ri from both sides of the equation, we get $Ri - Ri = a + BRm - Ri$

Squaring both sides,

$(Ri - Ri)2 = (a + BRm - Ri)2$

Summing up both sides

$(Ri - Ri)2 = (a + BRm - Ri)2$

But $a = Ri - BRm$ as shown in part (a) above Substituting for a

$$\begin{aligned} (Ri - Ri)2 &= (Ri - BRm + BRm - Ri)2 \\ &= (BRm - BRm)2 \\ &= B\,(Rm - Rm)2 \\ &= B2\,(Rm - Rm)2 \end{aligned}$$

is relatively unbiased, stationary and predictable. Thus, for practical purposes, the manager of a well-diversified portfolio can act as if the betas of individual securities are stable over time.

Summary

In constructing his stock portfolio, the investor must first go through a process of screening individual stocks from a large stock population. For each stock candidate, he must secure two basic estimates: (1) an estimate of the stock's expected rate of return and (2) an estimate of the level of risk associated with that particular stock.

In a previous issue of this journal, (18), we furnished the reader with a quantitative approach for measuring the true rate of return for a given security or portfolio. In this article, we go one step further and provide him with a quantitative method for measuring (a) total risk and (2) market risk for a given stock. We use "total variability" in returns as a "total risk" surrogate and "beta" as an index of market risk. A security beta measures the volatility of its return relative to the market. From the point of view of the portfolio manager, market risk is the most important, if not the only, risk component that he has to cope with. This is so because other sources of risk tend to cancel out when we construct well-diversified portfolios.

In addition to the above, the article provides the reader with a method of estimating beta and the various factors that may influence the accuracy of this estimate. Finally, we consider the question of beta stability. Individual security betas are not highly stable. This does not, however, deal a serious blow to the beta concept as investors typically hold portfolios of stocks rather than single stocks. Betas of large well-diver sified portfolios are much more stable and, hence, are quite predictable over time.

FOOTNOTES

1 — Harry M. Markowitz, "Portfolio Selection," **Journal of Finance, VII**, NO. 1 (March, 1952), 77-01.

2 — Markowitz , **Portfolio Selection, Efficient Diversification of Investments** (New York : John Wiley and Sons, Inc., 1959). Reprinted by Yale University Press, 1970.

3 — James Tobin, "Liquidity Preference as Behavior Towards Risk," **Review of Economic Studies**, XXV, No. 67 (February, 1958), 65-87.

a role in its mass production. By 1970, a number of U.S. brokerage firms and investment houses were ready to manufacture and market a product called "beta."

Beta estimates depend, of course, on the type of data used in their calculations. Length of study period, number of subperiods, recency of data, and the type of market index used all tend to influence the magnitude of beta. For instance, betas based on a 20-year period may change rather slowly as the underlying data is updated to take into account newly available information. In contrast, betas based on one or two years are likely to reflect the effect of new data much more quickly.

The number of intervals — observations — used in deriving beta is another factor that is likely to influence its value. A 5-year period divided into weekly subperiods may yield different betas from that yielded using monthly or quarterly intervals.

Recency of information may also influence beta. The problem here is one of weights, i.e., how to weigh old and new data. If, for instance, the stock's volatility is relatively stable, recent and nonrecent data may be weighted equally. If, however, the stock is characterized by rapidly changing volatility, recent data should probably be accorded more weight than non-recent data. As we reach further into the distant past, the data becomes increasingly obsolete and irrelevant to the present and the future.

Stationarity of Beta

A major attraction of beta is its utility as an index of systematic risk for individual securities. However, beta is an **ex-post** estimate of risk. It is usually derived from historical data. Furthermore, it is an **estimate** of the true beta and, therefore, as any other estimate, is subject to measurement errors.

Even if we are assured that the beta of [illegible]n security is an accurate and unbiased estimate of its true beta, it will sti[illegible] [illegible] little value unless it provides us with a reliable guide to **future** risk. As investors, we are concerned with **future** not **past** risk. As a result, we would like to know whether the beta of a given security is sufficiently stable over time to warrant its usage as a predictor of future market risk.

Robert A. Levy has conducted tests on the short-run stationarity (predictability) of security betas. His conclusion is that security betas are not highly stable. 16 Such lack of predictability, however, is not as serious as it may seem at first. This is because investors typically hold portfolios of securities rather than single securities. And, thanks to the law of large numbers, betas of large well-diversified portfolios are much more predictable. A portfolio is simply a composite of individual securities. Its beta is, therefore, the average of the betas of its component securities. Normally, "it is easier to predict the average (i.e., portfolio beta) than the value of any single component (i.e., a given security's beta)." 17 The beta estimates of some component securities may be biased upward, those of others may be biased downward. For large enough portfolios, such upward and downward biases tend to cancel out resulting in a portfolio beta that

1) Aggressive : Bi 1

2) Defensive : Bi 1

Generally, the value of beta ranges between less than 0.5 and over 2.5. High betas are generally characteristic of rapidly growing companies, companies manufacturing capital goods and companies employing high operating and financial leverages. High residual risk, on the other hand, tends to be larger for companies in which technological changes in products or processes are taking place very rapidly. It also tends to be larger for one-product firms, firms for which style is an important factor or firms whose fortunes depend on a single key executive. 15

Estimation of Alpha and Beta

The coefficients of **alpha** and **beta** determine the security's characteristic line. Alpha gives the line's intercept; beta gives its slope. In order to generate reasonably accurate estimates of alpha and beta, the analyst must rely on historical data for Ri and Rm. First, he must decide on the length of his study period. A study period that is too short may not include a sufficient amount of information and hence, may not yield reasonably accurate results. On the other hand, a study period that goes too far into the past may comprise increasingly obsolete and irrelevant data. Quality and availability of data may in the end determine the appropriate Study period in a given situation. Having decided on the study period, the analyst's second step is to divide it into subperiods and then compute the rate of return on both the security in question and the market index for each subperiod. The rate of return may be calculated utilizing the following familiar formulas :

$$Ri = \frac{Dit + Pit + 1 - Rit}{Pit} \quad \text{for the security}$$

$$Rm = \frac{Dmt + Pmt + 1 - Pmt}{Pit} \quad \text{for the market}$$

The type of market index employed hinges upon the type of stock being studied. If the analyst is interested in measuring the volatility of an industrial stock, he may use an "industrial" market index. If he is interested in the volatility of a utility stock, then the appropriate market index may very well be a Utility Index.

A "Beta" Product

The simplicity of beta, its intuitive appeal and its ease of calculation have all played

According to equation 4:

Systematic Risk $= Bi^2\sigma m^2$

$= Bi^2V(Rm)$

But since market variance is common to all securties, systematic risk may be approximated by Bi^2 or simply by Bi. It is this "beta coefficient" that has been widely used as an **index** or **surrogate** of market risk.

In order to understand the meaning and attributes of alpha and beta more fully, let us take another look at Figure II. Alpha (ai) gives the return on the stock in the absence of any changes in the market. It is, as a result, indicative of the importance of nonmarket factors. For instance, consider two stocks which have identical betas but different alphas: one has a positive alpha; the other a negative alpha. It may be said that the underlying fundamentals of the positive-alpha stock are more attractive than those of the negative-alpha stock. Unlike the latter, the positive-alpha stock has the tendency to rise even in a neutral market. However, security alphas are unstable and usually lack statistical significance. Consequently, security alphas are often overlooked.

Beta (Bi), on the other hand, gives the slope of the security's characteristic line. It simply measures the volatility (sensitivity) of the stock relative to the general market. The higher the beta of a given security, the more sensitive it is relative to the market and vice versa. For instance, a stock with beta equal to 1 tends to move in line with the market. If the market's rate of return goes up by 10%, the stock will, on the average, go up by 10%. A beta higher than 1 indicates that the stock is relatively risky or **aggressive**. It amplifies the market action both ways: on the way up and on the way down. For example, if B = 2.0, then a 10% rise in Rm will be accompanied by a 20% advance in Ri. On the way down, the stock will tumble 20% for a 10% fall in the market. A third variety of stocks are those with betas less than unity (i.e., public utility stocks). Such stocks are characterized as safe or **defensive**. They are least responsive to market movements. A stock with a B = 0.5 will not match the changes in market returns. If, for instance, Rm goes up or down by 10%, Ri tends to go up or down 5% only. In other words, such stocks "demagnify" the market action in the rally and the decline. A rare variety of securities are those which move counter to the market, i.e., securities with negative betas such as gold stocks. Such stocks seem to "march to the beat of a different drummer" 13. Of 4,357 beta estimates, Blume reports only 7 or .16% are negative. Nearly every stock appears to move with the market. 14

To summarize, the beta coefficient is an **index** of market risk. It measures the volatility of a security's return relative to the market. The higher the beta, the higher the market risk and vice versa. According to beta theorists, securities may be classified on the basis of their betas :

$$\text{Total Risk} = V\,(Rit) = (Rit - Ri)^2 = oi^2 \qquad (1)$$

$$\text{Systematic Risk}^{12} = (Ri - Ri)^2 = Bi^2om^2 \qquad (2)$$

$$\text{Unsystematic Risk} = (Rit - Ri)^2 = (eit)^2 = oi^2m \qquad (3)$$

where:

Ri = the predicted value of Ri

Ri = the average value of Ri

oim = the standard error of estimate

Grouping the ters in 1, 2 and 3 above we obtain

$$oi^2 = Bi^2om^2 + oi^2m \qquad (4)$$

Dividing both sides of equation 4 for oi^2

$$I = \frac{Bi^2om^2}{oi^2} + \frac{oi^2m}{oi^2} \qquad (5)$$

A closer examination of equation 5 reveals that the first ratio — on the right hand side — gives the proportion of total variance in returns that is explained by the market; the second ratio gives the proportion left unexplained or explained by the residual factors. In statistics, R^2 — the coefficient of determination — is usually used to measure the proportion of variance in the dependent variable that can be explained by the independent variable. Applying this concept to our regression model above, we can set

$$R^2 = \frac{Bi^2om^2}{oi^2} = \frac{(Ri - Ri)^2}{(Rit - Ri)^2} \qquad (6)$$

where the numerator measures the variance of the **predicted** values of Ri and the denominator measures the variance of the **actual** values of Ri.

If R^2, the coefficient of determination, gives the proportion of total risk that is explained by the market factor, it follows that its complement $(I - R^2)$ gives the proportion of total risk that is explained by residual factors:

$$I - R^2 = \frac{oi^2m}{oi^2} = \frac{(Rit - Ri)^2}{(Rit - Ri)^2} \qquad (7)$$

It should be noted that the higher the value of R^2, the greater the influence of market swings on the stock performance. An R^2 equal to +1 indicates that (1) systematic risk equals total risk, and that (2) nonsystematic risk equals zero. An R^2 equal to zero, on the other hand, implies that fluctuations in the ith stock returns are totally determined by residual factors. That is, market fluctuations have no influece on this stock.

residual influence. Such a relationship may be expressed as:

$$Rit = ai + BiRmt + eit$$

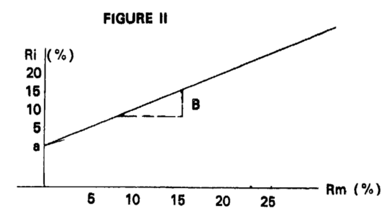
where,

Rit = the rate of return on the ith stock in period t
Rmt = the rate of return on the market portfolio in period t
ai = a risk-free return
Bi = the market risk
ei = a return peculiar to security i

For individual securities, the residual component (ei) is the most important determinant of Ri. For well-diversified portfolios, on the other hand, the BiRm component is the most important determinant of Rp (the rate of return on the portfolio).

Based on the historical returns — weekly, monthly or quarterly — on stock i and on the market, measured by a specific index, we can estimate the values of the parameters ai and Bi. Given these estimates, we can easily draw the so-called **characteristic line** (Figure II). This line describes the **average** relationship between the return on the stock and that on the market.

FIGURE II



If the characteristic line passes through all the points in the scatter diagram, we can conclude that the correlation between the stock's rate of return and that of market is perfect, i.e., changes in Rm fully explain variations in the Ri. In such a case, market swings are the sole determinant of stock returns. If, on the other hand, the repression line passes through some but not all the points, then the correlation between Ri and Rm is less than perfect. This implies that other factors than market fluctuations influence the behavior of stock i returns. It is the segregation and measurement of these market and nonmarket (residual) factors that we are really after. To accomplish that, however, we must first set forth some definitions and statistical relationships:

TABLE III

Four Hypothetical Stocks Ranked in Terms
of their Yield Per/Unit of Risk

Stock‡	Expected Return E(Ri), %	Total Risk σi	Return/Risk Yi
3	10	6	1.70
1	14	10	1.40
4	8	6	1.30
2	12	10	1.20

Partition of Total Risk

Total variability (risk) may be an acceptable measure of a security risk if the typical investor actually invests in and holds a single asset. The fact is that the typical investor, because of his aversion to risk, spreads his investment funds among several assets. In other words, he holds portfolios of securities rather than a single security. This kind of behavior warrants a modification in our measurement of risk. Selection from a large number of stock candidates should not depend on each stock's contribution to the risk of its portfolio. This is so because a portion of total risk, i.e., the unsystematic portion, is diversifiable and may cancel out as a result of diversification. Consequently, in a well-diversified portfolio, only the systematic portion of risk remains.

According to Sharpe, total variance of returns on a particular common stock may be viewed as the sum of two types of variance:

1) systematic (market) variance due to fluctuations in the general market, and
2) unsystematic (residual) variance: due to fluctuations unique to the stock in question.

Algebraically,

Total Risk = systematic + unsytematic risk
= market risk + residual risk
= market variance + residual variance

In order to partition total risk into its market and residual components, we will utilize Sharpe's diagonal model. By expressing the stock's rate of return as a linear function of the market rate of return, we can segregate the market influence from the

total risk (σi) as a percentage of its expected return, E(Ri). Mathematically, the coefficient of variation may be expressed as:

$$CV = \frac{\sigma i}{E(Ri)}$$

It gives the amount of risk per unit of expected rate of return. For our purpose, however, it is more useful to inverse the relationship and express the expected return on a security as a percentage of its standard deviation. For the ith security, this relationship may be written as:

$$Yi = \frac{E(Ri)}{\sigma i}$$

where Yi denotes the size of returns per unit of risk. And the higher the value of Y, the higher the yield (rate of return) per unit of risk or the higher the price of risk.

Now it is not difficult to utilize Y as a ranking or screening device. From a list of stock candidates, rational investors will prefer those with higher Y's. Stocks with low Y values are said to be dominated (or inefficient) since they promise lower returns per unit of risk.

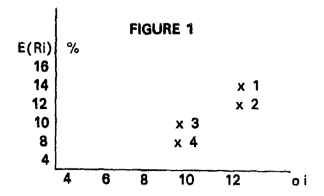
Applying this Y-concept to stocks 1 and 3, we can readily opt for stock 3 as it offers a higher return per unit of risk than stock 1 (Y3 = 1.7 Y1 = 1.4). Table III ranks our four hypothetical stocks in terms of Y. According to this selection criterion, stock 3 is the most attractive followed by stocks 1, 4 and 2 respectively.

TABLE II

Return and Risk for 4 Hypothetical Stocks

	Expected Return	Total Risk
Stock #	E(Ri),%	σ, %
1	14	10
2	12	10
3	10	6
4	8	6

Figure 1 tells the same story graphically. Each of the four stocks is represented by a point in a risk-return plane. As shown in the diagram, stocks 1 and 2 belong to one risk class; stocks 3 and 4 to another. Within each risk class the choice is quite obvious. We should select stock 1 from the first class and stock 3 from the second. They are dominant in their respective classes; they offer higher returns for the same amount of risk exposure.



The result of this type of screening is, of course, the elimination of **dominated** stocks, i.e., stocks 2 and 4. This leaves us with stocks 1 and 3. Of these two stocks, which one would you choose? At first glance, we may select stock 1 since it promises a higher return. But aren't we ignoring the risk factor? While 1 promises a higher yield than 3, it is also associated with a higher level of risk. So what we need is a screening device which takes both risk and return into account. One such device is the so-called Coefficient of Variation (CV) which expresses a security's

Even though the range is somewhat revealing, it has not been widely accepted as a measure of total risk because it is influenced by the extreme values in the data. For instance, if most of A's rates of return cluster around its expected value and only one or two rates are extremely high or low, they will influence our estimate of total risk.

The most commonly used measure of total variability is **variance** or its offspring, the standard deviation. Some studies have at one time or another advocated the use of the semivariance, the semistandard deviation and the mean absolute deviation as measures of risk; but this has not reduced the popularity of variance as a measure of total risk.

Table I calculates (1) the expected value, (2) the variance and (3) the standard deviation for each of our two hypothetical stocks. While A's expected rate of return is identical to B's, its variance and standard deviation are significantly greater than those of stock B. The message communicated to the financial analyst is simply that stock A is riskier than stock B. His uncertainty about A's future rate of return is significantly greater than that about B's.

The implication of the above discussion is quite obvious. Both return and risk must be considered when selecting individual securities for inclusion in a portfolio. In other words, in selecting individual stocks for his portfolio, the investor cannot simply rank these stocks on the basis of their expected rates of return and then pick up the stock with the highest rate. Such a selection approach will always result in one-stock portfolios. Concentration of investment funds in a single asset is contrary to the assumption of risk-aversion. Actually, most investors invest in more than one security. That is, **diversification,** rather than concentration, is the predominant mode of investment behavior. Through diversification, investors aim to avoid some of the total risk inherent in single assets.

To illustrate the need for considering both risk and return in security selection, let us assume that we are asked to pick the most attractive stock of the four stock candidates shown in Table II. On the basis of returns alone, it is clear that stock 1 is the most attractive since it yields the highest expected rate of return. A closer examination of the data, however, reveals that we have two classes of risk. The first class includes stocks 1 and 2; the second includes stocks 3 and 4. Within the first class, stock 1 is clearly superior to stock 2. It promises a higher return for the same amount of risk (14% vs. 12%). By the same token, stock 3 is more attractive than 4.

TABLE I

State of Nature	Pi	Ri	E(R)	Ri-E(R)	$[Ri-E(R)]^2$	$Pi[Ri-E(R)]^2$
			STOCK A			
1	.1	.40	.1	.30	.0900	.0090
2	.2	.25	.1	.15	.1225	.0045
3	.4	.10	.1	—	—	—
4	.2	—.05	.1	—.15	.0225	.0045
5	.1	—.20	.1	—.30	.0900	.0090
	1.00					.0270
			STOCK B			
1	.1	.25	.1	.15	.0225	.0025
2	.2	.20	.1	.10	.0100	.00200
3	.4	.10	.1	—	—	—
4	.2	.00	.1	—.10	.0100	.00200
5	.1	—.05	.1	—.15	0.225	.00225
	1.0					.00850

		Stock A	Stock B
1.	$E(R) = \sum_{i=1}^{5} Pi[Ri-E(R)]^2$	10 %	10 %
2.	$o^2 = \sum_{i=1}^{5} PiRi$	.027	.0085
3.	$o =$	16.4 %	9.2 %

QUANTIFICATION OF THE INVESTMENT RISK

By Dr. A. D. Issa *

Introduction

The publication of Harry Markowitz' article "Portfolio Selection"[1] in 1952 paved the way for a quantitative revolution in the fields of security valuation and modern portfolio theory. In this pioneering article which contained the salient features of his book, **Portfolio Selection**[2], Markkowitz developed a general solution for the portfolio selection problem. The writings by Tobin[3], Hicks[4], Treynor[5], Sharpe[6], Linter[7], Fama[8], etc. ushered in a new era of research and a new and rigorous approach to financial investment under conditions of risk. The purpose of this article is to cover some elements of this quantitative revolution and to provide a quantitative measure of the investment risk factor.

Measuring Total Risk

Variability of returns is the most commonly used and the most widely accepted measure of total risk. "The academic community is almost uniform in the view that risk is measured by variability in rate of return, which they express in such statistical terms as standard deviation, variance, semivariance and so on."[9] Robert Levy defines risk in terms of rate of return. One characteristic which gauges uncertainty in quantitative terms is the variability of returns. Available evidence indicates that common stock investors demand and receive a higher level of return with increased variability, thus suggesting that variability and risk are related, if not synonymous.10 Since the rate of return on a portfolio is a critical characteristic of the portfolio, risk can be thought of as the uncertainty about what that rate of return will be in the future.[11]

In order to clarify this important concept of variability, let us consider stocks A and B in Table I. They both promise an expected rate of return of 10%. However, stock A exhibits a larger degree of variability (spread) around its expected value than stock B. Accordingly, we are less certain about our actual return on A than on B. It is this greater uncertainty about A's future outcome that makes it riskier than B.

Using total variability in return as a total risk surrogate renders risk quantification possible. This is because variability is a statistically measurable concept. One possible measure of variability is the range of the probability distribution of returns. Comparing the ranges of returns of stock A and B shows that the potential gain (or loss) associated with A is greater than the potential gain (or loss) associated

* A. D. Issa is an assistant professor of Finance in the Department of Business Administration at Kuwait University.

with B. While the rate of return on Stock A ranges between —20% and +40%, the rate of return on B is limited within a relatively narrower range of —5% +25% as shown in Table I.

(9) See for example James, Pattillio; The Foundation of Financial Accounting. Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1965, Kenneth, MacNeal; Truth in Accounting. Philadelphia: University of Pennssylvania Press, 1939; Arthur Anderson & Co. The Postulate of Accounting. Chicago: Arthur Andersen & Co., 1960., and F. Ryan, "A True and Fair View", Abacus, Vol. III (December, 1967), Pp. 95-108.

(10) One of the most useful techniques in this area is cost/benefit analysis in both monetary and non-monetary terms which could be used in social performance measurement. The aim of cost/benefit analysis is to maximise the present value of all benefits less that of all costs. These costs and benefits would include not only financial costs but also social costs and benefits.

permit informed judgements and decisions by the users of the information.

It is in this sense, it could be concluded, that the social dimension of accounting provides ample room for a framework around which accounting could construct for itself a meaningful structure and upon which it depends for progress and improvement.

The social dimension reaches back to the basic human phenomenon of need satisfaction. It explains what motivates humans to carry out the activities necessary for their survival. The success of accounting as a service activity is not judged by its existence, but by its capacity to serve.

In Kuwait, as the scope of accounting continues to expand beyond the area of traditional financial information, accountants consequently must enlarge their scope and become increasingly responsible for social accountability. The time has come, for them, to be socially responsible.

FOOTNOTES

(1) Edwin, Caplan; "Management Accounting and the Behavioral Sciences," Management Accounting, Vol. XXXXX (June, 1969), Pp. 41-45, "Behavioral assumptions of Management Accounting — Report of a Field Study," The Accounting Review, Vol. XXXXIII (April, 1968), Pp. 342-52; and "Behavioral Assumptions of Management Accounting," The Accounting Review, Vol. XXXXI (July, 1966), Pp. 496-509.

(2) Dalbir, Bindra; Motivation: A Systematic Reinterpretation. New York, N.Y. The Ronald Press, Inc. 1959 and Judson, Brown, The Motivation of Behavior. New York, N.Y.; McGraw-Hill Book Co., Inc., 1961.

(3) Neal, Miller, "An Experimental Investigation of Acquired Drives", Psychological Bulletin, Vol. XXXVII. (April, 1941), Pp. 534-535; Kenneth, Behavioral Theory and Conditioning. New Haven: Yale University Press, 1956; and Abraham, Maslow, Motivation and Personality, New York, N.Y. Harper and Row, Inc., 1954.

(4) J. Burner and C. Goodman, "Value and Need as Organizing Factor in Perception" Journal of Abnormal and Social Psychology, (1947), Pp. 33-44.

(5) R. Levine, I. Chein and G. Murphy; "The Relation of the Intensity of Need to the Amount of Perceptual Distortion, A Preliminary Report", Journal of Psychology, (1942), Pp. 283-293.

(6) Thomas, Hubbard; "A Social Foundation For Accounting Theory," Dr. Scott Memorial Lectures in Accountancy, Vol. V, University of Missouri (1973), Pp. 3-16.

(7) Thomas, Khan; The Structure of Scientific Revolutions. Chicago, 111.: The University of Chicago Press, 1962.

(8) Dr. Scott; The Cultural Significance of Accounts. New York, N.Y.: Henry Holt and Co., 1931 and, The Basis for Accounting Principles, "Accounting Review Vol. XVI (December, 1941), Pp. 341-49.

society they serve looks to the future. There is no principle, standard or practice in accounting that is so sacred that it cannot be changed.

The social dimension of accounting should be conceived of, by accountants in Kuwait, as an efficient tool which will help in:

1. Assisting in the process of establishing national business goals and objectives by ensuring that more complete consideration is given to total business needs and public expectations.
2. Making more obvious and explicit the second-order consequences of managerial actions, and so perhaps revealing pitfalls that might otherwise have been concealed.
3. Educating operating personnel by encouraging them to think through the total consequences of their actions.
4. Reporting more completely on the use by the business of all its resources.10

The scenario is clear. The accounting profession in Kuwait must recognize that the amount of prestige afforded to it is dependent upon the relative importance of its function to the society and its social responsibility. As the society's expectations of the profession increase, accountants should consequently increase their involvement in societal accounting by participating in the design and installation of social measurement and information systems, the administering and implementing of such systems, and finally, the verifying and attesting to the results of the social performance of the business community.

Conclusion

The role of Accounting in serving human organization is not passive. Accounting provides information upon which decisions are made, decisions that result in economic and social behavior. If the resulting activities disrupt the social rationale of human organization then accounting is, at least in part, accountable for that disruption.

Accounting as an organized area of knowledge has the responsibility to develop information needed for the effective and efficient administration of social institutions. It assumes an active role in planning, managing, and controlling one of the basic human essentials, namely, the production and distribution of goods and services.

In harmony with human social rationale, accounting developed for itself a socially responsible function that is needed to organize human economic activities, i.e. identifying, measuring, and communicating quantitative and qualitative information to

Social Responsibility of Accounting

The social responsibility of accounting has increased dramatically in the last few years. Accounting as an area of knowledge, as we have seen, is reactive in that it changes and develops over time in response to changes in human organization and societies.

The basic commitment of the accounting profession has never changed — that is, the purpose of accounting is to facilitate the communication of relevant quantitative and qualitative information from the business community to the users of that information in the social and institutional structures. This function has been basic to the establishment of the profession and represents a permanent commitment to human organization.

What has changed over time, however, has been the definition of social concepts and the meaning of the word "relevant". The accounting profession is now simply being asked to provide additional information which is indicative of the changes in social concepts. At least three changes can be identified in the types of information desired by business communities all over the world.

1. Accountants are asked to reflect "values" in their reports rather than simply a historical summary of transactions.
2. Environmental aspects of business operations should be included.
3. Human resources should be accounted for.

The information needs of all societies include not only economic, but also social data. At this point in time, societies are indicating to the accounting profession that they desire additional social data, and at the same time, the requirements of economic data are being redefined to reflect "values". Thus the current scope of accounting has been broadened to provide the data relevant to the changing needs of societies. As a result, accounting has expanded so that advanced measurement techniques can be used to meet the new demands.

Relevancy to Kuwait

The accounting profession in Kuwait must look to its environment for what the society recognizes as social values, what property rights society protects, what organizations and institutions are used to carry on economic exchange, and what legal and political procedures and instruments are involved in economic transactions and organizational operations. This approach will enable the profession to keep pace with the requirements of the society and to develop new principles which are responsive to the changing needs of social and economic development in Kuwait. If this approach means abandonment of many of the traditional "principles" of accounting, it must be done. Accountants in Kuwait must not look to the past when the

specific needs of the grouping process in social and institutional structures. Its functions, which include recording and classifying events and transactions of a direct or indirect financial nature, control of resources, protection of equities, analysis and interpretation of transactions and events, and communicating the results for informed judgement — are necessary means for the process of socialization and need satisfaction.

Social Dimensition of Accounting

Accounting justified itself, as a service activity, in that it developed to meet specific needs of human organisation and its social institutions. Its functions which include cost determination, cost control, performance evaluation, and supplying financial information for planning and special decisions, is a necessary service for the process of socialization and need satisfaction.

In recent years, considerable interest in the social foundation of accounting has been evident. The importance of social concepts in developing the accounting framework was advanced in the later 1920's and early 1930's[8]. It is interesting to note the subsequent collective representation of social concepts in shaping accounting literature and the characteristics of accounting information.9

An analytical review of Accounting, beyond its technical aspects, would logically refer us to some primary beliefs according to which humans guide their behavior. Most important of these is the basic presupposition of the socialization process; namely, social concepts.

The general acceptability of Accounting, as a service activity, is based upon a common mental attitude among the users, and those who are affected by the decision-making process resulting from the use of its information. Mental attitudes are essentially shaped by, and basically derived from, the prevailing interpretation of social concepts. In other words, the general acceptability of Accounting implies that it does reach back to the social concepts underlying human organization.

An example of the effect of social concepts on Accounting is found in its information characteristics. Such characteristics as objectivity, relevancy, verifiability, freedom from bias, reliability, comparability, consistency, understandability, and timeliness were intended to provide fair, true, and equitable information.

For Accounting to achieve its expected objectives and to survive the constant change of its environment, it should be able to meet the social rationale of human organization. Compliance with the perception and conception of social concepts is more relevant now than ever if the goals or objectives of human organization are to be achieved.

tion of all social institutions (economic entities) and is the frame of reference for human functional knowledge, including such areas as behavioral sciences, finance, management, marketing, and accounting.

Social Concepts

The development of human organization and its social institutions is based upon the recognition of needs. Needs continuously develop and change as a result of changes in attitudes, beliefs, values, and norms.[4] Also, the degree to which needs are regularly satisfied or chronically frustrated determines the strength and primacy of these needs and readiness with which other needs may emerge.[5]

Different needs lead to different behavior, both in different individuals and in the same individual in different circumstances. The implication and the interrelatedness of different forms of behavior have created complicated irregularities in the social process of human organization. This situation called for a set of social concepts with a common range of acceptability, to serve as a frame of reference in all societies, and upon which all behavior could be judged.[6]

The starting point in the evolution of social concepts is undetermined. However, it can be traced to an early stage in the development of human organization. Social concepts were transmitted from generation to generation with different interpretations which may have varied in different societies and at different times.

Social concepts have a crucial impact on the development of human organization, as well as on humans who are in some way affected by the socialization process of its operations. They can be identified as fundamentals for all human activities and as being consistent with one another. They provide the basis for making inferences which are valid and useful to the extent that social concepts themselves form the framework around which any human activity rests. They include such concepts as truth, equality, justice and fairness.

The Institution of Accounting

The recorded history of human beings tends to demonstrate the link between accounting and the development of human organization. After its primitive beginning in Greece (money), Egypt (tabular accounts), and Arabia (numbers), accounting started to be recognized as an institution gaining its momentum from the practice of the great international merchant-traders and banking institutions in Florence, Genoa and Venice. With the development of social and institutional structures in England, accounting was established as a social institution, deriving its functions from human needs.

Accounting as a social institution justifies itself in that it has developed to meet

SOCIETAL ACCOUNTING: A BEHAVIORAL VIEW

Wagdy Sharkas *

Accounting is a service activity. Its function is to provide quantitative and qualitative information about economic entities for the purpose of decision-making. Economic entities are social institutions evolved to produce goods and services needed for the survival and growth of human organization. As such, Accounting is a socially responsible and socially relevant area of knowledge.

An understanding of Accounting functions and an ability to evaluate the information which Accounting produces depends not only on its technical aspects, but also on an understanding of the environment within which Accounting operates and which it is intended to reflect.[1] It would appear then, that for Accounting to achieve its objectives as a service activity, an understanding of the social dimension of its environment is needed.

The purpose of this article is to investigate the environmental social assumptions underlying the accounting framework. In addition, it will elucidate the social features that underlie its information characteristics.

Frame of Reference

The environment of accounting, by definition, is human organization. Development of human organization is basically an expansion of an intrinsic human phenomenon; namely, the tendency of human beings to create social institutions to organize their lives and to fulfill their needs. Put differently, it is an expansion of the need satisfaction phenomenon.

Needs are an explanatory form of human drives. Drives are regarded as persisting psychological motivations: conditions that arouse, sustain, and regulate human behavior. Basic drives are based upon metabolic conditions, common to all humans in all societies. Examples of drives originating in metabolic conditions are: general hunger, specific food appetites, thirst, air hunger and the urge to sleep. These basic drives create needs for food, water and other bodily needs.[2]

The socialization process to satisfy the basic needs led to an enduring system of attitudes, beliefs, values, and norms. Other drives, in addition to the basic ones, started to be recognized. Contemporary behavioral scientists termed these additional drives "acquired" or "learned" drives. Such drives are a source of non-organic motivations and account for such behavior as working for money, status, security, sense of significance, and ambition to achieve specific goals.[3]

Indeed, behavior developed in the process of need satisfaction is the founda-

* Wagdy Sharkas is a professor of accounting in the Accounting Department at Kuwait University.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. IV SPRING 1976 No. 1

*Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board or the consultants or publisher.

***Subscriptions :**

- For individuals — KD 1.000 per year in Kuwait: KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail); $ U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal price.

- For public and private institutions — $ U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).

- Sale price in Kuwait and the Arab world: KD (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated : JSS

*An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or applications of theories in the various fields of the social sciences.

*Forward all correspondence and subscriptions to :

THE EDITOR
Journal Of The Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box — 5486
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. IV NO. 1 April 1976

Kuwait University Press